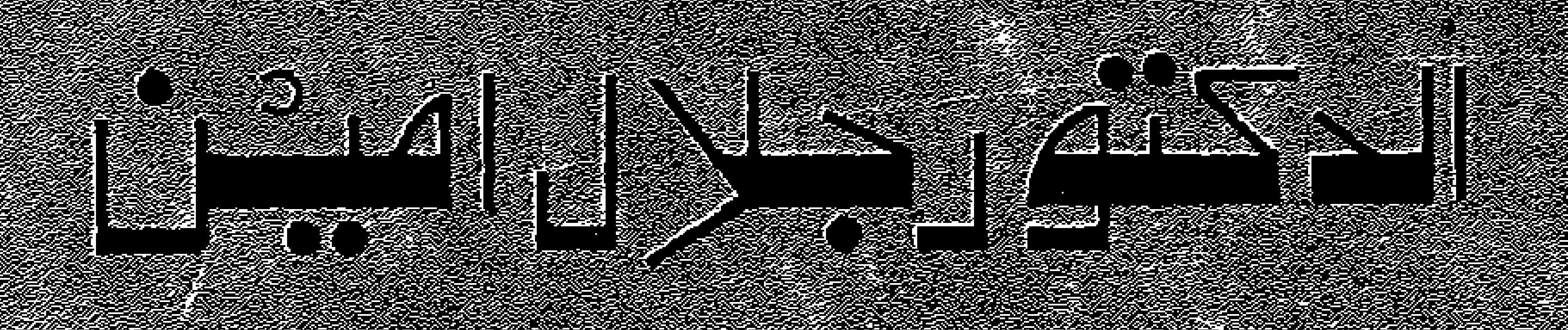
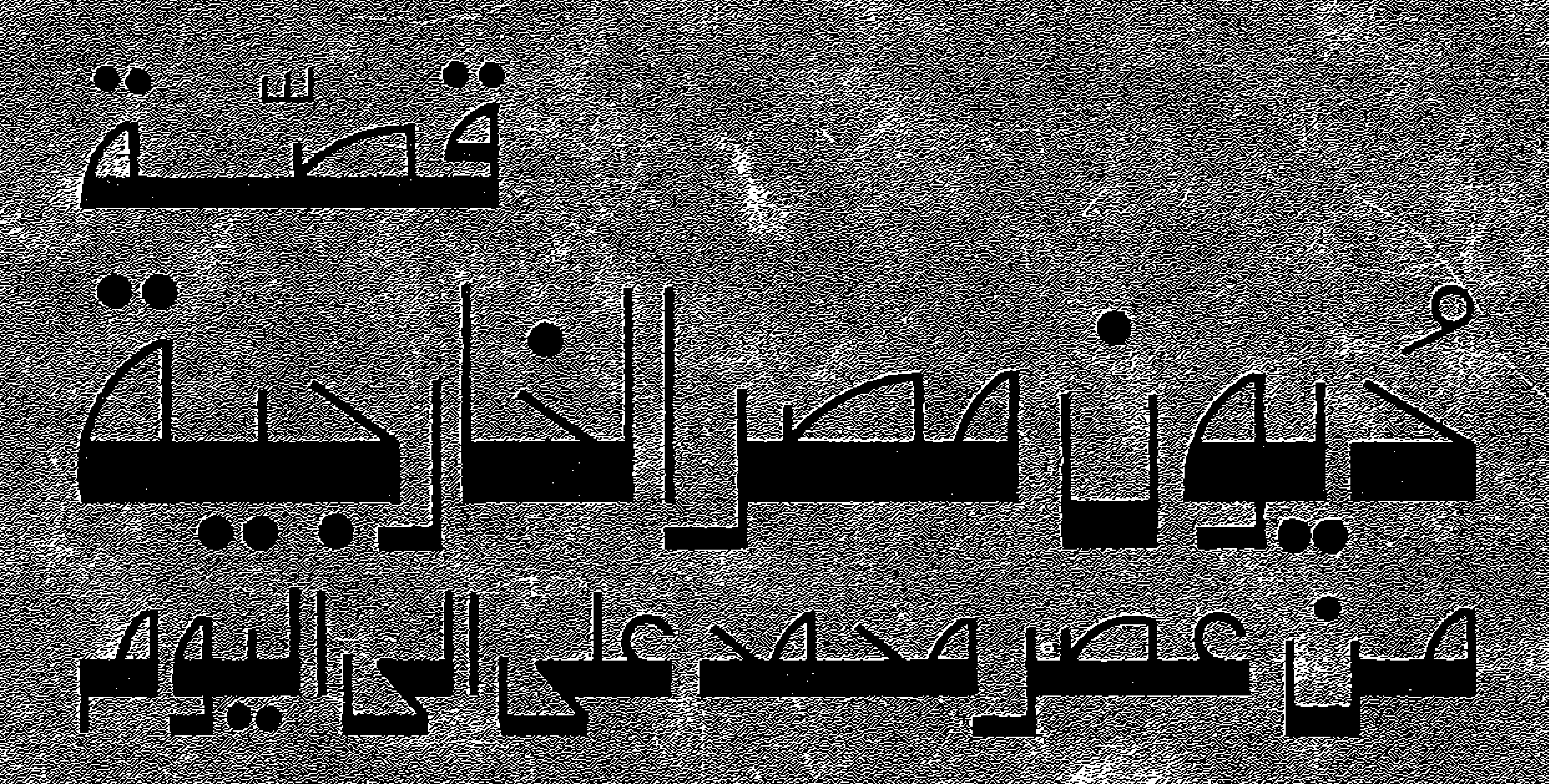

الدكتور جلال أمين


قصة
ديون مصر الخارجية
من عصر محمد علي إلى اليوم



اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمـــد ديـــاب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

قصة ديون مصر الخارجية
من عصر محمد على
إلى اليوم

د □ جلال أمين

الطبعة الأولى

القاهرة ١٩٨٧

الاهـــداء

الى على مختار (١٩٣٥ ـ ١٩٨٧) الذى عاش طامحا الى تحقيق الاستقلال الكامل لنفسه وبلده ، ومات وقد حققه لنفسه ولما يتحقق لوطنه .

المقدمــة

كلما أمعن المرء فى قراءة أحداث مصر الاقتصادية والسياسية خلال العشر سنوات أو الخمس عشرة سنة الأخيرة ، وفى تأمل محنة مصر الاقتصادية الراهنة ، كلما ازداد اقتناعا بأنه ليس هناك ، من بين مشكلات مصر المتعددة ، ما يعادل مشكلة الديون الخارجية خطورة . مشاكلنا الاقتصادية كثيرة حقا ومتشعبة ، ولكن من أية زاوية نظرت وجدت أن مشكلة الدين تحتل مكان الصدارة فى خلق الأعباء ، وتعقيد الحل .

فمشكلاتنا الأساسية تتركز فى الأساس فى عجز كبير فى ميزان المدفوعات ، وفى موازنة الدولة ، وما يستتبعه هذا العجز الأخير من ارتفاع معدل التضخم، ثم فى اختلال هيكل الانتاج وهيكل العمالة لصالح قطاعات الخدمات وعلى حساب قطاعى الزراعة والصناعة وأخيرا فى اختلال توزيع الدخل . ولكن أعباء خدمة الديون الخارجية أصبحت اليوم تشكل هى نفسها عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات وعلى موازنة الدولة . وأصبح تصحيح هيكل الانتاج والعمالة يصطدم بعقبة أساسية هى ماتفرضه أعباء خدمة الديون من تخفيض معدل الاستثمار . ثم إن تصحيح السياسة الاقتصادية ، بما فى ذلك تصحيح الاختلال فى توزيع الدخل ، أصبح يصطدم بما تفرضه الديون من قيود على حرية التصرف ، كما أن استعادة حرية التصرف فى السياسة الخارجية أصبحت بدورها مرهونة بالتحرر من الديون .

حقا لم يعد الحديث عن « الاستقلالين السياسى والاقتصادى » يحمل نفس المعانى التى كان يحملها منذ أربعين أو خمسين عاما ، حينما كانت بلادنا تحت الاحتلال العسكرى ، ولم يعد سياسيونا يتعرضون لنفس المهانة التى كان يفرضها الاحتلال . ولكن فقدان حرية التصرف له أشكال وألوان ، وقد تكون فاقدا لهذه الحرية وأنت تتمتع بكامل الأبهة والاحترام الظاهرى ، والعبرة فى النهاية ليست بدرجة الأدب والتهذيب اللذين يعاملك بهما صاحب الأمر والنهى ، وانما بمدى قدرتك الحقيقية على التمرد والعصيان . فاذا تبينت أن الذى يقلل من قدرتك على العصيان وعلى ممارسة حريتك فى رسم سياستك الداخلية والخارجية هو تلك الديون المشئومة ، فانه لايبقى أمامك مجال للشك فى أن هذه الديون قد أصبحت فى الواقع هى البديل الحديث للاحتلال العسكرى ، وأن قضية التحرر من الديون الخارجية قد أصبحت هى البديل المعاصر لقضية الجلاء .

لاغرابة إذن فى أن يحاول المرء اعادة قراءة التاريخ الاقتصادى المصرى من هذه الزاوية ، زاوية الديون الخارجية . لقد عكف عبد الرحمن الرافعى على قراءة واعادة كتابة تاريخ مصر الحديث من زاوية النزوع الى الاستقلال السياسى ، إذ كانت القضية الأساسية التى تواجه مصر وهو عاكف على كتابه ، هى قضية الاحتلال والجلاء . فما أحرانا اليوم بأن نعيد قراءة تاريخنا وكتابته من زاوية النزوع الى الاستقلال الاقتصادى والتحرر من الديون الخارجية . لقد رويت القصة بالطبع مرارا وتكرارا ، ولكنى أعتقد أنه مازال هناك مجال واسع للمزيد ، فالتاريخ كما نعرف ليس الا طريقة معينة للنظر الى الأحداث ، ورواية التاريخ الاقتصادى لمصر فى ١٩٨٧ لابد أن تتأثر بظروف مصر الاقتصادية فى الثمانينات، أو على الأقل برؤية الكاتب لهذه الظروف . إن الذى يكتب

عن محمد على مثلا فى أواخر عهد الملكية لايمكن أن يرى محمد على كما يراه كاتب عاصر الناصرية ورأى ازدهارها ثم انحسارها . والذى يكتب عن ديون سعيد واسماعيل ، قبل أن يشهد ديون السادات ، ليس كمن يكتب عنها بعده ، وهكذا .

كيف تبدو إذن قصة ديون مصر الخارجية منذ عهد محمد على منظورا اليها من عهد مبارك ؟

الفصـــل الأول

عصر محمد على : التنمية بلا ديون

منذ أن بدأ كتاب التنمية ، منذ نحو عشرين عاما ، يشيرون الى التبعيـة الاقتصـاديـة كسمة أسـاسيـة من سمات العـالم الثـالث ، ويـدعون الى فـك الارتبـاط بعجلـة الاقتصـاد العالمى ، والرأسمالى بوجه خاص ، والى تنميـة اقتصـاديـة « معتمـدة على الـذات » ، كثرت الاشارة لدى الاقتصاديين المصريين الى تجربة محمد على كمثـال جيـد لمحاولـة بنـاء تنميـة اقتصادية مستقلة ، نجحت الى حـد كبير فى تحقيق الاعتماد على الـذات حتى تم ضربهـا من القوى العالمية المستفيدة من ربط مصر بالاقتصاد الرأسمالى . هـذا التشخيص لتجربـة محـمد على ، وإن كان يحتوى على جزء كبير من الحقيقة ، فانه يشير فقط الى نصف الحقيقة .

فالواقع أن مصر تحت حكم محمد على قد شهدت اندماجا فى الاقتصاد العالمى بدرجـة لم تعرفهـا طوال قرون طويلـة سـابقـة ، وكانت طبقـا لعـدة معـايير أقل اعتمادا على النفس بكثير ، فى عهد محمد على ، مما كانت طوال الحكم العثمانى على الأقل . فـاذا نظرنـا مثلا الى الدور الذى لعبته التجـارة الخـارجيـة فى الاقتصـاد المصرى تحت حكم محـمد على ، نجـد أن صـادرات مصر من القطن قـد أصبحت فى ظلـه هى المصـدر الأسـاسى للـدخـل القـومى وايرادات الحكومة ، وأن الواردات المصرية قد زادت أيضـا فى عهـده بسرعـة مـذهلـة مع زيادة حصيلة الصادرات ، إما لتزويد جيشه الدائم النمو بما يحتـاج اليـه من معـدات ، أو لتزويد صناعاته الجديدة بما تحتاج اليه من آلات ومواد أولية . كانت التجـارة الخـارجيـة

لمصر فى القرن الثـامن عشر وخلال سنوات الحملـة الفرنسيـة لاتلعب إلا دورا هـامشيـا فى الاقتصـاد المصرى ، فـأصبحت تحت حكم محـمد على هى المحرك الأول لعجلـة الاقتصـاد . وكانت الأسعار المحلية السائدة فى مصر قبله تكاد تكون منعدمة الصلة بالأسعار العالمية ، فـاقتربت بشـدة فى عهـده من الأسعـار السـائـدة فى أوربـا ، مع زيـادة حجم الـورادات والصادرات ، ومع التقدم الذى تحقق فى عهده فى وسائل المواصلات . زاد بشـدة أيضـا فى عهد محمد على عدد الأجانب المقيمين بمصر ، فبينما لم يزد عددهم على نحو مائـة شخص عنـد قدوم الحملة الفرنسية ، تزايد عددهم بسرعـة فى عهـده بسبب استقـدامـه لأعـداد كبيرة من المهندسين والأطباء وغيرهم من الفنيين للخدمـة فى مصـانعـه وجيشـه وأسطولـه ، وبسبب ازدهـار التجـارة الخـارجيـة . بل انـه حتى بمقيـاس التنوع فى مصـادر الـواردات المصريـة وأسواق صادرتها ، نجد أن مصر فى عهـد محـمد على كانت معتمـدة اعتمادا أسـاسيـا على سوق واحدة هى السوق البريطانية التى كانت عند وفاة محمد على فى ١٨٤٩ تستوعب وحدها ما يقرب من نصف إجمـالى الصـادرات المصريـة وتزوّد مصر بـأقـل قليـلا من نصف إجمـالى وارادتها .

لم يكن الاقتصـاد المصرى إذن « مستقـلا » عن الاقتصـاد الرأسمالى فى عهـد محـمد على لابمقياس ضـآلـة دور التجـارة الخـارجيـة، ولابمقيـاس تنوع أسواق التصـدير والاستيراد ، ولابمقياس الاعتماد على الخبرة والمهارات المحلية . من أين إذن يـأتى الحـديث عن « التنميـة المستقلة » فى عهد محمد على ولماذا يصح وصف تجربته بأنهـا تجربـة رائـدة فى « الاعتماد على النفس » ؟ يصح ذلك فى رأيى من ثلاثة وجوه أساسية ، نفتقدها كلها اليوم :

أولها : يتعلق بما توافر لمصر فى عهده من اكتفاء ذاتى فى الغذاء . كانت واردات مصر تتكون أسـاسـا من الآلات والسفن والمـدافع والحـديـد والخشب ، ولكنهـا لم تكن تستورد الغذاء ، بل كان لـدى مصر فـائض من الأرز تصـدره لتستورد السفن ومن القمح والفول والذرة تصدره لسد حاجات المصانع والجيش .

وثانيها : أن مصر فى عهده كانت تتمتع بـدرجـة عـاليـة من القـدرة على المسـاومـة مع

المصدرين والمستوردين على السواء . حقا لم يكن أمام مصر مفر من الاعتماد على تصدير القطن الى أوربا ولا من الاعتماد على استيراد الآلات والخبرة منها ، ولكنها كانت أيضا فى وضع يسمح لها بالحصول على أفضل الشروط الممكنة لصادراتها ولوارداتها . كان الذى سمح لمصر بذلك هو ماطبقه محمد على من نظام الاحتكار . فكلنا يعرف أنه طبقا لهذا النظام أصبح محمد على هو البائع الوحيد للصادرات المصرية ، ولم يكن باستطاعة التجار الأجانب الوصول الى المزارعين المصريين لشراء منتجاتهم بأبخس الأسعار ، بل كانوا يواجهون مزادا فى الإسكندرية يتنافسون فيه على الشراء من الوالى . كان ما لايقل عن ٤٠ ٪ من واردات مصر تمر أيضا بيد الوالى ، وكان بيده أيضا من الوسائل ما يجبر بها غيره من المستوردين على خفض وارداتهم وعلى شراء المنتجات المصرية التى تنتجها مصانعه .

كان الوجه الثالث من وجوه الاعتماد على النفس فى عهد محمد على هو أهمها على الإطلاق ، وهو الذى يهمنا هنا بوجه خاص . فهذا الرجل الذى بنى المصانع ، وأقام الخزّانات والسدود ، وأحدث ثورة فى التعليم ، وأرسل البعثات وأنشأ أقوى جيش فى المنطقة ، لم يسمح لنفسه قط بالتورط فى الديون . نعم ، كانت تمر بميزان المدفوعات فى عهده بعض سنوات العجز . ولكنه كان سرعان ما يعقبه فائض ، فاذا بمصر تحقق اكتفاء ذاتيا كاملا فى رأس المال ، لايدخل اليها منه معونات أو قروض أو استثمار أجنبى ، ولايخرج منه إلا ما يفى بالتزاماتها من دفع الجزية لاستانبول أو بعض الهدايا للسلطان .

كان فى السنوات الصعبة التى يحتاج فيها الى مزيد من المال لتمويل حملاته العسكرية يستغنى عن كل الواردات غير الضرورية، ثم يرغم التجار الأجانب على دفع قيمة مشترياته منه مقدما . يروى كراوشلى أن محمد على احتاج فى ١٨٣٣ احتياجا شديدا الى مزيد من المال لتمويل حملته الى سوريا . وتدفقت عليه العروض بتقديم القروض ، ولكن المقرضين الأجانب طالبوا بتخصيص ايرادات بعض المديريات لضمان السداد ، الأمر الذى رفضه محمد على رفضا باتا ولم تتم الصفقة . وكان محمد على يعجز أحيانا عن دفع مرتبات موظفيه فيعطيهم بدلا منها سندات على الحكومة يقومون بخصمها لدى التجار أو بعض

المقرضين المحليين بسعر فائدة قد يصل أحيانا الى ١٥ ٪ أو ٢٠ ٪ « كان الوالى يمر إذن من حين لآخر ، وخلال بعض الظروف الصعبة ، بفترات يكون فيه مدينا بمبالغ كبيرة للتجار مقابل ما دفعوه مقدما ، أو لموظفيه مقابل مرتباتهم المتأخرة ، ولكن كان بمجرد أن يحل السلام ويمر بفترة رخاء سرعان مايقوم بسداد ديونه ، وسرعان ما تمتلىء خزانته من جديد خلال فترة لاتزيد على سنة أو سنتين . فى أثناء ذلك ، ورغم أنه كان دائم التطلع الى مشروعات ضخمة للتنمية وتقدم البلاد ، كان يتجنب دائما التورط فى مشروعات تفوق أعباؤها موارد البلاد المالية ، فاذا به يرحل عن العالم فى ١٨٤٩ دون أن تكون مصر مدينة لأحد بقرش واحد » .[١]

من المفيد أن نتأمل ، من خلال تجربة محمد على ، ما يقال اليوم كثيرا عن « التبعية » وعن « الاعتماد المتبادل » بين الدول . فحينما تثار قضية الديون الخارجية كثيرا ما نسمع من يقول أننا نعيش اليوم فى عالم لامعنى فيه للشكوى من التبعية ، فالدول كلها ، الغنية منها والفقيرة ، تعيش على « الاعتماد المتبادل » ولا يمكن لأى منها الاستغناء عن غيرها ، مهما بلغ رخاؤها وقوتها . فاليابان مثلا ، بكل ثروتها ، تعتمد فى حياتها على استيراد النفط ، والولايات المتحدة ، مع رخائها ، لايمكن أن تعيش اذا أغلقت أسواق أوربا الغربية واليابان فى وجه منتجاتها ، والعكس بالعكس . وهذا بالطبع صحيح ولكنه أيضا يروى نصف الحقيقة وليس الحقيقة كلها . فالعبرة فى درجة الاستقلال . كما رأينا من تجربة محمد على ، ليست بمدى استغناء الدولة عن التجارة الخارجية ، أو عن علاقاتها الاقتصادية بالعالم الخارجى ، وإنما بمدى ماتتمتع به من قوة المساومة فى علاقاتها الخارجية . فخطر اغلاق السوق الأوربية أمام المنتجات الأمريكية يقابله خطر اغلاق السوق الأمريكية أمام المنتجات الأوربية ، والخطر الذى تواجهه اليابان من احتمال قطع البترول عنها من دول تخضع بدرجة أو بأخرى لمقتضيات السياسة الأمريكية ، يقابله الخطر الذى تواجهه الولايات المتحدة من احتمال اتخاذ إجراءات لاتقل خطورة من جانب الحكومة اليابانية . إنما تأتى التبعية حينما تضعف قدرة الدولة على المساومة بحيث لايكون لديها أية وسيلة لدفع الخطر عنها إذا أرادت دولة أخرى

اخضاعها والتحكم فى ارادتها . وهذ هو بالضبط ما نجح محمد على فى تجنبه .

والسؤال الآن : من أين توفرت لمحمد على هذه الدرجة العالية من الاستقلال والاعتماد على النفس ؟ من السهل ، ومن الصحيح أيضا ، الحديث عن قوة إرادة الرجل وفطنته وبعد نظره ، ولكن من السهل أيضا المبالغة فى دوره الشخصى والإفراط فى الثناء عليه . لقد كانت مصر فى عهد محمد على ، كما كانت فى عهد عبد الناصر ، على ما سنرى فيما بعد ، تعيش وسط ظروف دولية ملائمة للغاية . وهنا نجد المقارنة بين النصف الأول من القرن التاسع عشر ونصفه الثانى ، شبيهةً أشد الشبه بالمقارنة بين فترة ازدهار الناصرية (٥٦ ـ ١٩٦٥) وفترة انحسارها منذ النصف الثانى من الستينات .

إن الذى يتحكم فى درجة اعتمادك على القروض ، ليس هو فقط مدى حاجتك الى الاقتراض ، أو مدى رعونتك أو حكمتك فى إدارة شئونك ، وإنما هو أيضا مدى استعداد غيرك لإقراضك ومدى تلهفه على توريطك فى الديون . وهنا نصادف انطباق القاعدة التى كثيرا ما نصادفها فى عالم الاقتصاد : « العرض يخلق الطلب » . ومعنى ذلك فيما نحن بصدده الآن أن تورطك فى الديون لايتوقف فقط على مدى حاجتك اليها ، وإنما يتوقف أيضا على مدى حاجة غيرك لإقراضك ، وقد كان من حسن حظ محمد على أنه كان يعيش فى عصر لم تكن قد بلغت فيه بعد حاجة المقرضين الأجانب للإقراض ما بلغته فى عهد سعيد أو اسماعيل .

لقد تولّى محمد على حكم مصر فى ١٨٠٥ ، ولكن أوربا كانت لفترة السنوات العشر التالية منهوكة القوى فى حروب نابليون ، وفى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضى كانت بريطانيا هى الدولة الوحيدة التى أتمت ثورتها الصناعية وتراكم لديها فائض من رأس المال . كان رأس المال البريطانى ماتزال أمامه فرص مغرية للاستثمار فى أوربا ، التى كانت تمر بفترة نمو سريع فى أعقاب حروب نابليون ، وفى مزارع ومناجم الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية . ثم جاءت الأربعينات فوجد فائض رأس المال فرصا أخرى مجزية للاستثمار فى مد خطوط السكك الحديدية داخل بريطانيا نفسها حيث استوعبت

السكك الحديدية فى تلك الفترة الجزء الأكبر من هذا الفائض . كان علينا إذن الانتظار حتى منتصف القرن قبل أن تبدأ استثمارات بريطانيا الخارجية فى النمو بمعدل أكبر من معدل النمو فى استثماراتها داخل حدودها ، وقبل أن تبدأ استثماراتها فى أوربا تتضاءل لحساب استثماراتها فيما وراء البحار [٢] ثم لحقت بها الاستثمارات الفرنسية والألمانية . أما الولايات المتحدة ، التى جاءت ثورتها الصناعية متأخرة بنحو نصف قرن عن بريطانيا ، ومرافقة بالتقريب للثورة الصناعية فى فرنسا وألمانيا ، فكانت لاتزال تستورد كميات كبيرة من فائض رأس المال الأوربى التى أتت لتستغل فرص الاستثمار الهائلة التى أتاحها مد السكك الحديدية الى أطرافها المترامية فى الجنوب والغرب .

مع انتصاف القرن التاسع عشر ودّع محمد على العالم وترك مصر لولاة ضعاف يحار المرء فيما إذا كان تورط مصر فى الديون فى عهدهم كان بسبب هذا الضعف أم كان هذا الضعف شرطا أساسيا يتعين تحقيقه من أجل توريط مصر فى الديون . أيا كان الأمر ، فإن شخصيات الولاة فى أعقاب محمد على جاءت منسجمة تمام الانسجام مع حاجة رأس المال الأوربى ، وإذا بالطلب يخلق العرض والعرض يخلق الطلب ، فى دائرة جهنمية أودت باستقلال مصر الاقتصادى والسياسى معا .

هوامش الفصل الأول :

1 – **Crouchley, A.: The Economic** Development **of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, pp, 105–6.**

2 – **Condliffe, J.: The Commerce of Nations, N.Y., Norton, 1950, P 322.**

الفصـــل الثانى

سعيد باشا : ديون بلا تنمية

لايقف المؤرخون الاقتصاديون عادة وقفة طويلة عند عباس الأول الـذى انتقل بمصر من النصف الأول الى النصف الثانى من القرن الماضى (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) ، إذ لم تشهد مصر فى عهده من الأحداث الاقتصادية كثيراً مما يستحق الـذكر ، فهم لايكادون يـذكرون لـه إلا إدخال أول خط للسكك الحديدية فى مصر ، وصل الاسكنـدريـة بكفر الزيـات .قـد تكون ضـآلـة أثره وقلـة الأحـداث فى عصره راجعين الى غرابـة أطـواره وانطـوائـه وقلـة طموحه فضلا عن كراهيته للحضارة الأوربية وللأوربيين جملة ، فلجـأ الى حـمـايـة نفسـه من تملّق قناصل أوربا وتهديداتهم على السواء ، على حـد تعبير مؤرخ بريطـانى « بـاتبـاع سياسة محسوبة ومتعمدة هى أن يبتعد تماما عن أنظـارهم » [١] . وقـد يكون الأمر على العكس راجعـا الى أن الأوربيين لم يكونوا مستعـدين لـلانقضـاض على مصر بعـد ، فلمـا تهيـأوا لهـذا الانقضـاض لم يعـد الأمر يتحمل واليـا بهـذا الانطواء ولم تعـد تفلح سيـاسـة « الابتعاد تماما عن أنظارهم » ، وأصبح المطلوب واليا « منفتحا » يحسن الفرنسيـة ويجيـد الإنفاق والاقتراض مثل سعيد أو اسماعيل .

هل لهذا التفسير علاقة بالفارق بين الطريقة التى انتهت بها حياة عباس ، وتلـك التى انتهت بها حياة سعيد ؟ وهل له علاقة بالطريقة التى بدأت بها ولاية اسماعيل والطريقـة التى انتهت بها ؟ إذ بينما انتهت حياة عباس بجريمة قتل غامضة لاتعرف على وجـه اليقين

دوافعها (٢) ، ترك سعيد ليموت ميتة طبيعية .وبينما تولى اسماعيل العرش بدلا من أخيه الذى كان صاحب الحق فى العرش ومات بدوره فى ظروف لاتقل غموضا عن ظروف مقتل عباس (٣) استقبل الأوربيون اسماعيل بالثناء واستمروا يمجدونه طالما ظل قادرا على الاقتراض وتسديد ديونه ،وانهالوا عليه بالنقد والتجريح حتى نجحوا فى عزله بمجرد أن توقف عن الدفع .

لم يكن عباس الأول على دراية بلغة أوربية واحدة ، ولم ير أوربا قط فى حياته ، وطرد الموظفين الأوربيين من خدمته ، ورفض أن يستمع الى ديليسبس وهو يعرض عليه مشروع حفر قناة السويس ، بل حاول محاولة يائسة أن يعيد الى مصر صورة من صور نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على وأجبره الأوربيون على التخلّى عنه .تأمل الفارق بين عباس الأول وهذه الصورة التى يرسمها مارلو لخليفته سعيد باشا التى يذكرنا بشدة بالسادات :

« كان فى أحواله العادية رجلا طيب المعشر متساهلا ، وإن كان يتعرض أحيانا لنوبات من العنف والغضب الشديد التى تستحيل تهدئتها . كان يكره الرذالة ، سواء صدرت من أحد أقربائه أو من بعض القناصل أو من الباب العالى أو من قناصى الفرص الباحثين عن الامتيازات ولكنه كان أيضا على استعداد دائما لإنفاق المال كوسيلة للخروج من مأزق .. لم يكن لديه لا الصبر ولا القدرة على أن يعكف على تفاصيل الإدارة والحكم .. كما أنه أزال كل حاجز يقوم بينه وبين أفواج الأوربيين المتدفقين على بابه ، من قناصى الفرص والامتيازات والطفيليين الذين سرعان ما اكتظ بهم قصره .. لم يكن سعيد يفتقر الى الذكاء ، فقد كان فى معظم الأوقات واعيا لاغراض هؤلاء الذين أحاطوا به والتفوا من حوله .ولكنه كان أكثر جبنا من أن يحاول التصدى لضغوط القناصل عليه وأشد كسلا وتقاعسا من أن يرفض طلباتهم التى لاتستند الى أى أساس معقول ، كما كان له من طيب المعشر ومن التساهل ما يمنعه من إغضاب هؤلاء الذين تخصصوا فى التودد إليه (٤) » بينما يروى مؤرخ آخر عن سعيد أنه كثيرا ما كان يوقع مايقدم اليه من

وثائق دون أن يقرأه ، بما فى ذلك اتفاقية قناة السويس ، التى قدمها اليه ديليسبس ، بل وحتى دون أن يستشير مستشاريه القانونيين أو الماليين مرتكنا الى أن ديليسبس صديقه ولايمكن أن يخدعه . (٥)

لم يمض وقت طويل على اعتلاء سعيد العرش (١٨٥٤) حتى بدأ يتورط فى الديون .فبعد أقل من ثلاث سنوات من بداية حكمة بدأ يتأخر عن دفع مرتبات موظفيه وعن دفع الجزية للسلطان .لجأ سعيد فى البداية الى الاقتراض من بعض البنوك الأوربية التى كانت قد أنشئت حديثا فى الاسكندرية ، ثم استجاب لنصحية ديليسبس بأن يصدر أذونات على الخزانة ، تتراوح مددها بين ستة أشهر وثلاث سنوات ، ويتراوح سعر فائدتها بين ١٥ ٪ و ١٨ ٪ بينما كان السعر السائد على القروض التجارية لايزيد على ٧ ٪ .كان سعيد أحيانا يستخدم هذه الأذونات فى دفع مرتبات الموظفين ، ومن ثم كان يحدث أن يتجمع على أبواب وزارة المالية دائنو الموظفين من الخبازين والجزارين ومن اليهم ليطالبوا بقيمة الأذونات التى فى أيديهم .(٦)

وإذ لم تكفه القروض المحلية وأذونات الخزانة لجأ سعيد فى ١٨٦٠ لعقد أول قرض خارجى مع أحد المصارف الفرنسية ، ولكنه كان قرضا باسمه لاباسم الحكومة المصرية (٧) ،قيمته الرسمية ١,٢ مليون جنيه إسترلينى وبسعر فائدة ٦ ٪ ولكن لم يتسلم سعيد من قيمة القرض ، بعد خصم العمولات والأتعاب والمصروفات إلا أقل من ثلاثة أرباعه ، وخصصت لضمانه حصيلة جمارك ميناء الاسكندرية. ومع هذا فلم يمض أكثر من عام حتى أصبحت خزانته خاوية من جديد ، فلجأ فى ١٨٦٢ الى عقد أول قرض خارجى تعقده الدولة المصرية فى تاريخها الحديث ، قدمه لها مصرف أوبنهايم الألمانى بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه إسترلينى بسعر فائدة ١١ ٪ ومضمونا بحصيلة ضريبة الأطيان على أراضى الدلتا .من هذا القرض أيضا لم يحصل سعيد ، بعد خصم العمولات والمصاريف إلا على ٨٤ ٪ من القيمة الإسمية .وكان عليه أن يدفع لسداده عبر ثلاثين عاما ، بعد إضافة الفوائد والرسوم السنوية ٨,٢ مليون جنيه ، أى نحو أربعة أمثال المبلغ الذى تسلمه بالفعل . (٨)

عندما مات سعيد فى ١٨٦٣ ، كانت مصر إذن مدينة بنحو ٨ مليون جنيه إسترلينى مستحقة السداد عبر ثلاثين عاما ، بالاضافة الى مليون آخر واجب الدفع عبر ثلاث سنوات ، وديون قصيرة الأجل تبلغ نحو ٩ مليون جنيه .كان إجمالى حجم الدين المصرى إذن ، عائما وثابتا (أو قصير الأجل وطويله) نحو ١٨ مليون جنيه عند وفاة سعيد ، أو مايعادل نحو خمسة أمثال إيرادات الحكومة المصرية فى السنة السابقة على وفاته .

من أين جاء هذا التورط المفاجىء فى الديون ؟ من المؤكد أنه لايمكن تفسيره بجهود سعيد فى التنمية . فباستثناء بدء العمل فى قناة السويس وقيامه بتطهير ترعة المحمودية ، واستكمال خط السكك الحديدية من كفر الزيات الى القاهرة ، ومد خط حديدى آخر بين القاهرة والسويس ، وكلها مشروعات تخدم التجارة الدولية أكثر مما تزيد القدرة الإنتاجية لبلده ، لايجد المرء فى سجل سعيد فى تنمية الاقتصاد المصرى ما يستحق الذكر .ففى الصناعة لم يضف سعيد مصنعا واحدا .وكانت مصر عندما تسلم حكمها تصدر ٢٩ ألف قنطار من السكر فتركها وهى تصدر أقل من نصف هذا القدر .وفى الزراعة لم يبذل أى جهد لتطوير نظام الرى ، وكانت مساحة الأرض المزروعة عند وفاته أقل مما كانت قبل بداية حكمه . (٩) أما إطلاق وصف « العصر الذهبى للفلاح » على عهده ، فلم يكن بسبب زيادة الانتاج الزراعى أو إنتاجية الفدان ، وإنما بسبب تخفيض عبء الضريبة على الفلاح ، على حساب إهمال مشروعات الرى ، وبسبب إعطائه الفلاح حق التصرف فى الأرض التى يزرعها بالبيع والرهن والتوريث ، الأمر الذى فتح الباب أمام نمو الملكيات الزراعية الكبيرة على حساب الفلاح الصغير الذى كثيرا ما اضطر الى التنازل عن ملكيته لصالح المرابين من المصريين والأجانب .

وليس بالإمكان أيضا تفسير مديونية سعيد بزيادة الإنفاق على الحرب والجيش، فلم يعرف عصره حروبا طويلة ولاتوسيعا لرقعة بلاده ، بل خفض سعيد حجم جيشه وخفض مدة الخدمة العسكرية ليوجه المجندين لحفر قناة السويس ، وأصدر أوامره بالكف عن إصلاح سفن الأسطول وتكسير بعضها وبيع أخشابها .لم يشترك سعيد إلا فى

حربين لاناقة لمصر فى أى منهما ولا جمل ، حرب القرم لمناصرة السلطان ، والتى انتهت على أى حال بعد استلامه الحكم بعامين ، وحرب المكسيك لمناصرة صديقه نابليون الثالث ، التى أرسل اليها كتيبة صغيرة من السودانيين لقى معظمهم حتفه .

كان جل مشروعات سعيد فى التنمية ، إن لم تكن كلها ، بنصيحة الأجانب ولخدمتهم ، من حفر قناة السويس التى نعرف قصتها ، والتى أدى فتحها الى فقدان مصر لما كان يعود عليها من عوائد من مرور التجارة فى وسط الدلتا ، الى مد الخط الحديدى من القاهرة الى السويس ، الذى تم بإلحاح الحكومة الإنجليزية لتسهيل نقل جنودها الى الهند ولصالح الشركة البريطانية التى تبيع المعدات ، والذى سرعان ما أصبح عديم النفع بمجرد فتح قناة السويس وتم هجره نهائيا .وكذلك كان موقفه من التعليم ، فبينما كان يغدق الإعانات على مدارس الراهبات الفرنسية وعلى مدرسة إيطالية بالاسكندرية ، كان يغلق مدرسة المهندسخانة ببولاق ثم يحولها الى مدرسة حربية ، ويغلق مدرسة الطب بقصر العينى فترة ويفتحها فترة ، ويلغى ديوان المدارس (وزارة المعارف) .(١٠)

إن معظم مؤرخى عصر سعيد يميلون الى إلقاء المسئولية عن توريط مصر فى الديون فى عهده الى « ما جبل عليه من سخاء وعدم التدقيق فى حسابه » والى كونه « متلافاً للنقود » ، على حد قول الرافعى « وكثرة نفقاته على قصوره ومعيشته الخاصة »(١١) . والكتب حافلة بذكر تبديده للنقود على أسرَّة فضية كهربائية بمناسبة زواج ابنه ، وعلى أوانى للشرب يصفها أحد الكتاب بأنها لابد أن كانت ، من فرط ارتفاع سعرها ، أوانى سحرية تظل مملوءة على الدوام (١٢) ، وعلى استيراده نظارات معظمة بأحجام هائلة من باريس ، وتزيين أكتاف ضبّاطه بالفضة الخالصة ، ومده لخط حديدى بين الاسكندرية ومريوط لنزهاته الخاصة .. الخ . على أننا نلاحظ أن هذا الميل الى القاء اللوم على الوالى نفسه كان أشد وضوحا لدى من كانوا أقرب عهدا به ، وأنه كلما مر الزمن وبعد عهدنا بهذه الحقيقة كلما زاد الميل لدى المؤرّخين الى رؤية مصر كجزء صغير من العالم ، بعلاقاته الاقتصادية والمالية المتشابكة . واذا بهم يميلون أكثر فأكثر الى إهمال دور النزعات الشخصية والنفسية ، ويبدون اهتماما أكبر باتجاهات رأس المال الدولى والتطورات

الاقتصادية فى العالم ، الأبعد غورا والأطول مدى . هكذا نجد مؤرخين اقتصاديين مثل كراوشلى ، الذى كان يكتب فى الثلاثينات من هذا القرن ، ولهيطة ، الذى كان يكتب فى الأربعينات ، لايكادون يذكرون شيئا عن مسئولية العوامل الخارجية فى توريط مصر فى الديون فى عهد سعيد ، بينما نجد لاندز الذى كان يكتب فى الخمسينات ، ومارلو الذى كتب فى السبعينات يجعلان محور قصتها المصالح المالية الأوروبية الكامنة وراء محنة مصر الاقتصادية فى ذلك العصر .

أهم بكثير من شخصية سعيد وكونه « متلافا للنقود » حقيقة كالحقيقة الآتية : وهى أن الفائض السنوى فى ميزان المدفوعات البريطانى ظل يتراوح بين ٥ و ٦ مليون جنيه خلال الربع الثانى من القرن التاسع عشر ، ثم قفز الى ٧,٦ مليون جنيه خلال الخمس سنوات السابقة على اعتلاء سعيد العرش ، ثم تضاعف الى أكثر من ثلاثة أمثاله خلال الخمس سنوات التالية (١٨٥٥ ـ ١٨٦٠) (١٣) . هذه الزيادة الكبيرة فى الفائض الباحث عن فرص للاستثمار بالخارج يؤيدها ما بدأ يظهر من اعلانات فى الجرائد البريطانية لإغراء أصحاب الأموال بفرص الربح المجزية المتاحة أمام الإقراض فى بلاد كمصر ، فنشرت إحدى الشركات البريطانية إعلانا فى بريطانيا مؤداه أن « ميدان العمليات المالية ليس له حدود » وأن « المزارعين والتجار فى مصر العليا والسودان يستطيعون أن يقترضوا بسعر ٤ ٪ و ٥ ٪ فى الشهر » (١٤) .

كانت الفرصة التى تتيحها مصر لرأس المال الأوربى والتجار الأوربيين فى عهد سعيد تتمثل فى انفتاح مصر على العالم بعد زوال نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على ونمو الاقتصاد النقدى ، وما أصبح متاحا لهم من الاتصال مباشرة بالفلاحين دون وساطة الوالى . وسرعان ما بدأت البنوك الأوربية تفتح لها فروعا فى مصر ، خاصة فى الاسكندرية ، لتمويل التجارة الخارجية ورهونات الأراضى ولتقديم القروض للوالى الجديد . كان المرابون والأفاقون من الصيارفة والتجار قد بدأ يسيل لعابهم حتى قبل مقتل عباس الأول ، فاذا بهم بمجرد سماع خبر مقتله يتدفقون على مصر بأعداد هائلة كما

لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة ، فدخل مصر فيا بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٦١ ما يقرب من ٣٠ ألف أجنبي سنويا (١٥) .

يصف لاندز الاسكندرية في عهد سعيد بأنها كانت « مدينة قبيحة مليئة بالعشش والمساكن الحقيرة ... وفى كل مكان توجد الرائحة الكريهة للقاذورات ومخلفات الانسان التى تكوم امام المنازل حتى تملأ الطريق ... إن الاسكندرية لم تكن بالمكان الذى يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضرا ولكن الاسكندرية هى البلد الذى فيه المال، وقليلون هم الذين يرغبون في التضحية بجيوبهم بسبب ما تشمه أنفهم.لم يكن النجاح في الحصول على امتياز من الحكومة المصرية أو في عقد صفقة ما من نصيب الأرخص أو الاسرع في الانجاز أو الانسب في شروطه وانما كان من نصيب من يعرف الوالى منذ الطفولة أو من نصيب التاجر الذى يتناول الطعام مع وزير الاشغال العمومية أو المقاول الذى ينام مع عشيقة الوزير .. أما بالنسبة للموظفين الصغار فقد كانت الرشاوي المكشوفة تؤدى نفس المهمة . (١٦)

فى مناخ كهذا يكاد يستحيل على المرء أن يتصور والياً مهماً أوتى من بعد النظر وقوة الإرادة ، يستطيع الصمود أمام مختلف أساليب الضغط والإغراء والتهديد ، سواء كان تهديدا بسحب التمثيل القنصلى ، أو بإثارة المتاعب للوالى لدى السلطان أو حتى بالتلويح بالهجوم العسكرى ، اللهم إلا اذا دفع الوالى حياته ثمنا لهذا الصمود . لم يكن سعيد فى الواقع يشترى ما يحتاج اليه أو حتى ما يرغب فيه ، بل ما كان يفرض عليه شراؤه ، وكان يقترض لالتمويل مشروع اقتنع بفائدته ، بل لشراء ما يحتاج البائع لتصريفه ، أو لملءجيوب المرابين بالفوائد ، أو لتمويل مشروع يعود على الأجانب بالربح . كان بدء اصدار سعيد لأذونات الخزانة بناء على نصيحة ديليسبس لكى يمكن سعيداً من الحصول على الأموال اللازمة للإنفاق على قناة السويس ، وكان عقده لأول قرض خارجى مع مصرف فرنسى بتأييد بل وتشجيع وزير الخارجية الفرنسية . (١٧) ثم تأتى بالطبع عمليات النهب من جانب قناصل الدول الأوربية . فاذا بقنصل بلجيكا يضطر سعيد

لدفع ٣ ملايين فرنك تعويضا له عن امتياز زعم أن محمد على أعطاه له بكلمة شفوية منذ عشر سنوات لنقل البضائع الى خليج السويس ، وإذا بقنصل هولندا يضغط عليه ليحصل منه على امتياز بتشغيل قاطرات لجر حاملات البضائع فى النيل ، على أن يكون لهذه الشركة احتكار هذا الحق ، فاذا ما احتج قناصل الدول الأخرى على حرمان رعاياهم من هذا الحق ، وجد سعيد نفسه مضطرا لدفع تعويض إما لرعايا هذه الدول المحتجة ، اذا أصر على اعطاء الامتياز للهولنديين ، أو للهولنديين إذا سحب منهم الامتياز . فاذا به يلجأ الى حل ثالث لايقل سوءا ، وهو قيامه بشراء كافة أسهم الشركة الهولندية بسعر باهظ ثم يهجر المشروع بأكله .(١٨)

لم يكن وضع مصر الاقتصادى خلال عهد سعيد ليضطرها قط الى الاستدانة ، بل كان لديها من فائض الايرادات ما يكفى ، على حد تعبير القنصل الإنجليزى فى ذلك الوقت«لتوظيف كل ماتحوزه من أيد عاملة ، ولو كانت هذه الإيرادات قد وجهت الى مشروعات مختارة بحكمة لاستطاعت مصر أن تلبّى كل احتياجاتها»(١٩) . ولكن هذا الوالى الذى اعتلى عرش مصر فى عصر الأفاقين لم يكن فى وضع يسمح له بتوجيه إيرادات مصر الى « مشروعات مختارة بحكمة » ، بل كان المقصود هو العكس بالضبط .

هوامش الفصل الثانى :

1 – Marlowe, J.: Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974, p. 86.

٢ ـ انظر عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ـ الجزء الأول ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة (١٩٣٢ ـ ١٩٤٨) ، ص ١٩ ـ ٢٢ .

٣ ـ الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

٤ ـ مارلو ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

5 – Kirk, G: A Short History of the Middle East, Methuen, London, p.82 .

٦ ـ محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ص ٢٤٠ .

7 – Owen, R.: The Middle East in the World Economy, 1800 – 1914, Methuen. London, 1981 p. 125 .

٨ ـ مارلو ، ص ٩٦ .

9 – Crouchley, A.: The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, p. 259.

١٠ ـ الرافعى ، ص ٤٢ .

١١ ـ الرافعى ، ص ٦٦ .

١٢ ـ دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٨٩ .

١٣ ـ لاندز ، ص ٥٧ ـ ٥٨ .

١٤ ـ لاندز ، ص ٨٠ .

١٥ ـ لاندز ، ص ٨١ .

١٦ ـ لاندز ، ص ٨٨ .

١٧ ـ مارلو ، ص ٩٤ .

١٨ ـ مارلو ، ص ٨٨ .

١٩ ـ مارلو ، ص ٨٩ .

الفصل الثالث

عصر اسماعيل : الاستدانة فى عصر الرخاء

لايمكن لأحد يعيش فى الثانينات من هذا القرن ، وقد شرع فى قراءة تجربة مصر فى التورط فى الديون فى عهد الخديو اسماعيل ، ألاّ يصاب بالدهشة إذ يرى أوجه الشبه الصارخة بين تجربة الستينات والسبعينات من القرن الماضى ، وتجربة السبعينات من القرن الحالى . إن التاريخ بالطبع لايمكن أن يعيد نفسه بالضبط ، وهناك بالطبع من أوجه الاختلاف ما لايمكن إنكاره أو التغاضى عنه ، ولكن مامعنى الكلام عن « دروس التاريخ » « والإفادة من تجارب الماضى » بل ما فائدة قراءة التاريخ أصلا إن لم يكن هناك بعض الصدق فى القول بأن التاريخ يعيد نفسه ؟

أنظر أولا الى تغير لهجة المعلقين الغربيين والصحافة الأوربية والأمريكية فى الحديث عن السادات ، أثناء حياته وبعد مقتله ، واستعدادهم المدهش للتغاضى عن أخطائه ونقائصه طالما كان يمشى فى ركاب الغرب ويحقق مآربه ، ثم استعدادهم المدهش أيضاً للحديث عن نقائصه بعد أن بدا وكأنه قد حقق المطلوب منه وأدى مهمته . هكذا كان تغيير موقف الأوربيين من إسماعيل ، فقد كالوا له الثناء طالما كان قادرا على الاستدانة والشراء وتسديد القروض ، ووصفوه بالحاكم العظيم البالغ الاستنارة والنشاط حتى وهو يطبّق نظام السخرة لتنفيذ مشروعاته ، أو وهو يعرض الفلاحين للموت جوعا تحت وطأة ضرائبه ، بل عمل القناصل الأوربيون على الحصول له على قسط أكبر من الاستقلال

عن السلطان العثماني فى إدارة مصر ، كانوا قد بخلوا به على محمد على نفسه . على أنه ما أن فرغت جعبته وظهر عجزه عن سداد ديونه وأبدى مقاومة لما أرادوا فرضه من مشروعات التسوية ، حتى بدأوا يوجهون إليه سهام النقد والسباب ، وإذا بالجرائد الأوربية تتحدث فجأة عن استبداده وظلمه ، ووحشيته فى معاملة عشيقاته ، ويتهمونه بترتيب موت أخيه غرقا ليستولى على العرش .

أو فلتنظر الى تورط مصر فى الاستدانة فى السبعينات من القرن الحالى ، فى وقت لم تعرف مصر مثله ، قبله أو بعده ، من حيث تدفق العملات الأجنبية عليها من مختلف المصادر ، ومن حيث ارتفاع معدل نمو الدخل ، ومن حيث القدرة على الاستغناء عن القروض بل وتسديد ما سبق اقتراضه ، على النحو الذى سنتناوله تفصيلا فيما بعد ، وقارن ذلك ببداية تورط اسماعيل فى الديون فى ظل رخاء لم تكن مصر قد عرفت مثله لعشرات من السنين ، وفى ظروف هى أبعد ما تكون عن ظروف العوز والحاجة الى الاستدانة .

كانت الحرب الأهلية الأمريكية (٦١ ـ ١٨٦٤) قد بدأت قبل تولى اسماعيل العرش بنحو عامين وترتب عليها انخفاض شديد فى المعروض من القطن الأمريكى ، ومن ثم زيادة الطلب بشدة على القطن المصرى فارتفع سعر القطن المصرى بنحو ١٠٠ ٪ فى السنتين الأوليين من حكمه (٦٣ ـ ١٨٦٥) ، وزاد حجم الصادرات بنفس النسبة ، ومن ثم زادت قيمة صادرات القطن المصرى خلال هاتين السنتين الى أكثر من ثلاثة أمثالها (من ٢٧ مليون ريال الى ٩٠ مليونا) (١) ، ومع ذلك لجأ اسماعيل إلى الاستدانة حتى خلال هذين العامين فعقد قرضا خارجيا بمبلغ ٥,٧ مليون جنيه فى ١٨٦٤ وآخر بمبلغ ٣,٤ مليون فى السنة التالية .

كان اسماعيل قد ورث بالطبع تركة سعيد من الديون ، كما ورث عنه أخطاء أخرى لم يكن من الممكن التخلص منها إلا بالمزيد من الإنفاق ، كما ورث السادات من عبد الناصر بعض الديون وبعض الأخطاء التى احتاج تصحيحها الى تحمل أعباء مالية ، كما

سيأتى بيانه فى حينه . ولكن الأمر فى الحالتين لم يكن قط مما يستعصى على الخزانة المصرية مواجهته ، ولم يكن قط مما يفرض على مصر التورط فى مزيد من الديون لو ووجهت الأمور بحكمة ، بل وأهم من ذلك ، لو لم يتعرض الحاكم الجديد لإغراء الأجانب له بالاستدانة .

كان سعيد قد ترك لمصر ديونا قدرها كما رأينا نحو ١٨ مليونا من الجنيهات ، كما أنه كان قد ورَط مصر فى شرطين بالغى القسوة وردا فى امتياز شركة قناة السويس وأراد اسماعيل التخلص منهما : أحدهما شرط توفير عمال السخرة فى حفر القناة وفى حفر ترعة تزود منطقة القناة بالمياه العذبة ، الأمر الذى كان من شأنه سحب نحو ٦٠ ألف عامل من الزراعة ، والثانى هو التنازل لشركة القناة عن الأراضى المتاخمة لقناة المياه العذبة وتستخدم هذه القناة فى ريها . وكان على اسماعيل تعويض الشركة عن إلغاء هذين الشرطين بمبلغ ٤ ملايين من الجنيهات ، طبقا لقرار التحكيم الذى قضى به الأمبراطور نابليون الثالث . ولكن علينا أن نلاحظ أن الجزء الأكبر من الديون التى تركها سعيد ، والتعويضات التى تحمل بها اسماعيل ، كان مستحق الدفع عبر فترة ممتدة من الزمن . فكان نحو نصف ديون سعيد مستحق الدفع عبر ثلاثين عاما ، والتعويضات المستحقة لشركة القناة كانت مستحقة الدفع بأقساط سنوية عبر ستة عشر عاما . كان القسط السنوى الواجب الدفع من هذين الدينين لايزيد على نحو نصف مليون من الجنيهات ، أى على ما لايزيد على ٩ ٪ من إيرادات الحكومة السنوية فى السنوات الأربع الأولى من عهد اسماعيل ، وأقل من ٧ ٪ من متوسط ايراداتها السنوية حتى نهاية عهده . أما الجزء الباقى من الديون ، وقدره نحو عشرة ملايين من الجنيهات ، ويشمل ديون سعيد قصيرة الأجل ، فقد كان يكفى لسدادها كلها تخفيض الإنفاق الحكومى بأقل من ٢٠ ٪ خلال الخمس سنوات الأولى من حكم اسماعيل . (٢)

ولكن إسماعيل ، كما يعرف الجميع ، لم يفعل هذا ، كما لم يفعل السادات ذلك فيما بعد ، بل زاد الانفاق بدلا من أن يضغطه ، واذا بنا نجد ، بعد ثلاثة عشر عاما من حكمه أى فى ١٨٧٦ ، وهى السنة التى خرجت ادارة المالية المصرية عن سيطرته وأصبحت فى

يد المراقبين الماليين من الأجانب ، أن ديون مصر الخارجية (بما فى ذلك ديون الخديو الخاصة) قد بلغت نحو ٩١ مليون جنيه (٣) ، يبلغ حجم خدمتها السنوية (أى حجم الأقساط السنوية والفوائد) أكثر من ستة ملايين جنيه ، أو مايمثل نحو ٨٠ ٪ من إجمالى إيرادات الدولة فى تلك السنة (٤) ، وذلك بالمقارنة بعبء خدمة الديون فى آخر عهد سعيد الذى لم يزد على ٢٦٠ ألف جنيه أو ما يمثل أقل من ٥ ٪ من إجمالى ايرادات الدولة فى ١٨٦٣ (٥) .

مما يلفت النظر بشدة أيضا ، أوجه الشبه بين نمط التنمية فى عهد اسماعيل ونمطها فى عهد السادات . ففى كلا الحالين كان جل الاهتمام منصبا على مشروعات البنية الأساسية دون إحداث أى تغير يذكر فى هيكل الإقتصاد المصرى لصالح التصنيع . ومع ذلك فمن الخطأ التقليل من شأن ما تم فى عصر اسماعيل من تنمية لهذه البنية الأساسية ، ولاشك عندى فى أن المقارنة بين ما أضافه اسماعيل وما أضافه السادات فى هذا المجال ، بالنسبة لما ورثه كل منهما عن سلفه ، هى فى صالح اسماعيل .

إن ما يذكر به عهد اسماعيل عادة من بناء القصور الشاهقة وإقامة دار فخمة للأوبرا وتوسيع الشوارع والميادين وتجميل القاهرة ، ليس فى الحقيقة أهم ما أضافه الرجل من عمران . فقد أضاف اسماعيل الى شبكة الرى ما لايقل عن ٨٤٠٠ من الأميال من الترع وقنوات الرى الجديدة ، فزادت المساحة الزراعية فى عهده بنحو ٧٥٠ ألف فدان بعد أن ظلت ثابتة تقريبا فى العشر سنوات السابقة على حكمه . كذلك أضاف اسماعيل ٩١٠ ميلا من السكك الحديدية ربطت بين كافة مدن الدلتا الأساسية ووصلت الى أسيوط والفيّوم ، وبنى ٤٣٠ جسرا ومد ٥٢٠٠ ميلا من خطوط التلغراف ، وأصلح ووسع ميناء الإسكندرية ، وأضاف ١٥ فنارا على البحرين المتوسط والأحمر . كان إسماعيل قد ورث عن سعيد ١٨٥ مدرسة من المدارس الحديثة فأصبح عددها عندما ترك الحكم ٤٨١٧ مدرسة . أما فى مجال التصنيع فتكاد تقتصر مساهمة عصر اسماعيل على التوسع الكبير فى مصانع السكر وفيما عدا ذلك لانكاد نجد ما يذكر لاسماعيل إلا أنه أعاد فتح بعض مصانع

النسيج والطرابيش والأسلحة التى كان قد أنشأها محمد على وأغلقت فى عهد عباس .

فلنلاحظ أيضا ما شهده عصر إسماعيل مثلما شهد عصر السادات ، من تغير واضح فى أنماط الاستهلاك والزيادة الواضحة فى الاعتماد على الاستيراد لتلبية حاجات هذه الأنماط الاستهلاكية الجديدة . كانت القوة المحركة لهذا التغير هى فى الأساس تزايد عدد الأجانب المقيمين فى مصر ، الذى بلغ فى نهاية عهد اسماعيل نحو ستة أمثال عددهم فى ١٨٣٦ ، وتزايد عدد حديثى الثراء من المصريين الذين بدأوا يقطنون الأحياء الأوربية فى القاهرة والاسكندرية ، ويقلدون الأجانب فى نمط معيشتهم ونوع مساكنهم ، ويستوردون مثلهم معظم حاجياتهم من الخارج ، بما فى ذلك مواد البناء ، بل وأحيانا قطع الحجارة التى ترصف بها شوارعهم . (٦)

لايمكن مع هذا ، تفسير تورط مصر فى الديون فى عصر اسماعيل بما أنفق على مشروعات البنية الأساسية أو مشروعات التنمية عموما ، وسوف نرى نفس الملاحظة فيما يتعلق بعصر السادات أيضا . إن كراوشلى يقدر ما أنفق فى عصر اسماعيل على المشروعات العامة ، من قنوات الرى والجسور والسكك الحديدية وخطوط التلغراف ، الى توسيع الموانى وانشاء مصانع السكر ، بنحو ٣٩ مليونا من الجنيهات (٧) ، أو نحو ٥١ مليونا اذا أضفنا ما كان على اسماعيل دفعه لمواجهة التزامات مصر قبل شركة قناة السويس ، ولكن بعد أن نخصم من قيمة هذه الالتزامات ما حصل عليه اسماعيل من قيمة بيع أسهم مصر فى شركة القناة . من الممكن إذن أن نعتبر هذا المبلغ (٥١ مليون جنيه) هو بالتقريب قيمة ما أنفق فى عصر اسماعيل على مشروعات التنمية . ولكن ديون مصر الخارجية زادت فى عهده كما رأينا ، بنحو ٧٣ مليونا ، هناك إذن ما لايقل عن ٢٢ مليونا من الجنيهات أو نحو ٣٠٪ مما أضافه اسماعيل الى ديون مصر الخارجية ، مما لم تستفد منه التنمية فى مصر ، حتى بفرض أن كل ما أنفق بالفعل على مشروعات التنمية كان يمثل قيمة الزيادة الحقيقية فى رأس المال القومى ، وهو فرض بعيد عن الحقيقة بسبب خضوع اسماعيل لمختلف أنواع الغش والتدليس فيما عقده من صفقات لاستيراد المعدات والتجهيزات . يضاف الى ذلك

بالطبع ما تحقق من زيادة فى إيرادات مصر الذاتية خلال حكم اسماعيل ولم يوجه الى مشروعات التنمية . لقد كان المتوسط السنوى لإيرادات الدولة فى عصر اسماعيل نحو ٦,٧ مليون جنيه ، أو ما يمثل نحو ٢٩٠ ٪ من المتوسط السنوى لايراداتها فى عصر سعيد (٢,٣ مليون جنيه) . هذه الزيادة فى الإيرادات الذاتية للدولة يجب أن تضاف الى ما يمكن اعتباره تبديدا فى غير أغراض التنمية .

من السهل أن نفسر هذا التبديد للموارد ، الذاتية والخارجية ، بصفات اسماعيل الشخصية ، من ميل طبيعى الى البذخ ، سواء فى إنفاقه على نفسه وحاشيته أو فى ضيافته للأجانب ، ومن رغبة لاتقاوم فى كسب رضا ومودة الأوربيين ، وفى تحويل مصر الى « قطعة من أوربا » . ولكن الأقرب الى الحقيقة هو أن الجزء الأكبر من ذلك الفارق بين ما أنفقه اسماعيل على مشروعات التنمية وبين قيمة الزيادة فى ديون مصر الخارجية فى عهده ، لم يتسلّمه اسماعيل فى الواقع أصلا . بعبارة أخرى ، إن حجم التبديد الاستهلاكى الذى يرتبط عادة باسم اسماعيل ، إنما يبدو ضخما حقا اذا قارنا بين ما أنفقه على التنمية وما أضافه من ديون ، ولكنه يظهر لنا فى الحقيقة أقل من ذلك بكثير إذا قارنا بين ما أنفقه على التنمية وما استلمه بالفعل من المقرضين ، بعد خصم مختلف أنواع السمسرة والعمولات والمصاريف التى كان المقرضون الأجانب يقتطعونها ابتداء من القيمة الأسمية للقرض . فطبقا للأرقام التى يوردها أوين ، كانت القيمة الإسمية للقروض الخارجية التى عقدت فى الفترة الممتدة بين ١٨٦٢ (وهى آخر سنة من حكم سعيد) و ١٨٧٣ ، هى ٦٨,٥ مليونا من الجنيهات ، لم يتسلم منها سعيد واسماعيل إلا ٤٦,٦ مليونا ، أى ما يقل بنحو ٢٢ مليونا عن القيمة الإسمية (٨) . كذلك فإنه طبقا للأرقام التى يوردها مارلو عن قروض اسماعيل وحده فيما بين سنة اعتلائه للعرش (١٨٦٣) وسنة ١٨٧٦ ، كانت القيمة الاسمية للقروض الخارجية طويلة الأجل التى عقدها اسماعيل هى ٥٣ مليون جنيه لم يتسلم منها بالفعل إلا ٣٢ مليونا ، أى مايقل عن القيمة الاسمية بمقدار ٢١ مليون جنيه (٩) ، وهو مايكاد يعادل بالضبط ما اعتبرناه المبلغ « المبدد » من قروض اسماعيل الخارجية . لم تكن خطيئة اسماعيل الأساسية إذن هى « التبديد » بقدر ما كانت هى

محض اللجوء الى الاستدانة فى ظل الشروط القاسية التى كانت تقدم بها القروض . ولكن هذه الخطيئة من السهل أيضا تفسيرها بما سبق أن ذكرناه من قبل من أنه فيما يتعلق بالإقراض والاقتراض يبدو أن مايحدث هو أن « العرض يخلق الطلب » أكثر مما يحدث العكس ، أى أن تورط المدين فى الاستدانة قد لايرجع الى حاجته الى الاقتراض بقدر مايرجع الى حاجة الدائن الى الاقراض .

لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون تورط مصر فى الديون مصاحبا لتورط الدولة العثمانية فيها ، كما حدث بعد ذلك فى السبعينات من القرن العشرين ، حيث كان تورط مصر فى الديون جزءا من ظاهرة دولية عامة ، أو أن يأتى إفلاس اسماعيل فى ١٨٧٦ بعد سنة واحدة من إفلاس الباب العالى . وإنما جاء تورط الاثنين وافلاسهما استجابة فى الأساس ، لا لميل كل منهما الى التبذير وتبديد الأموال ، وانما لشدة حاجة أوربا الى الإقراض .

كان هناك أولا تزايد أهمية التجارة الخارجية بصفة عامة بالنسبة للاقتصاد الأوربى منذ منتصف القرن ، وتزايد أهمية منطقة الشرق الأوسط فى هذه التجارة ، ومن ثم تزايد الحاجة الى دفع المزيد من رءوس الأموال الأوربية لتمويل هذه التجارة من ناحية ، ولتمويل مشروعات البنية الأساسية التى تخدمها ، من مد السكك الحديدية الى توسيع الموانى الى إنشاء خطوط التلغراف .. الخ .

يذكر أوين أن العقدين السادس والسابع من القرن الماضى شهدا معدلا للنمو الإقتصادى فى بريطانيا وفرنسا غير معهود فى تاريخ الدولتين ، مما انعكس فى حجم تجارتها الخارجية . ففى بريطانيا تضاعف حجم الصادرات فيما بين ١٨٤٨ و ١٨٥٧ ثم تضاعف مرة أخرى خلال الأثنتى عشرة سنة التالية ، كما زادت الواردات والصادرات الفرنسية بما يقرب من ١٠٠ ٪ فيما بين ١٨٥٢ و ١٨٦٠ ، وصاحب ذلك زيادة كبيرة أيضا فى حجم التجارة بين كلتى الدولتين من ناحية وبين مصر وتركيا من ناحية أخرى . (١٠)

كانت هناك أيضا الزيادة الكبيرة فى حجم رءوس الأموال الجاهزة للاستثمار

الخارجى ، وما صحب ذلك من نمو المؤسسات المصرفية الأوربية التى قامت لتعبئة هذه المدخرات وتوجيهها الى الخارج ، فى وقت كانت قد انتهت فيه فرص الاستثمار فى مد السكك الحديدية فى داخل بريطانيا وفرنسا ، وبدأت تنضب فرص الاستثمار المجزى الأخرى فى كلتى الدولتين كما سبق لنا أن أشرنا .

وأخيرا كان هناك محض التنافس بين الدول الأوربية على كسب موطأ قدم لها فيما وراء البحار وتدعيم وجودها الاقتصادى والسياسى ، وخشية كل منها أن تسبقها غيرها فى توسيع دائرة نفوذها . كان الشكل المفضّل من أشكال الاستثمار الخارجى فى ذلك الوقت هو تقديم القروض للحكومات . ففضلا عن امكانية الحصول من الوالى على عائد مجز ، وما يمكن الحصول عليه من ضمانات وعمولات ، كانت قدرة الوالى على استيعاب القروض كالبالوعة التى تتسرب منها المياه بلا نهاية ، وكان من أسهل الأمور إخضاعه لمختلف أنواع الاغراء والتهديد ، وإذا لزم الأمر استبدال غيره به .

لا أعتقد أن من المفيد الاطالة هنا فى تتبع الخطوات التى أدت بها الديون الى فقدان مصر لاستقلالها الاقتصادى والسياسى فى أواخر عهد اسماعيل ، فالقصة معروفة ومشهورة . وإنما يكفى فقط أن نروى بسرعة الملامح الرئيسية للتطورات التى صاحبت أزمة الديون فى أواخر السبعينات من القرن الماضى ، لكى نلفت النظر الى أوجه الشبه بينها وبين التطورات التى حدثت فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الحالى .

لقد بدأ التدخل الأجنبى بقبول الخديو اسماعيل تحت وطأة الديون ، أن يضع تحت تصرف « الخبير » البريطانى كيف فى ١٨٧٥ ، ما يريد جمعه من معلومات عن إيرادات مصر ومصروفاتها ، بشرط ألا يعنى ذلك ، على حد تعبير المذكرات الرسمية المتبادلة حينئذ « أى تدخل أو عدوان على السيادة المصرية » ! ثم اضطر اسماعيل فى السنة التالية (١٨٨٦) الى قبول إنشاء صندوق الدين المكون من مراقبين أوروبيين يمثلون أهم الدول الدائنة تكون مهمتهم تسلّم وتوزيع ما تضعه الحكومة تحت تصرفهم من إيرادات بغرض تسديد الديون ، والى أن يقبل فى نفس السنة شروط التسوية التى فرضها ممثلا الدائنين

(جوشين الانجليزى وجوبير الفرنسى) بإعادة جدولة الديون ، على نحو يشبه ما يجرى فيما نسميه الآن نادى باريس . على أن كل هذا ، ما كان ليكفى لطمأنة الدائنين ، ما لم يصحبه الاطمئنان على تنظيم إيرادات ونفقات الحكومة المصرية ، بما يوفر فائضا كافيا لخدمة الديون ، مما أدى إلى تكوين لجنة التحقيق فى ١٨٧٨ ، التى تذكّر توصياتها بما يطلبه صندوق النقد الدولى فى وقتنا الراهن ، تحت مسميات مختلفة ، كاصلاح المسار الاقتصادى ، أو إجراءات التصحيح والتكيف ، أو ترشيد السياسة الاقتصادية .. الخ .

يقول مارلو فى وصف هذه الفترة التى انقضت بين قبول اسماعيل لشروط التسوية أو إعادة الجدولة ، فى نوفمبر ١٨٧٦ ، وبين تشكيل لجنة التحقيق فى مارس ١٨٧٨ :

« كان هناك ميل متزايد لدى دائنى مصر الى الإعتقاد بأن شيئا ما ، يتعين عمله لضمان السيطرة على تصرفات الخديو .. وحاول إسماعيل أن يستخدم فى المعركة الدائرة بينه وبين الدائنين كل وسيلة كان بإمكانه استخدامها ، مهما كانت المحاولة يائسة ، كالاعتماد مثلاً على أن الحكومة البريطانية قد لاتهمها مصلحة الدائنين بقدر ما تهمها مصلحتها الاستراتيجية فى مصر باعتبارها واقعة على طريق إنجلترا الى الهند .. أو مسايرته وانصياعه لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمصالحها فى البحر الأحمر وأفريقيا الوسطى .. أو محاولته الحصول على مساعدة بعض الشخصيات الأوربية البارزة التى كانت تبدى تعاطفاً معه .. بل وحاول أن يستغل عاطفة الوطنية المصرية الوليدة والشعور الدينى لإثارة غضب المصريين على طريقة الأوربيين فى ابتزازه .. ولكن اضطر اسماعيل للخضوع التام والاستسلام فى النهاية ، كما حدث بالضبط فى قبوله لتسوية جوشين وجوبير ، نتيجة لاتفاق الحكومتين البريطانية والفرنسية على اتخاذ مسلك واحد ازاءه .»(١١)

أما محاولة اسماعيل الأخيرة لاستعادة سيطرته ، فقد كلفته عرشه . فإذ تجرأ اسماعيل على عزل مجلس الوزراء الذى فرضه عليه الأوروبيون واستدعى شريف باشا لتشكيل وزارة مصرية خالصة ، وإذ حاول أن يطبق مشروعه الخاص للإصلاح المالى وتجاهل

المشروع الذى أعدته لجنة التحقيق ، أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرتين متطابقتين تحمّلان الخديو مسئولية ما صنع ، وتعتبر محاولته « للتصرف فى شئون الدين المصرى وفق تصوره الخاص » من قبيل « الاعتداء المباشر والصريح على الاتفاقات الدولية » (١٢) وسرعان ما سعت الحكومتان لدى الباب العالى لعزله ، وهو ماتم بالفعل فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ ، ولم يكن قد انقضت بعد عشرة أسابيع على قيام اسماعيل بطرد الوزارة الأوربية .

لايجوز مع ذلك أن نختم قصة الديون فى عهد اسماعيل دون أن نأتى على ذكر قصة اسماعيل المفتش ، ذلك اللغز الذى يكتنفه الغموض ويختلف حوله الرأى . كان إسماعيل صدّيق ، الذى اشتهر باسماعيل المفتش ، صديقا لإسماعيل منذ الطفولة وأخاه فى الرضاعة ، ومديراً لمزارعه ، قبل أن يعينه اسماعيل وزيرا للمالية فى ١٨٦٨ . ولكنه قتل فى ظروف غريبة فى ١٨٧٦ ، وهى نفس السنة التى أنشىء فيها صندوق الدين ، والتى جاء فيها جوشين وجوبير الى مصر كممثلين للدائنين الأوربيين ، وأجبرا الخديو على وضع إيرادات مصر من السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت السيطرة الأجنبية كضمان لتسديد ديونه . فى نفس هذه السنة كان اسماعيل المفتش قد أجبر أيضا على الاستقالة كوزير للمالية بناء على إلحاح جوشين الذى يصفه الرافعى بأنه كان « وزيرا سابقا فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد الى الوزارة فى سنة ١٨٨٧ ، وهو ابن المالى جوشين أحد أصحاب بنك فرهلنج وجوشين بإنجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الأولى » .(١٣) ثم أعلن رسميا عن وفاة اسماعيل المفتش بعد استقالته ببضعة أسابيع .

هناك ثلاثة مواقف مختلفة على الأقل فى تقييم اسماعيل المفتش وتفسير مقتله . هناك أولا رواية الرافعى البالغة القسوة والتى يصب فيها جام غضبه على اسماعيل المفتش ويصفه بأنه كان هو نفسه « من الكوارث التى حلت بمصر فى عهد اسماعيل » وأن سنوات توليه لوزارة المالية « هى التى جرّت الخراب المالى على البلاد (وأنها) أتعس فترة فى تاريخ مصر المالى » ، ويقول إنه « أثرى إثراء فاحشا ، وقلّد مولاه فى عيشة البذخ

والإسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجوارى والحظايا ، وإليه يرجع السبب فى استدانة الحكومة نحو ثمانية ملايين جنيه ضاع معظمها سدى » . ويميل الرافعى الى أن الخديو اسماعيل هو الذى أمر بقتله خوفا من أن يكشف أسرار الخديو وبذخه واسرافه ومن أن يشرك الخديو معه فى المسئولية عن تبديد أموال الدولة ، « فعهد الخديو الى اتباعه بقتله فقتلوه وألقوا جثته فى النيل » (١٤)

ولا تختلف رواية الرافعى كثيرا ، سواء فى تفاصيل مقتل المفتش أو فى إلقاء المسئولية فى قتله على الخديو اسماعيل ، عن رواية ويلفرد بلنت فى كتابه الشهير « التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر » (١٥) . ولكننا نجد موقفا مختلفا بعض الشيء عند مارلو الذى يصف إسماعيل المفتش بالكفاءة والإخلاص التام للخديو ، وإن كان قد « كرس هذه الصفات الشخصية لامتصاص أكبر قدر ممكن من المال من الشعب المصرى ، ونجح فى ذلك أكثر من اللازم .. وأثرى هو نفسه ثراء كبيرا » . ويذكر مارلو أيضا أن إسماعيل المفتش هو الذى كان يحرض اسماعيل على رفض اقتراحات جوشين وجوبير الخاصة بتسوية الديون وتخصيص ايرادات السكك الحديدية لخدمتها ، ويرجح مارلو وجود اتفاق ضمنى بين الخديو وبين جوشين وجوبير للتخلّص من إسماعيل المفتش كطريقة للوصول الى تسوية مع الدائنين الأوربيين وكسب رضا الحكومتين البريطانية والفرنسية . (١٦)

على أننا نجد موقفا ثالثا ومختلفا الى حد كبير عن الموقفين المتقدمين لدى روذشتين مؤلف كتاب « خراب مصر » حيث يبدو الكاتب شديد التعاطف مع اسماعيل المفتش بحيث يكاد يجعله بطلا قوميا ، فيصوره فى صورة الرجل الوطنى الذى رفض التدخل الأوربى فى شئون مصر وحاول مقاومته ، ويصور مقتله على أنه الثمن الذى دفعه الرجل لهذه المقاومة ، ويجعل الدائنين الأوربيين المسئولين الأساسيين ، إن لم يكونوا المسئولين الوحيدين عن قتله . يرفض روذشتين الصورة لتى رسمها المعلقون الأوربيون لاسماعيل المفتش على أساس أنهم كلهم « من أصدقاء المستر جوشين وحملة السندات » ، حيث ص روا المفتش « كمثال للباشا الشرقى ، فقالوا إنه كان رجلاً فاقد الضمير ، غليظ القلب ، خمائنا

ومتعصبا » لمجرد أنـه كان « يقف بينهم وبين تحقيق أغراضهم الحقيرة » . والحقيقـة فى نظر روذشتين أن موقف المفتش « كان هو الموقف الصـائب من جميع الوجوه . كان يقـول انـه اذا وصل الأمر الى اتفاق مع الـدائنين ، فـإن منتهى السفـاهـة أن يكون أسـاس الاتفـاق تحميل مصر بسعر فـائـدة قـدره ٧ ٪ فى حين أن ٥ ٪ هو أقصى سعر تستطيـع مصر دفعـه دون أن تجر على نفسها الخراب ، وأما الرضا بوضع رقابة على المالية المصرية ، التى ليست فى الواقع إلا رقابة على الإدارة المصريـة كلهـا ، فقـد كان فى رأيـه لايعنى إلا تسليم البلـد للأجـانب ، وهو أمر لايختلف عن الخيـانـة العظمى فى شىء »[١٧]. أمـا مقتـل اسماعيـل المفتش فيرى روذشتين أنـه « اذا لم يكن قـد تم بنـاء على التحريض المبـاشر من جـانب الـدائنين الأوربيين وممثليهم فى مصر ، فهـو قـد تم على الأقـل نتيجـة قسـوتهم المفرطـة فى الضغط على الخديو الى حد اضطراره لقتلـه » . ويستنـد روذشتين فى ذلـك الى مقـاومـة المفتش للتسوية التى كان الدائنون يريدون فرضها على الخديو ، واعتبـارهم التخلص منـه « مسألة حياة أو موت » ، والى مـا كانت تنشره جريـدة التـايز البريطـانيـة من اعتبـار المفتش « العدو الأول للاصلاح » وابتهاجها الشديـد بسقوطـه ، والرواج المفـاجىء الـذى أصـاب بورصـة الاسكنـدريـة بمجرد أن ترددت اشـاعـة سقوطـه ، والى خطـاب القنصل الانجليزى لحكومته بمجرد حدوث مقتله حيث قـال إنه « قـد قوى الامل كثيرا فى نجـاح بعثة جوشين وجوبير عقب سقوط ناظر المالية السـابق » ، والى أنـه لم يمض اسبوع واحـد على مقتلـه حتى أعلن اسماعيـل قبـولـه لمشروع جـوشين وجـوبير للتسـويـة . ويرفض روذشتين رواية بلنت عن مقتل اسماعيل المفتش على أساس أن بلنت قد استقاها مبـاشرة من السير ريفرز ويلسن ، وهو البريطانى الـذى تولى وزارة المـاليـة فى مصر بعـد سقوط المفتش ، والذى رأس لجنة التحقيق التى جـاءت الى مصر لفرض إرادة الـدائنين ، ومن ثم فلديه مصلحة أكيدة فى اخفاء الحقيقة . وأخيرا يذكر روذشتين أن قنصل انجلترا العام فى مصر فى ذلـك الوقت (اللورد فيفيـان) نسب جريـمة قتل المفتش الى شخص حـدث فيما بعد أن أنعمت عليه الحكومة البريطانية بلقب « سير » [١٨] .

هوامش الفصل الثالث :

1 – **Crouchley, A.: The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, p 134.**

٢ ـ اعتمدت في الوصول الى هذه النتائج على أرقام الايرادات والنفقات الحكومية الواردة في كراوشلي . المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

3 – **Marlowe, J.: Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974, pp. 224–6.**

ودافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١١٥ .

٤ ـ حسبت بالاعتماد على أرقام كراوشلي ، ص ٢٧٦ ، ومارلو ، ص ٢٢٤ .

٥ ـ حسبت من الأرقام الواردة في :

Owen, R.: The Middle East in the World Economy, 1800 – 1914, Methuen, London, 1981, p. 124.

٦ ـ أنظر أوين ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ ، وص ٣٢١ .

٧ ـ كراوشلي ، ص ١١٧ ، ومارلو ص ١١٢ .

٨ ـ أوين ، ص ١٢٧ .

٩ ـ مارلو ، ص ١١٢ .

١٠ ـ أوين ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

١١ ـ مارلو ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

١٢ ـ مارلو ، ص ٢٥٠ .

١٣ ـ عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٦٢ .

١٤ ـ الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

15 – **Blunt, S,: Secret History of the English Occupation of Egypt, Unwin, London, 1907, pp. 39–41.**

وقد أعاد نشره في مصر المركز العربي للبحث والنشر في ١٩٨٠ .

١٦ ـ مارلو ص ٢٢٣ ,

17 – **Rothstein, T.: Egypt's Ruin, London, 1910.**

وقد اعتمدنا على الترجمة العربية للمرحومين العبادي وبدران ، بعنوان « تاريخ المسألة المصرية » ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٤٠ ، مع تعديلات لفظية طفيفة .

١٨ ـ روذشتين ، ص ٤١ .

الفصل الرابع

عصر الاحتلال : الاقتصاد المصرى فى خدمة الدائنين

إذا كنا قد وصفنا عهد محمد على بأنه كان عهد التنمية بلا ديون ، فإن من الممكن وصف عهد سعيد واسماعيل بأنه كان عصر الديون بلاتنمية . حقا لقد شهد الاقتصاد المصرى نموا لايستهان به فى عصر اسماعيل ، ولكننا إذا اعتبرنا التغير فى بنيان الاقتصاد وفى هيكل الجهاز الإنتاجى شرطا « للتنمية » ، تميزا لها عن مجرد النمو ، فإننا لانبعد عن الحقيقة إذا قلنا أن عصر اسماعيل كان بالفعل ، كما كان عصر سعيد ، عصرا تورطت فيه مصر فى الديون دون تنمية . وقد ذكرنا أن شيئا شبيها جدا بذلك قد عانته مصر بعد مائة عام من عصر اسماعيل ، حيث اقترنت السبعينات من القرن الحالى بالتورط فى الديون ، مع النمو السريع فى الدخل ، دون أن يحدث أى تقدم يذكر فى هيكل الجهاز الإنتاجى بل مع تدهور ملحوظ فيه ، كما سنبين تفصيلا فيما بعد .

وقد تركنا عصر اسماعيل ومصر على أعتاب الاحتلال ، ودخلت مصر مع قدوم الاحتلال فى ١٨٨٢ عهدا تختلف سماته الاقتصادية اختلافا بيِّنا عن عصر سعيد واسماعيل . فخلال العقود الثلاثة الأولى للاحتلال البريطانى (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) كانت السمة الأساسية للاقتصاد المصرى هى النمو السريع الموجه لخدمة الدائنين ، إذ تحولت مصر الى دولة مصدرة لرأس المال بدلا من أن تكون مستوردة له ، وأصبح من بين الأهداف الأساسية للإدارة الاقتصادية فى ظل الاحتلال توليد الدخل الكافى لخدمة الديون التى تورطت فيها

مصر فى العقدين السابقين ، وهو أمر لابد أن يثير التساؤل بقوة عما إذا كانت مصر اليوم تدخل مرحلة مشابهة ، وعما إذا كان ما تحاول الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية الخادمة لها فرضه على مصر اليوم يستهدف فى الأساس توليد الدخل الكافى لخدمة ديون السبعينات .

كانت أول حجة قدمتها الحكومة البريطانية لتبرير احتلالها لمصر هى حماية حقوق الدائنين الأوربيين . وبصرف النظر عن الأهمية النسبية لهذا الدافع بالمقارنة بسائر دوافع بريطانيا لاحتلال مصر ، فمن المؤكد أنه كان من بين المحددات الأساسية للادارة البريطانية للاقتصاد المصرى خلال العقود الثلاثة الأولى للاحتلال . يصف الدكتور على الجريتلى أهداف هذه الادارة بقوله :

« كان الهدف الوحيد للإدارة البريطانية فى السنوات التالية لـ ١٨٨٢ ، هو زيادة مساحة الأراضى المروية رياً دائماً والمساحة المزروعة بالقطن بدافع توليد ايرادات كافية من النقد الأجنبى لخدمة الدين الخارجى الضخم ، وكان من المهم أنْ يتغاض عن أية اعتبارات أو أهداف أخرى والتركيز على إعادة ترتيب المالية المصرية من أجل تمكين أصحاب السندات من الحصول على (رطل اللحم) من جسم الاقتصاد المصرى »[(١)] ، مشيرا بالطبع الى مطالبة شايلوك برطل اللحم من جسم انطونيو فى المسرحية الشهيرة . كما تقتطف وثائق الحكومة البريطانية الرسمية الصادرة فى ١٨٩٨ قولا للورد كرومر يبرر فيه بناء خزّان أسوان بنفس الاعتبار ، وهو توليد الإيرادات الكافية لخدمة الديون .[(٢)]

إن من الخطأ الظن بأن مصر لم تشهد خلال الثلاثين عاماً الأولى للاحتلال البريطانى نموا اقتصاديا يستحق الذكر ، فالعكس بالضبط هو الصحيح . لاتتوافر لدينا بالطبع احصاءات عن نمو الدخل القومى أو الناتج القومى الاجمالى خلال هذه الفترة ، ولكن عددا من المؤشرات الأخرى يدل على نمو الاقتصاد بمعدلات لم تعرف مصر مثلها منذ ذلك الحين وحتى اليوم . كان محور الاقتصاد المصرى بالطبع هو الزراعة ، وإذا كانت المساحة المنزرعة لم تزد بأكثر من نحو ١٠ ٪ طوال تلك العقود الثلاثة فإن المساحة المحصولية زادت

خلالها بنحو ٦٠ ٪ (١٨٧٧ ـ ١٩١٣) ، وزاد انتاج القطن بنحو ثلاثة أمثال وقيمة صادرات القطن بنحو أربعة أمثال نتيجة زيادة انتاجه وارتفاع أسعاره معا.[٣] ولكن هذه الزيادة الكبيرة فى الدخل لم تقترن بأى تغير يذكر فى بنيان الاقتصاد المصرى ، أو بزيادة درجة التنوع والتوازن بين مختلف عناصر الدخل . ذلك أنه لم يكن يتصور فى إدارة اقتصادية تستهدف بدرجة أساسية توليد مصادر للنقد الأجنبى تكفى لخدمة الديون ، أن تعطى الأولوية للانتاج للسوق المحلى بالمقارنة بالإنتاج للتصدير ، أو أن تسمح « بتبديد » النقد الأجنبى فى تنمية صناعات جديدة لاتجلب موارد جديدة للدولة إلا فى المدى الطويل . وهكذا انحصرت الاستثمارات الموجهة الى قطاعى الزراعة والبنية الأساسية فيما يخدم صادرات القطن ، وانحصر النمو الصناعى فى تلك الصناعات التى تتمتع بحماية طبيعية ، مثل حلج وكبس القطن وصناعات الزيوت والأسمنت والبيرة . بالاضافة الى صناعة السجائر التى كانت تعتمد على استيراد الدخان من تركيا ، المعفى من الضرائب الجمركية بمقتضى خضوع مصر إسميا للدولة العثمانية . ولم تسمح سياسة كرومر ، كما هو معروف ، بأى تحول فى هيكل الصناعة ، كإقامة صناعة حديثة للمنسوجات تنافس المنسوجات البريطانية المستوردة ، متعللا بأنه لو سمح بذلك « لقامت لانكشير بحمل السلاح ضده » . وهكذا نجد أن الاستثمار فى الصناعة لم يستوعب خلال هذه الفترة إلا نسبة ضئيلة للغاية من حصيلة الصادرات لاتزيد على ٩ ٪ ، بالمقارنة بنسبة تزيد على الثلث فى عهد محمد على [٤] أما نصيب الأسد فى حصيلة الصادرات فقد ذهب لخدمة الديون .

لقد سبق أن رأينا أن اجمالى ديون مصر الخارجية (بما فى ذلك ديون الخديو الخاصة) قدر بمبلغ ٩١ مليون جنيه فى ١٨٧٦ ، وهى السنة التى خرجت فيها إدارة المالية المصرية عن سيطرة الخديو وأصبحت فى يد المراقبين الماليين الأجانب . على أنه طبقا لتقرير لجنة التصفية الذى صدر بمقتضاه قانون التصفية فى ١٨٨٠ قدّرت ديون مصر الخارجية ، بما فى ذلك ديون الدائرة السنيّة والقرض الإضافى الذى عقد مع روتشايلد فى ١٨٧٨ ، بمبلغ ٩٨,٤ مليون جنيه . ثم زادت الديون خلال العشرين سنة التالية بما عقدته

إدارة الاحتلال من قروض حتى بلغت ١١٦ مليون جنيه فى ١٩٠٠ .(٥) خلال هذه الفترة خصصت إدارة الاحتلال نسبة تتراوح بين ٢٤ ٪ و ٤٠ ٪ من إجمالى حصيلة الصادرات لخدمة الدين ، أو مايعادل مابين ٣٥ ٪ و ٤٦ ٪ من اجمالى الايرادات الحكومية ، واستمرت مصر تدفع لخدمة ديونها (بالاضافة الى الجزية التى كان عليها دفعها للباب العالى) حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، ما بين ٤,٥ و ٥ ملايين من الجنيهات سنويا فى المتوسط(٦) معنى ذلك أن مصر دفعت لخدمة ديونها خلال الثلاثين عاما الأولى من الاحتلال نحوة ١٤٥ مليون جنيه ، ومع ذلك كانت مازالت مدينة فى ١٩١٤ بمبلغ٨٦ مليونا . أى أن مصر دفعت ١٤٥ مليون جنيه لإنقاص مديونيتها بمبلغ ٣٠ مليون جنيه فقط وذهب الباقى (١١٥ مليون) فى صورة فوائد !

يجب ألا يستهين القارىء ، الذى تعود فى أيامنا هذه على سماع أرقام خدمة الديون الحالية التى تقدر بمئات الملايين،بمبلغ أربعة أو خمسة ملايين كانت تدفع سنويا لخدمة الدين فى أوائل القرن . ذلك أن حجم الدخل القومى فى ذلك الوقت لم يكن يتعدى نحو مائة مليون جنيه ، ومعنى ذلك أن خدمة الدين كانت تستوعب ٤ أو ٥ ٪ من الدخل القومى ، وهو مايكاد يمثل أقصى قدرة الاقتصاد المصرى على الادخار فى ذلك الوقت ، ولايكاد يترك لمصر شيئا يمكن أن تنفقه على النهوض بالتعليم أو الصحة أو التنمية الصناعية . أو فلنقارن هذا المبلغ (٤ ـ ٥ ملايين) بكل ما تكلفه بناء خزان أسوان فى ١٩٠٢ ، وهو أهم مشروع استثمارى قامت به الحكومة فى تلك الفترة ، إذ لم تزد نفقاته ، بما فى ذلك ما دفع كتعويض لأصحاب الأراضى ، على ثلاثة ملايين من الجنيهات. (٧)

اقترن هذا التدفق للموارد الى خارج مصر ، بورود بعض الاستثمارات والقروض الأجنبية الخاصة إليها . ولكن هذه كان يقابلها بدورها تحويلات لأرباح وفوائد على هذه الاستثمارات والقروض الخاصة ، بحيث لم يتعد صافى تدفق رأس المال الخاص الى مصر خلال الفترة (١٨٨٤ ـ ١٩١٤) مبلغ ٣٣ مليونا من الجنيهات (٨) ، بالمقارنة بنحو

١٤٥ مليونا خرجت من مصر لخدمة الديون . معنى ذلك أن مصر كانت خلال هذه العقود الثلاثة مصدرا صافيا لرأس المال بنحو ٣,٤ مليون جنيه سنويا .

من المفيد أن نلاحظ أيضا ما طرأ من تغير على معدل تدفق رءوس الأموال الأجنبية الخاصة الى مصر فى هذه الفترة ، إذ قد لايخلو هذا من مغزى بالنسبة لظروف مصر الراهنة ، لما يفصح عنه من تأثر هذا التدفق بالظروف السياسية الداخلية وبتغير الظروف السياسية والاقتصادية خارج مصر . فطوال العشر سنوات التالية لبدء الاحتلال (٨٣ ـ ١٨٩٢) لم تطرأ أية زيادة تذكر على حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى مصر إذ بقى هذا الحجم ثابتا تقريبا عند ٦ مليون جنيه . والراجح أن الاستثمار الأجنبى الخاص كان ينتظر تحقق الاستقرار السياسى فى مصر بعد ثورة عرابى وعزل الخديو ، كما كان ينتظر اصلاح المالية المصرية ، والاطمئنان على قدرة الاقتصاد المصرى على توليد فائض من العملات الأجنبية تكفى لخدمة الديون وتحويل الأرباح . فما أن تحقق هذا الاستقرار ، واطمأن المستثمرون على استمرار الاحتلال ، وزاد تفاؤلهم بامكانيات زيادة الدخل ، حتى قفزت الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الخمس سنوات التالية بنحو الضعف (من نحو ٦ مليون جنيه فى ١٨٩٢ الى ١١,٤ مليون فى ١٨٩٧) ، ثم تضاعفت مرة أخرى فى الخمس سنوات التالية (الى ٢٢,١ مليون فى ١٩٠٢) . ثم قفز الاستثمار الأجنبى مرة أخرى الى مايقرب من ثلاثة أمثاله خلال الخمس سنوات التالية (الى ٦٠ مليونا فى ١٩٠٧) بعد أن تم الاتفاق الشهير بين بريطانيا وفرنسا فى ١٩٠٤ ، الذى أطلقت بمقتضاه يد السياسة البريطانية فى مصر مقابل أن تطلق يد فرنسا فى المغرب العربى . تلت ذلك فترة تراخى فيها معدل الاستثمار الأجنبى فلم يزد إلا بنسبة ٢٥ ٪ خلال السبع سنوات التالية بسبب الأزمة العالمية فى ١٩٠٧ ، وما ترتب عليها من تضييق سوق الائتمان .(٩)

استمرت مصر بعد نشوب الحرب العالمية الأولى فى تحقيق فائض فى ميزانها التجارى بل زاد هذا الفائض بشدة بسبب الارتفاع الكبير فى أسعار القطن وصعوبات الاستيراد بسبب ظروف الحرب . فإذا أضفنا الى ذلك ما أنفقته بريطانيا على قواتها المرابطة فى مصر نجد

أن مصر استطاعت خلال سنوات الحرب والسنوات التالية مباشرة لها أن تحقق فائضا متراكا فى ميزان مدفوعاتها يبلغ ١٣٩ مليونا من الجنيهات .(١٠) ولكن استمرت خدمة الديون تستأثر بنصيب الأسد فى استخدامات هذا الفائض ، واذا بهذا الفائض الذى كان يمكن ، على حد تعبير مابرو « أن يحمى مصر من وطأة الكساد العالمى المقبل ، وأن يعدها لتحقيق تغير بعيد المدى فى جهازها الانتاجى ـ تلتهمه أقساط الديون ».(١١) وهكذا انخفضت مديونية مصر الخارجية فى العشرين سنة التالية للحرب الأولى (١٩١٤ ـ ١٩٣٤) من ٨٦ مليون جنيه الى ٣٩ مليونا ، أو مايمثل ٢٠ ٪ من الدخل القومى ، بالمقارنة بأكثر من ١٠٠ ٪ عند بداية الاحتلال الانجليزى.(١٢) أى أن مصر دفعت للدائنين الخارجيين خلال هذين العقدين نحو ٤٧ مليونا من الجنيهات عدا الفوائد .

جاءت نقطة التحول الأساسية التالية فى قصة ديون مصر الخارجية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، إذ استطاعت مصر خلالها ليس فقط أن تسدد بقية ديونها بل وأن تتحول من دولة مدينة الى دولة دائنة . ذلك أنه على الرغم من العجز فى الميزان التجارى المتولد خلال سنوات الحرب ، بسبب انخفاض صادرات القطن ، جاء الانفاق العسكرى لقوات الحلفاء فى مصر فعوض هذا العجز وزاد عليه ، واذا بمصر تتمكن فى ١٩٤٣ من تحويل مابقى من ديونها الخارجية الى دين محلى ، الدائنون فيه هم المصريون أو أجانب مقيمون بمصر .

كانت مصر عندما قامت بتسديد ما بقى من ديونها الخارجية مازالت ترزح تحت الاحتلال ، كما كانت بقيامها بذلك تسدى خدمة أخرى لسلطات الاحتلال التى كانت قد تحولت من دولة تبحث عن مجال لاستثمار فوائض رأس مالها الى دولة تحتاج الى استرداد مستحقاتها بل والى الاقتراض ، فإذا بمصر تنهض بعبء المهمة الثانية كما نهضت بالأولى . كانت بريطانيا قد أنهكتها نفقات الحرب ، وبلغت نفقاتها العسكرية فى مصر وحدها فى سنوات الحرب ٣١٤ مليون جنيه ، أى نحو ثمانية أمثال إجمالى ديون مصر الخارجية عند بداية الحرب ، وكان مما يلائم سلطات الاحتلال إذن أن تسرع مصر بسداد ما بقى من

ديونها ، التى كان لبريطانيا أكبر نصيب فيها . ووقع عبء هذه المهمة على أمين عثمان وزير المالية فى ذلك الوقت ، والذى اشتهر باخلاصه لبريطانيا أكثر مما اشتهر بالوطنية ، فقدم مذكرة الى مجلس الوزراء فى سبتمبر ١٩٤٣ صوّر فيها « تمصير الدين » على أنه عمل من أعمال الكرامة الوطنية إذ قال :

« كان أول ماعنيت به منذ تقلدت وزارة المالية أن أبحث مع الاخصائيين عن خير طريقة لتحويل دين مصر من دين دولى الى دين داخلى بحت ، وبذلك نعدم الدين القديم ونعدم معه ذكرياته السيئة التى جرت على البلاد فى الماضى ويلات الاحتلال ، وساعدت على تدخل الدول الأجنبية فى أخص شئون مصر الداخلية ، وفضلا عما فى تحقيق هذا الهدف من إرضاء الكرامة الوطنية فإنه يرمى الى تخفيف عبء الدين الى حد بعيد ».(١٣)

وعندما عرض الأمر على مجلس النواب اشتم بعض الأعضاء أن المقصود بقانون التمصير خدمة المصالح البريطانية ، وأنه لن يؤدى الى « تمصير » الدين بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة ، ذلك أن القانون المقدم من الحكومة يطرح السندات الجديدة لا على المصريين فقط بل وعلى الأجانب المقيمين بمصر ، ومن ثم « فلن تنتج عملية التحويل إلا انتقال هذا الدين من أيدى الأجانب المقيمين فى انجلترا وفرنسا وغيرهما الى أيدى أجانب مقيمين فى مصر ، أو أجانب أيضا مقيمين فى الخارج يشترون بواسطة ممثلين فى مصر مايريدونه من سندات هذا القرض عندما يعرض على الاكتتاب العام » . ورد أمين عثمان على هذا بقوله :

« إننا لم نلجأ الى القرض إلا لتتمكن الحكومة من تحويل الدين من قرض دولى الى قرض مصرى، أعنى قرضا بالعملة المصرية يدفع فى مصر لاقرضا لايكتتب فيه غير المصريين ، وأنى لأرحب بكل مكتتب فى القرض سواء كان مصريا أم أجنبيا لأنى أعتبر الأجنبى مصريا مادام يعيش بيننا ويتمتع بخيرات بلادنا ، فنحن فى هذا السبيل سواء ».(١٤) ووافق المجلس على القانون ، وعرضت القروض التى سميت بالقروض الوطنية

على الاكتتاب فى نوفمبر ١٩٤٣ وغطيت بكامل قيمتها .

وهكذا أسدلت سنوات الحرب العالمية الثانية الستار على مرحلة طويلة كئيبة من تاريخ المديونية المصرية ، استغرقت من تاريخ مصر الاقتصادى نحو ثمانين عاما . فلم يتم سداد الديون الخارجية التى بدأها سعيد باشا فى ١٨٦٢ إلا بقانون تمصير الدين فى ١٩٤٣ ، وصندوق الدين الذى فرض الرقابة الأوربية على المالية المصرية فى ١٨٧٦ ، لم يتم إلغاؤه إلا فى ١٩٤٠ . وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية دائنة لبريطانيا بمبلغ قدره ٤٣٠ مليونا من الجنيهات ، وعانت مصر الأمرين فى استيفاء حقوقها مثلما عانت من قبل فى تسديد ديونها .

مرة أخرى نلاحظ أن تحول مصر من دولة مكتفية بمواردها الى دولة مدينة ، ومن دولة مدينة الى دولة دائنة لم تحكمه حاجة مصر الى الاقتراض أو قدرتها على السداد بقدر ما حكمته تقلبات ظروف الاقتصاد الدولى . ففى عصر من الرخاء لم تكن لدى مصر فيه أدنى حاجة الى الاستدانة لتنمية اقتصادها ، أقدمت على التورط فى الديون . وفى فترة انكماش وكساد شديد الوطأة وفى ظل ركود شبه تام فى متوسط الدخل ، كالذى ساد مصر فيما بين ١٩١٣ و١٩٤٣ ، قامت مصر بسداد جزء كبير مما سبق لها اقتراضه .

لقد بيّن هانسن بدراسته لإحصاءات الدخل القومى المصرى خلال الفترة ١٣ ـ ١٩٥٦ ، أن متوسط الدخل القومى عند قيام حرب السويس كان تقريبا عند نفس مستواه عند قيام الحرب العالمية الأولى . فالتقدم الضعيف الذى أحرزته الزراعة المصرية بالاضافة الى نمو الناتج الصناعى ضاع أغلبه بسبب اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح مصر (بانخفاض أسعار القطن بالمقارنة بأسعار الواردات) ، والتهمت الباقى الزيادة فى السكان .(١٠) فإذا كانت مصر فى حاجة ماسة الى الاقتراض فى أية فترة فى تاريخها الحديث فقد كانت هى هذه الفترة . ولكن هذه هى بالضبط الفترة التى قامت فيها مصر بسداد ديونها وتحولت فيها الى دولة دائنة ! ذلك أن هذه الفترة كانت هى أيضا الفترة التى انكمشت فيها بشدة حاجة الاقتصاديات المتقدمة الى ولوج أبواب الاستثمار الخارجى .

فأوربا كانت مشغولة بالاستعداد أو الإنفاق على الحربين العالميتين ، أو بـاعـادة تعمير مـا دمرتـه الحربـان ، أو بـدفـع التعـويضـات المفروضـة على من انهزم فى الحرب الأولى ، أو بالكساد العالمى الذى حل بها جميعـا فى الثلاثينـات . والولايـات المتحـدة كانت مشتغلـة باستغلال مواردها الاقتصادية الهائلـة وسوقهـا الواسعـة . أدى كل ذلـك إلى أن تبـاطـأت حركة الاستثمارات الدوليـة تبـاطؤا مـذهلا ، فلم يعـد لبريطـانيـا فـائض من رأس المـال لتصديره ، وانتهى تاريخها الطويل كمصدر صاف لرأس المـال ، وانخفض معـدل الادخـار فيهـا من ١٧ ٪ فى ستينـات القرن المـاضى الى ١٢ ٪ فى ١٩٠٧ الى ٧ ٪ فى ١٩٢٩ . واتجـه الجزء الأكبر من المدخرات الأمريكية الى الاستثمار فى الداخل بحيث قدر البعض أن حجم الاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة فى الخارج كان فى نهاية الحرب العالميـة الثـانيـة أقل مما كان فى ١٩٢٩ . وعلى الجملة فاق حجم سداد الديون الدولية القـديمـة خلال الثلاثينـات وتصفية الاستثمارات الخارجية التى كانت الدول الصناعية قد قـامت بهـا فى فترة سـابقـة ، فاق ذلك حجم القروض والاستثمارات الجديدة ومن ثم انخفض الاستثمار الدولى الصافى الى مايقرب من الصفر .(١٦)

فى منتصف الخمسينـات من القرن الحـالى ، عنـدمـا رحمل آخر جنـدى من جنـود الاحتلال عن أرض مصر ، كان وضع مصر من حيث المديونيـة الخـارجية لايختلف كثيرا عما كان عليه قبل ذلك بمـائـة عـام . ففى ١٩٥٦ كانت مصر ، كما كانت فى منتصف القرن التـاسع عشر ، غير مـدينـة للخـارج بشىء . ولكن كان على مصر فى ١٩٥٦ الشروع فى برنـامج طموح للتنميـة تـدعم بـه عهـد الاستقلال الجـديـد . فى نفس الـوقت كان العـالم الصناعى يدخل بدوره عهداً جديداً أهم مـايميزه أن استقطـابـا دوليـاً جـديـداً ، يتمثل فى التنافس على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، قد حل محل النظام الاستعمارى القديم الذى تزعمته بريطانيا وفرنسـا ، فـاذا بقصـة مـديونيـة مصر الخـارجيـة ابتـداء من ذلـك الـوقت تعكس مـا طرأ على النظـام الاقتصـادى والسيـاسى العـالمى من تغيرات ، وإذا بنا نقرأ قصة جديدة تمتد من منتصف الخمسينات الى منتصف الثمانينـات

لها بالطبع ملامحها الخاصة التى اكتسبتها فى الأساس من الملامح الجديدة للنظام العالمى ، ولكن لها أيضا أوجه شبه مذهلة بقصة القرن التاسع عشر .

هوامش الفصل الرابع :

1 – El–Gritly, A.: The Structure of Modern Industry in Egypt, Societé Fouad 1er d' Economie Politique, Cario, 1948. p. 367.

2 – Mead, D.: Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Irwin, Illinois, 1967, p. 7.

3 – Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, Statistical Appendix.

4 – Radwan, S.: Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1882 – 1967, London, 1974, pp. 167–174.

5 – Mabro, R.: The Egyptian Economy, 1952–72, Clarendon Press, Oxford, 1974, p. 18.

٦ ـ مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

٧ ـ مابرو ، ص ٢٠ ، ٢٣٦ .

٨ ـ حسبت من مابرو ، ص ٢١ .

9 – Owen, R.: Cotton and the Egyptian Economy, 1820–1914, Clarendon Press, Oxford, 1969, pp. 276–287.

10 – Issawi, C.: Egypt in Revolution, Oxford University Press, London, 1963, p. 31.

١١ ـ مابرو ، ص ٢١ .

12 – Hansen, B. & Marzouk, G.: Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), North–Holand, Amsterdam, 1965, p. 270 and Issawi, op. cit, p. 284.

١٣ ـ نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى : ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ص ١١٠ .

١٤ ـ نبيل سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ١١١ ـ ١١٢ .

١٥ ـ هانسن ومرزوق : المرجع السابق ، ص ٤ ـ ٥ .

١٦ ـ جلال أمين : المشرق العربى والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

الفصل الخامس

ديــون عبــد النــاصــر

لايعرف التاريخ الاقتصادى نفس الانكسارات الحادة التى يعرفها التاريخ السيـاسى ، فقدتقوم ثورة تقلب نظام الحكم بين يوم وليلة ويستمر مع ذلك التطور الاقتصـادى لعـدة سنوات بعدها ، بنفس النمـط الـذى سـاد قبلهـا . وينطبق هـذا القول على انفجـار ثورة ١٩٥٢ . فتطور مصر الاقتصادى لم يشهد انكسارا فى ١٩٥٢ كالذى شهده النظام السياسى ، بـل استمر لنحـو أربـع سنـوات (حتى ١٩٥٦) ، بنفس المـلامـح الأسـاسيـة التى اتسم بها التطور الاقتصادى فى العقد السابق على الثورة .

كذلك فإن تغير شخصيـة الحـاكم لايتطـابق دائمـا مع التغير فى النظـام الاقتصـادى أو السياسة الاقتصادية : كثيرا مايوقعنـا هـذا فى الخطـأ ونحن بصـدد تقييم تجربـة تـاريخيـة معينة . وقد وقع فيه كثيرون وهم بصدد تقييم التجربة النـاصريـة ، على الأقل فيما يتعلق بأدائهـا الاقتصـادى . ذلـك أنـه حتى اذا جـاز اعتبـار الحقبـة النـاصريـة ، من النـاحيـة السياسية ، هى تلك التى بدأت بقيام ثورة ١٩٥٢ وانتهت بوفـاة عبـد النـاصر فى ١٩٧٠ ، فـإن النظـام الاقتصـادى النـاصرى كان فى الواقع أقصر عمرا بكثير . فـأهم المـلامـح المميزة للنـاصريـة من النـاحيـة الاقتصـاديـة لم تسـد فى الواقـع إلا فى الفترة الـواقعـة بين حرب السويس فى ١٩٥٦ وانتهـاء الخطـة الخمسية الأولى فى ١٩٦٥ ، أى لفترة لاتـزيـد على عشر سنـوات ، سبقتهـا فترة ليست فى الحقيقـة إلا امتـدادا لسنوات مـا بعـد الحرب العـالميـة

الثانية ، وأعقبها فترة أضيبت خلالها السياسة الاقتصادية بما يشبه الشلل ، واستمرت كذلك حتى الى ما بعد وفاة عبد الناصر ببضع سنوات . والوضع هنا يشبه الى حد كبير تجربة النصف الأول من القرن التاسع عشر . فعلى الرغم من أن محمد على قد حكم مصر فترة تقرب من نصف قرن (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) فإن أهم الملامح الاقتصادية المميزة لعهد محمد على عما سبقه وما لحقه ، لم تسد فى الواقع أكثر من ربع قرن (١٨١٦ ـ ١٨٤٠) وهى الفترة التى بدأت ببداية اصلاحاته لنظام الرى وفرض نظام الاحتكار فى الصناعة ، وانتهت بمعاهدة لندن التى أجبرته على التخلى عن نظام الاحتكار . وكما أن محمد على ظل يعتلى عرش مصر لمدة ثمانى سنوات بعد انكسار تجربته ، فإن عبد الناصر ظل أيضا حاكما لمصر حتى نهاية الستينات ولكن تجربته الحقيقية كانت قد انتهت قبل ذلك بثلاث سنوات على الأقل .

سبق أن رأينا أن سنة ١٩٤٣ شهدت إسدال الستار على الفصل الأول من قصة مديونية مصر الخارجية ، وهو الفصل الذى بدأ فى مطلع الستينات من القرن الماضى وانتهى بتحويل الديون الخارجية الى دين محلى . استمرت مصر لفترة خمسة عشر عاما أخرى ، تشمل السنوات السبع الأولى من الثورة ، فى غنى عن الديون الخارجية . فحتى نهاية ١٩٥٨ ظلت مصر غير مدينة للخارج بشىء . لقد تلقت مصر خلال هذه السنوات السبع بعض المنح والقروض الخارجية ، ولكنها كانت ضئيلة للغاية ولم يترتب عليها أية التزامات ذات شأن بالدفع بالعملات الأجنبية . فالمساعدات الأمريكية لمصر خلال سنوات الثورة الأولى كانت إما معونات فنية فى صورة منح لاترد (برنامج النقطة الرابعة) ، أو معونات غذائية طبقا للقانون الأمريكى المعروف برقم ٤٨٠ ، وهذه كانت تقدم فى صورة قروض تسدد بالعملة المصرية ، ومن ثم لم ترتب أية التزامات على مصر بالعملات الأجنبية . وعلى أية حال فإن مصر لم تتلق من هذه المعونات الغذائية خلال تلك الفترة إلا ماقيمته ١٧ مليون دولار ، وفى سنة واحدة هى ٥٥ / ١٩٥٦ ، ولم تستأنف بعد ذلك إلا فى ٥٨ / ١٩٥٩ . (١) وفيما عدا هذا وقعت مصر خلال هذه الفترة قرضين مع الاتحاد السوفيتى لتمويل مجمع الحديد والصلب بحلوان . ولتمويل المرحلة الأولى لبناء السد

العالى قيمتهما ١٧٠ و٩٧ مليون دولار على التوالى) واتفاقا مع ألمانيا الغربية للتعاون الاقتصادى قيمته ١٢٤ مليون دولار ، ولكن لم تسحب مصر أى مبلغ طبقا لهذه الاتفاقيات الثلاث حتى آخر ١٩٥٨ .(٢)

ليس من الصعب تفسير استغناء مصر عن الاستدانة خلال السنوات السبع الأولى للثورة . فمن ناحية كانت لاتزال لدى مصر أرصدتها الاسترلينية المستحقة على بريطانيا ، فضلا عما كانت قد تلقته مصر منها قبيل الثورة ولم تنفقه فأضافته الى احتياطياتها . ومن ناحية أخرى كانت جهود التنمية فى ذلك الوقت متواضعة للغاية إذ كانت حكومة الثورة مازالت منشغلة بتثبيت أسس النظام الجديد وتقليم أظافر القوى السياسية القديمة فضلا عن تحقيق الجلاء ،كما كانت لاتزال تؤمن بإمكانية الاعتماد على الاستثمارات الخاصة ، الوطنية والأجنبية ، لتحقيق التنمية ، فلم يشكل الاستثمار العام عبئا ملحوظا على ميزان المدفوعات فى الوقت الذى أحجم فيه رأس المال الوطنى والأجنبى عن الاستثمار حتى تتبين له اتجاهات السياسة الاقتصادية للنظام الجديد ، فلم يشكل الاستثمار الخاص بدوره عبئا على موارد مصر من العملات الأجنبية . وهكذا نجد أن إجمالى قيمة الواردات السلعية لم تزد خلال هذه الفترة إلا زيادة طفيفة للغاية (بما لايزيد على ٥ ٪ فيما بين ٥٢ و ١٩٥٨) وأن متوسط العجز فى ميزان المعاملات التجارية فى ٥٧ ـ ١٩٥٨ كان أقل مما كان فى ٥١ ـ ١٩٥٢ .(٣)

على أن صورة ميزان المدفوعات المصرى ومديونية مصر الخارجية تغيرت تغيرا شاملا خلال السنوات السبع التالية (٥٩ ـ ١٩٦٥) . وهى كما ذكرنا أكثر سنوات الثورة تمثيلاً للنظام الاقتصادى الناصرى . إن أغلب مايقترن فىأذهاننا بالانجازات الناصرية فى المجال الاقتصادى إنما يعود الى هذه الفترة . فهذه هى سنوات التنمية بالغة الطموح ، والارتفاع الملحوظ فى معدلات الاستثمار ، وفى متوسط الدخل على الرغم من الزيادة السريعة فى السكان ، والتغير الواضح فى هيكل الاقتصاد ومعدل التصنيع . وهى أيضا الفترة التى شهدت تجربة مصر الوحيدة فى التخطيط الشامل وفى التدخل الجدى لإعادة توزيع

الدخل . ففى هذه الفترة ارتفع معدل الاستثمار من ١٢,٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى (٥٩/٦٠) الى ١٧,٨ ٪ (٦٤/١٩٦٥) ومن ثم حقق الاقتصاد القومى نموا حقيقيا زاد على ٦ ٪ وارتفع مستوى الدخل الحقيقى للفرد بأكثر من ٣ ٪ سنويا بعد ركود فى متوسط الدخل استمر ، كما سبق أن أشرنا ، أكثر من أربعين عاما . وقد حظيت الصناعة والكهرباء بأكبر نصيب فى الاستثمارات (نحو الثلث) فنما الناتج الصناعى بمعدل ٨,٥ ٪ سنويا والكهرباء بمعدل ١٩ ٪ . ومع ذلك فاق معدل نمو الزراعة أيضا (٣,٣ ٪) بدرجة ملحوظة معدل النمو فى السكان (٢,٨ ٪)[٤] .

أدى ذلك الى أن أصبحت صورة الهيكل الاقتصادى فى نهاية سنوات الخطة مختلفة بشكل ملحوظ عما كانت فى بدايتها ، فارتفع نصيب الصناعة والكهرباء فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٧ ٪ فى ١٩٥٨ الى ٢٣ ٪ فى ١٩٦٥ ، وزاد نصيب الصناعة فى الصادرات من ١٨ ٪ الى ٢٥ ٪[٥] . وإذا كان نصيب الصناعة فى إجمالى العمالة لم يرتفع بنفس الدرجة ، فإن العمالة الصناعية قد زادت خلال هذه الفترة بأكثر من ضعف الزيادة فى إجمالى القوة العاملة[٦] ، وهو ما لم يعرفه الاقتصاد المصرى منذ أيام محمد على . واقترن كل ذلك بتحسن ملحوظ فى نمط توزيع الدخل ، فارتفع نصيب الأجور الزراعية فى اجمالى الدخل الزراعى من ٢٥ ٪ فى بداية الخطة الى ٣٢ ٪ فى نهايتها ، ونصيب الأجور الصناعية فى اجمالى الدخل الصناعى من ٢٧,٥ ٪ الى ٣٣,٤ ٪ ، وزاد متوسط الأجر الحقيقى فى الزراعة والصناعة بنسبة ٣٤ ٪ و ١٢ ٪ على التوالى خلال نفس الفترة .[٧]

لم يكن غريبا أن يترتب على كل هذا أن يزيد العبء الملقى على ميزان المدفوعات وأن تظهر الحاجة الى الاستدانة ، بل الغريب أن يكون قد تم انجاز كل ذلك دون تدهور أكبر بكثير مما حدث بالفعل فى ميزان المدفوعات ، ودون تورط أكبر بكثير فى الديون . كان من الطبيعى أن تؤدى هذه القفزة الكبيرة فى معدل الاستثمار الى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة زيادة كبيرة ، وأن تؤدى إعادة توزيع الدخل الى زيادة كبيرة أيضا فى استيراد السلع الاستهلاكية . فإذا أضفنا الى ذلك الزيادة الملحوظة فى

الانفاق الحكومى ، وفى الانفاق العسكرى بوجه خاص لتمويل حرب اليمن ، كان علينا أن نتوقع زيادة ملحوظة فى عجز ميزان المدفوعات . وبالفعل ، بعد ما اتسمت به قيمة الواردات السلعية من ثبات فى السبع سنوات الأولى للثورة ، قفز المتوسط السنوى لإجمالى الواردات السلعية من ٥٥٨ مليون دولار فى تلك الفترة الى ٨٢٤ مليون دولار فى الفترة ٥٩ ـ ١٩٦٦ ، أى بزيادة قدرها ٤٨٪ . وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة فى الصادرات السلعية وفى ايرادات مصر من قناة السويس بعد تأميمها لم تستطع ايرادات مصر من العملات الأجنبية أن تواجه هذه الزيادة الكبيرة فى الاستيراد فزاد عجز ميزان المعاملات الجارية بحيث أصبح (فى ٥٩ ـ ١٩٦٦) نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه فى (٥٢ ـ ١٩٥٨)[٨] .

كان لايزال لدى مصر فى بداية هذه الفترة من الأرصدة الاسترلينية ما تستطيع استخدامه فى مواجهة العجز ، إذ كانت بريطانيا لاتزال مدينة لمصر فى مطلع ١٩٥٩ بمبلغ ٨٠ مليون جنيه استرلينى ، ولكن هذا كان أقل بكثير مما كانت مصر فى حاجة اليه لتمويل استثمارات الخطة والزيادة فى الاستهلاك الخاص والحكومى ، فضلا عما كان على مصر مواجهته من أعباء إضافية خلال تلك الفترة أهمها ما كان عليها دفعه من تعويضات لحملة أسهم قناة السويس المؤممة وغيرها من الممتلكات الأجنبية التى جرى تأميمها فى أعقاب حرب ١٩٥٦ ، فضلا عن التعويضات المستحقة للسودان بسبب اغراق بعض أراضيها الذى ترتب على بناء السد العالى . هذه التعويضات بلغت نحو ٦٧,٥ مليون جنيه استرلينى (٢٧,٥ مليون لمساهمى شركة قناة السويس و ٢٥ مليون للبريطانيين الذين أممت ممتلكاتهم و ١٥ مليونا للسودان) وذلك دون حساب ما دفع من تعويض لرعايا اليونان وفرنسا ولبنان وايطاليا وسويسرا عن ممتلكاتهم المؤممة .[٩] فاذا أضفنا الى هذا المبلغ ما قدمته مصر من قروض ومساعدات لبعض الدول العربية والأفريقية خلال هذه الفترة (منها ١٠ ملايين جنيه للجزائر و٦ ملايين لمالى) نجد أنه لاصحة للقول بأن الأرصدة الاسترلينية المتوفرة لمصر خففت عن مصر عبء التنمية بدرجة ملحوظة . فالحقيقة أنها لم تساهم فى ذلك إلا مساهمة محدودة للغاية اذا أخذنا فى الاعتبار ما كان على مصر دفعه من تعويضات وأن إجمالى المتوفر منها فى بداية الخطة

كان أقل من نصف حجم الاستثمارات المنفذة فى السنة الأولى وحدها من سنوات الخطة .

لم يكن هناك إذن مفر لمصر من أن تلجأ فى هذه الفترة الى الاقتراض . ويقدر الدكتور الجريتلى ما تلقته مصر بالفعل من مساعدات وقروض خلال الفترة الممتدة من يونيه ١٩٥٨ الى يونيه ١٩٦٥ بما يعادل ٨٠٠ مليون جنيه مصرى ، منها ٣٠٠ مليون قيمة المساعدات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة و ٥٠٠ مليون من الاتحاد السوفيتى وغيرها من دول الكتلة الشرقية وبعض الدول الغربية والمؤسسات الدولية .[١٠] بمقارنة هذه الأرقام بأرقام الناتج المحلى وأرقام الاستثمار نجد أن ما حصلت عليه مصر من قروض خلال هذه الفترة كان يمثل نحو ٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى وأنها اعتمدت على الاقتراض فى تمويل نحو ٣٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات . كانت هذه الأرقام تبدو للباحثين فى الاقتصاد المصرى فى منتصف الستينات أرقاما مزعجة ومدعاة للقلق [١١] ، كما تميل كتابات أكثر حداثة الى الإيحاء بأن مصر قد بدأت تتورط فى الديون تورطا خطيرا منذ سنوات الخطة الأولى . فيقتطف خالد إكرام فى كتابه الصادر عن البنك الدولى فى ١٩٨٠ عبارة لهانسن تشير الى تزايد التجاء مصر منذ ٦٤ / ١٩٦٥ الى الاقتراض قصير الأجل بأسعار فائدة باهظة « كان من شأنها أن تصيب بالدهشة الخديو اسماعيل نفسه » [١٢] . ولكن الحقيقة تبدو لنا الآن عكس ذلك تماما ، فالذى يبدو لنا الآن ، ونحن ننظر الى تجربة هذه الحقبة من أواخر الثمانينات ، هو أن لجوء مصر الى الاقتراض فى ذلك الوقت كان مبررا تماماً ، ولم يخلق لمصر من الأعباء ما كان يصعب عليها النهوض به مع الاستمرار فى التنمية ، وأن الذى أوقف مسيرة التنمية منذ منتصف الستينات ليس هو أعباء المرحلة السابقة ، سواء كانت أعباء زيادة الاستثمار أو الاستهلاك ، ولاحتى أعباء الإنفاق العسكرى ، بل الذى أوقفها هو ماتعرضت له مصر من ضغوط خارجية بدأت منذ السنة الأخيرة للخطة ، وبلغت قمتها بحرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها من آثار .

ذلك أن معيار الحكم بما إذا كان الاقتراض مبررا أو غير مبرر ، وما اذا كانت درجة الاستدانة خطيرة ، لايختلف كثيرا فى حالة الدولة عنه فى حالة الفرد . فالعبرة ليست بالضبط بنسبة الاقتراض الى الدخل ، وإنما هى فى الأساس بمدى القدرة على الوفاء بالدين ، فى فترة زمنية معقولة . وهذه القدرة على الوفاء تتوقف بدورها على استخدامات القروض ، أى ما أنفقت فيه ، وعلى شروط الاقتراض . وتطبيق ذلك على ديون عبد الناصر يجعلنا نميل الى أن نصدر على تجربة الاقتراض فى هذه الفترة التى نحن بصددها ، حكما إيجابيا الى أبعد الحدود .

فمن ناحية استخدامات القروض لا أظن أن أحدا يمكن أن يجادل فى أن قروض عبد الناصر المدنية قد وجهت بكاملها تقريبا لزيادة قدرة مصر الانتاجية . فقروضه من الكتلة الشرقية ذهبت إما لتمويل مشروعات صناعية أو لتمويل السد العالى . إن الجدل لازال يحتدم بالطبع عما اذا كان نظام عبد الناصر قد « بدد » جزءا كبيرا من الموارد الذاتية والخارجية على صناعات قليلة الكفاءة ، وعما اذا كان مشروع السد العالى قد ولد من الأعباء ما قلل كثيرا من منافعه الصافية . على أن القضية التى نحن بصددها الآن تختلف عن ذلك . فالقضية التى نواجهها هنا ليست هى ما إذا كانت القروض قد استخدمت أفضل استخدام ممكن ، بفرض أن تحقيق ذلك كان متاحا أصلا حتى فى أحسن الظروف الداخلية والخارجية ، وإنما هى ما إذا كان العائد الذى تحقق من القروض يفوق تكاليفها . فاذا طرح الأمر على هذا النحو لبدا لنا من شبه المؤكد أن تجربة عبد الناصر فى الالتجاء الى الاقتراض لتمويل التنمية كانت مبررة تماما ، حتى لو ثبت لدينا أن أخطاء معينة قد ارتكبت فى توزيع الاستثمارات . والعبرة على كل حال فى تقييم تجربة ما ليست هى فى القدرة على الدفاع عن كل مشروع استثمارى على حدة واثبات كفاءته الاقتصادية بل هى فى النظر الى توجه الاستثمارات بوجه عام ومدى مساهمتها جملة فى قدرة الدولة الانتاجية بحيث تتمكن الدولة فى فترة زمنية معقولة من سداد ديونها . وقد أشرنا منذ قليل الى التغير فى هيكل الاقتصاد القومى الذى أحرزته التجربة الناصرية فى فترة وجيزة نسبيا ، سواء كان مقاسا بزيادة نصيب الصناعة فى

الناتج القومى أو فى الصادرات ، وهو تغير عجزت مصر عن إحداثه طوال الفترة التالية لعهد محمد على ، وكذلك طوال الفترة التى انقضت منذ انتهاء الخطة الأولى فى ١٩٦٥ وحتى اليوم .

بل ليس من التعسف القول بأنه حتى التجاء عبد الناصر الى الولايات المتحدة للحصول على معونات غذائية كبيرة كان الى حد كبير اقتراضا انتاجيا وليس اقتراضا استهلاكيا . فمن المتفق عليه أنه حتى المواد الغذائية يمكن أن تعتبر سلعا انتاجية إذا استخدمت لتشغيل أعداد أكبر من العمال فى أعمال منتجة ولم تستخدم فى مجرد رفع مستوى الاستهلاك للعمال المشتغلين بالفعل . وهذا هو بالضبط ما حدث فى الفترة التى نحن بصددها ، فقد زاد المشتغلين فى هذه الفترة (٥٩ / ٦٠ ـ ٦٤/ ١٩٦٥) بمعدل يفوق ٥٠ ٪ معدل الزيادة فى القوة العاملة . وكانت أكبر معدلات النمو فى العمالة من نصيب قطاعات التشييد فالكهرباء فالصناعة .

أما من حيث شروط الاقتراض فقد كانت فى جملتها من أفضل ما حصلت عليه مصر من شروط فى تاريخ مديونيتها الخارجية ، إن لم تكن أفضلها على الاطلاق . فمن ناحية القيود السياسية المرتبطة بالقروض ، كانت هذه الفترة ، بما اتسمت به من ظروف توازن القوى بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، هى الفترة الذهبية بالنسبة لمصر والعالم الثالث عموما ، من حيث القدرة على الاقتراض من كلا المعسكرين بأقل قدر من التضحية بحريتها فى التصرف . كانت هذه الفترة من الفترات النادرة ، التى تذكرنا مرة أخرى بالفترة الذهبية من حكم محمد على ، التى قنعت فيها كل من الدولتين العظميين بأن تكون الدولة الصغيرة غير خاضعة للقوة العظمى الأخرى ، دون أن تشترط خضوعها لسيطرتها هى . كان من الممكن إذن لدولة كمصر أن تتلقى معونات اقتصادية كبيرة من كل من المعسكرين بمجرد اثبات استقلالها عن المعسكر الآخر ، فتتلقى المعونات الغذائية من الولايات المتحدة وهى فى قمة تطبيقها للاجراءات الاشتراكية ، وتتلقى معونات الاتحاد السوفيتى لبناء السد العالى والمشروعات الصناعية والماركسيون المصريون قابعون فى المعتقلات .

أما الشروط الاقتصادية فكانت بالغة اليسر سواء من حيث فترة السداد أو سعر الفائدة . فالقروض السوفيتية كانت تقدم لفترة اثنى عشر عاما وبسعر فائدة لايتجاوز ٢,٥ ٪ . ومعونات الغذاء الأمريكية كانت تقدم فى صورة قروض مستحقة الوفاء بالعملة المصرية ، وعبر فترة ثلاثين عاما ، وبسعر فائدة ٤ ٪ . أما ما يشير اليه خالد اكرام من أسعار الفائدة الباهظة التى اقترضت بها مصر ، فهى لاتتعلق إلا بالسنة الأخيرة من سنوات الخطة (٦٤ / ١٩٦٥) والسنوات الثلاث التالية لها ، ولم تضطر مصر اليها إلا بسبب القطع المفاجىء من جانب الولايات المتحدة لمعوناتها الغذائية ، وفى وقت كانت مصرتعاني فيه من تعاقب موسمين من الانتاج الزراعى المنخفض .

إن من الممكن بالطبع أن نعتبر أن مجرد التجاء عبد الناصر للاعتماد على المعونات الغذائية الأمريكية كان موقفاً يتسم بقصر النظر والبعد عن الحكمة ، على أساس أن هذه المعونة كان لابد من اعتبارها من أول الأمر أمراً غير مضمون الاستمرار ومرهوناً بموقف الولايات المتحدة السياسى من النظام النلصرى ، وأن من قبيل التهور رسم خطة للتنمية على افتراض استمرار هذه المعونة . هذا النقد ، وإن كان لايخلو من الصحة ، فانه أقرب الى ذلك النوع من الانتقادات الذى يسهل توجهيه ممن ينظر الى التجربة برمتها بعد انتهائها ، وممن يعرف نهاية القصة ، دون أن يقع عليه عبء المرور بالتجربة نفسها . لم يكن من السهل فى اعتقادنا. أن يتنبأ المرء فى ٥٨ أو ١٩٥٩ ، حينما كان النظام الناصرى يتمتع فى الواقع بتأييد الولايات المتحدة ، وحينما بدت الظروف الدولية مواتية للغاية لتدشين تجربة طموح فى التنمية ـ بأن توازن القوى الدولية فى منتصف الستينات سوف يؤدى بالولايات المتحدة الى اتخاذ موقف عدائى تماما من التجربة الناصرية ، ويقترن فى نفس الوقت بإحجام الاتحاد السوفيتى عن تقديم يد العون لمصر بالدرجة المطلوبة لتعويضها عن توقف المعونة الأمريكية .

كان من الممكن بالطبع تجنب انتكاس تجربة التنمية ، الذى حدث منذ منتصف الستينات لو استمع عبد الناصر لرأى فريق من الاقتصاديين المصريين فى نهاية الخمسينات

الـذين كانوا يعتبرون أهـداف الخطـة مفرطـة فى طموحهـا ، فقبـل معـدلا للتنميـة أكثر تواضعا وأقل اعتمادا على الموارد الخـارجيـة ، أو لو أنـه على العكس اختـار طـريقـا أشـد تقشفا فلم يسمح بزيادة معدل الاستهلاك الفردى والحكومى واعتمد على المدخرات المحليـة فى تمويل متطلبات الخطة . كان الطريق الثالث الذى اختاره عبـد النـاصر هو التمسـك بمعـدل طمـوح للتنميـة مـع السماح فى نفس الـوقت ببعض الـزيـادة فى مستـويـات الاستهلاك ، وهو ما أسماه فى ذلك الوقت « بالمعادلـة الصعبـة » ، من حيث أنـه لم يكن فى الواقع يريد التضحية بشىء : لابمستوى الاستثمار ولابمستويات الاستهلاك ، لا بالجيل الحـاضر ولا بـالمستقبـل . كان حـل المعـادلـة يكمن فيما تـوفر لعبــد النــاصر من مـوارد خارجية ، وهو حل كان لايخلو بالطبع من مخاطرة ، ولكنها مخاطرة بـدت وقت اتخـاذ القرار مبررة بسبب توافر الظروف الدولية المواتيـة . إن من السهل علينـا الآن أن نقول إنه كان على عبد الناصر أن يكون فى نهاية الخمسينات أقل مغامرة وأكثر واقعية ، ولكن الـواقـع هـو أننـا ، على الرغم من كل مـاتعرضت لــه مصر من مصــاعب بعــد منتصف الستينـات ، لازلنـا حتى اليوم نجنى بعض ثمرات مغـامرة عبـد النـاصر وجسـارتـه ، وأن ماتعرض له الاقتصاد المصرى من مصاعب منـذ ذلـك الوقت لم يكن بـالضبـط من آثـار تلك المغامرة ، بل كان من آثـار توقفهـا ، وأن هـذا التوقف لم يكن فى الأسـاس بسبب قطع المعونات الأمريكية ، الذى كان باستطاعة مصر بسهولة التغلب على آثاره ، وانما كان فى الأساس بسبب حرب ١٩٦٧ التى فرضت على مصر فرضا .

هوامش الفصل الخامس :

1 – Amin, G.: Food Supply and Economic Development. Cass, London, 1966, p. 90.

2 – Ikram, K.: Egypt : Economic Management in a Period of Transition, John Hopkins University, Press, Baltimore, 1980, pp. 343–4.

3 – Hansen, B. & Marzouk, G.: Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North–Holland, Amsterdam, 1965, pp. 174 & 186–7

4 – Hansen, B. : « Planning and Economic Growth in the U.A.R.1960–65», in Vatikiotis, P. (ed.): Egypt Since the Revolution, Allen & Unwin, London, 1968, pp. 31–6.

5 – Mabro, R.: The Egyptian Economy, 1952 – 72. Clarendon Press, Oxford, 1974, pp. 180, 189.

٦ ـ هانسن ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

7 – Mabro, R. & Radwan, S.: The Industrialization of Egypt , 1939–73, Clarendon Press, Oxford, p. 179.

٨ ـ خالد اكرام ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

٩ ـ على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ٥٢ ـ ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٨ .

١٠ ـ الجريتلى ، نفس المرجع ، ص ١٣٤ .

١١ ـ انظر مثلا هانسن ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ـ ٩ .

١٢ ـ خالد اكرام ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

الفصل السادس

ديون عبد الناصر ونكسة الاقتصاد المصرى

سبق أن ذكرنا أن من أكبر الأخطاء التى يمكن أن ترتكب ، وترتكب بالفعل ، فى تقييم السياسة الاقتصادية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢ ، النظر الى فترة حكم عبد الناصر ، ابتداء من قيام الثورة وحتى وفاته فى ١٩٧٠ ، وكأنها فترة متجانسة يمكن أن تتخذ كلها أساسا للحكم بنجاح أو فشل النظام الاشتراكى أو سيطرة القطاع العام والتدخل المركزى فى الاقتصاد . ففضلا عن أن سياسة التدخل الصارم من جانب الدولة فى مختلف جوانب الاقتصاد القومى لم تبدأ فى الواقع إلا فى أعقاب حرب ٥٦ ، فإن الظروف التى تعرضت لها التجربة الناصرية منذ منتصف الستينات تجعل من الظلم الصارخ اصدار حكم على الاشتراكية والقطاع العام بناء على أداء الاقتصاد المصرى فى الستينات بأكملها .

لقد تضافرت على الاقتصاد المصرى منذ ١٩٦٥ مجموعة من العوامل الخارجية التى حتمت أداء اقتصاديا باهتا ، ويكاد أن يكون من غير المتصور أن يكون بمقدور أية سياسة اقتصادية مهما كانت براعتها وحكمتها ، أن تنقذ الاقتصاد المصرى من الانحدار ثم الركود طوال العشر سنوات التالية (٦٥ ـ ١٩٧٥) . كان استخدام تعبير « النكسة » لوصف الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ تعبيرا غير موفق بلا شك ، كان المقصود به تخفيف وقع الصدمة على المصريين فلم ينجح فى أداء هذه المهمة بل ربما زاد من الشعور بمرارتها ، ولكن استخدام تعبير « النكسة » لوصف ما حدث للاقتصاد المصرى لم يكن فى الواقع

بعيدا عن الحقيقة ، فقد كان الانجاز الاقتصادى باهرا حتى منتصف الستينات وكان يحمل بالفعل امكانيات الدخول فيما سمى وقتها بحق « بمرحلة الانطلاق » ، ثم اندثرت الآمال فجأة ودخل الاقتصاد المصرى بدلا من ذلك فى مرحلة من الركود الطويل .

على أن من الخطأ أيضا الاعتقاد بأن انتكاسة الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات كانت فى الأساس بسبب توقف المعونات الأمريكية وتضاؤل المعونات الغربية بوجه عام . لم يكن هذا التوقف أو التضاؤل فى المعونات الخارجية أمرا يستهان به بالطبع ، ولكن هناك من الدلائل ما يشير على نحو شبه قاطع بأن التنمية الاقتصادية فى مصر كان من الممكن أن تستمر بمعدل مرضٍ ، وإن لم يبلغ مثل معدلها فى العشر سنوات السابقة على ١٩٦٥ ، ودون تضحيات بالغة الشدة فى مستوى الاستهلاك ، لولا قيام حرب ١٩٦٧ .

كان اجمالى ما حصلت عليه مصر من مساعدات غذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة ٥٨ ـ ١٩٦٥ نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى ، فلما أوشك حلول موعد تجديد اتفاقية المعونات الغذائية أبلغ السفير الأمريكى فى القاهرة الحكومة المصرية بأن حكومته « ليست على استعداد فى الوقت الحاضر للدخول فى أى نقاش حول تجديد الاتفاقية لأنها غير راضية عن سياسة الحكومة المصرية » . واكتفت الولايات المتحدة بمد الاتفاقية لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر حتى توقفت المساعدات الأمريكية تماما فى فبراير ١٩٦٧ . اقترن ذلك بانخفاض مذهل فى المعونات التى كانت مصر تتلقاها من الدول الغربية والمؤسسات الدولية . إذ بينما بلغ المتوسط السنوى لهذه المعونات كلها (بما فى ذلك المعونات الغذائية الأمريكية) ٢٠٠ مليون دولار فى ٦١ ـ ١٩٦٦ ، انخفض هذا المتوسط الى ١٦ مليونا فى ٦٧ ـ ١٩٦٩ (١) . كان المتوسط السنوى للمعونات الغربية خلال سنوات الخطة الأولى يمثل اذن نحو خمس اجمالى الاستثمارات المتحققة خلالها ، ومن ثم فإنه فى حالة الاستغناء عن هذه المعونات برمتها فى الخمس سنوات التالية كان على مصر تخفيض معدل الاستثمار بهذا القدر، بفرض عدم زيادة مصادر المعونة الخارجية الأخرى والاحتفاظ بمستوى الاستهلاك والادخار على ما كانا عليه . ولكن من الممكن أيضا أن نتصور أنه

كان بامكان النظام الناصرى أن يعوض هذا النقص فى الموارد الخارجية أو جزءا منه على الأقل بزيادة الادخار المحلى عن طريق ضغط الاستهلاك العام والخاص ، واتباع سياسات فى الأجور والانفاق العام أكثر تقشفا ، الأمر الذى كان من الممكن أن يستجيب له الناس فى مواجهة التعنت الخارجى لو لجأ عبد الناصر الى تحويل قضية وقف المعونات الخارجية الى قضية وطنية كما فعل من قبل فيما يتعلق بتأميم قناة السويس . إن هناك من الدلائل مايشير الى أن عبد الناصر كان يزمع بالفعل اتخاذ هذا المسلك منذ خطبته الشهيرة فى بورسعيد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤ ، عندما بدت أولى بوادر عزم الولايات المتحدة على وقف معوناتها ، وحينما تحدى عبد الناصر محاولة الولايات المتحدة فرض ارادتها على مصر . على أنه أيا كانت قدرة عبد الناصر الحقيقية على النجاح فى هذا المسلك فإن من المؤكد أن العامل الذى حسم الأمر فى اتجاه معاكس ، وألغى نهائيا احتمال اتباع سياسة اقتصادية أكثر تقشفا وأشد اصرارا على تعبئة الموارد المحلية ، هو قيام حرب ١٩٦٧ . كان هذا الحل مستحيلا تصوره فى أعقاب الهزيمة لأكثر من سبب . فأيا كان استعداد الجماهير لقبول سياسة تقشفية كنوع من التحدى للقوى الخارجية ، فإنه كان من الصعب الارتكان على هذا فى ظل مناخ عام من الاحباط واليأس ولدته الهزيمة ، وفى ظل انخفاض شعبية نظام عبد الناصر بسبب ما أثارته الهزيمة من شعور بتقصير المؤسسة العسكرية ، وشك فى قدرة النظام على الصمود فى مواجهة التحدى الأمريكى والاسرائيلى . كان من شبه المستحيل الآن على نظام عبد الناصر أن يضيف الى العبء النفسى المتولد عن الهزيمة العسكرية أعباء اقتصادية جديدة للاستمرار فى التنمية .

أضف الى ذلك ماترتب على هزيمة ١٩٦٧ من انخفاض شديد فى موارد مصر الذاتية من العملات الأجنبية ، الأمر الذى جعل الاستمرار فى تحقيق معدل مرتفع للتنمية مع تحمل أعباء الانفاق العسكرى للاستعداد لحرب جديدة أمرا فى حكم المستحيل ، حتى مع افتراض استعداد الناس لقبول تخفيض كبير فى مستوى الاستهلاك . فقد ترتب على الحرب فقد مصر لآبار البترول فى سيناء وتخريب معامل تكرير البترول فى السويس واغلاق قناة السويس التى كانت تدر لمصر سنويا ١٦٤ مليون دولار فى المتوسط خلال

السنوات السبع السابقة على اغلاقها فى ١٩٦٧ ، أى مايزيد بنحو الثلث على المتوسط السنوى للمعونات الغذائية الأمريكية خلال نفس الفترة ، فضلا عن الانفاق الذى فرضه تهجير نحو مليون شخص من سكان مدن قناة السويس ، والانخفاض الكبير فى ايرادات السياحة التى كانت بدورها تدر نحو ١٠٠ مليون دولار سنويا فى المتوسط خلال السنوات السبع السابقة على الحرب. [٢]

كان أمام عبد الناصر اذن ، فى مواجهة كل هذا ، اختيار واحد من البدائل الثلاثة الآتية : اما أن يضحى بالانفاق العسكرى وأن يقبل الهزيمة والصلح وقبول أى عرض للتسوية يعرض عليه فى سبيل الاستمرار فى التنمية ، أو أن يضحى بكليهما : التنمية والحرب ، فى سبيل رفع معدلات الاستهلاك ، أو أن يضحى بالاستمرار فى التنمية وألا يسمح إلا بالحد الأدنى من الزيادة فى الاستهلاك فى سبيل الاستعداد لمعركة مقبلة . لم يكن هناك فى الواقع بديل آخر ، إذ لم يكن هناك من الموارد الخارجية من القروض والمعونات ما يسمح بالاستعداد للحرب والاستمرار فى التنمية فى نفس الوقت . فالدول والمؤسسات الغربية ما كانت لتعود الى سابق عهدها فى مد مصر بالقروض والمعونات ما لم تقبل مصر صلحا غير مشرف مع اسرائيل ، والتخلى عن سياسة حماية الصناعة المصرية وتقييد الواردات . ولم يبد من الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية الاستعداد لتقديم معونات كافية لتحقيق الغرضين معا وتعويض مصر عما فقدته من المعونات الغربية . فالمتوسط السنوى لمعونات الكتلة الشرقية التى حصلت عليها مصر بالفعل (تمييزا لها عن اجمالى التعهدات) بلغ خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٢ نحو ١٤٠ مليون دولار ، وهو ما لايزيد كثيرا عن المتوسط السنوى لهذه المعونات خلال السنوات العشر ٥٤ ـ ١٩٦٤ (١١٦ مليون دولار) [٣] ، وهى زيادة لم تكن تكفى بالقطع لتعويض النقص فى المعونات الغربية حيث بلغ النقص فى المتوسط السنوى لهذه المعونات ، كما رأينا ، نحو ١٨٤ مليون دولار .

كان المصدر الأساسى للمعونات المقدمة الى مصر فى السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ هو البلاد العربية ، إذ حصلت مصر بناء على اتفاقية الخرطوم الموقعة فى ١٩٦٨ ، من المملكة

العربية السعودية والكويت وليبيا على منح قدرها فى المتوسط ٢٨٦ مليون دولار فى السنة ، وهو مبلغ لايمكن الاستهانة به إذ كان يساوى تقريبا المتوسط السنوى لمعونات الكتلتين الغربية والشرقية معا فى سنوات ما قبل ١٩٦٧ ، ولكن معنى ذلك فى الواقع أننا اذا اعتبرنا أن المعونات العربية قد أتت لتعويض النقص فى المعونات الخارجية فانه كان لايزال على مصر أن تواجه بعد ١٩٦٧ كل الآثار الاقتصادية المترتبة على اغلاق قناة السويس وفقدان بترول سيناء ونقص ايرادات السياحة ونفقات توطين المهجرين من منطقة القناة فضلا عن الانفاق العسكرى الجديد . أضف الى ذلك ما كان على مصر دفعه لخدمة الديون التى حل موعد استحقاقها فى السنوات التالية لحرب ٦٧ ، إذ بلغت قيمة أقساط الديون المستحقة الدفع خلال الفترة (٦٧ ـ ١٩٧٢) نحو ٢٤٠ مليون دولار فى السنة فى المتوسط (٤) ، وهو ماكان يلتهم وحده الجزء الأكبر من كل ماتلقته مصر من مساعدات وقروض وتسهيلات خارجية خلال هذه الفترة . فكأن مصر فى السنوات اللاحقة على حرب ١٩٦٧ كان عليها ، ليس فقط مواجهة ظروف اقتصادية وسياسة جديدة غاية فى القسوة ، بل وكان عليها أيضا أن تتحمل جزءا كبيرا من أعباء التنمية السريعة السابقة على ١٩٦٧ .

إن هذا هو الأساس الذى نبنى عليه قولنا أنه لم يكن هناك أمام عبد الناصر إلا البدائل الثلاثة المتقدمة ، وقد اختار عبد الناصر البديل الثالث ، وهو الاختيار الوحيد الذى كان يسمح له بالاستعداد لحرب جديدة ، والدخول فيما سمى بحرب الاستنزاف ، ولو على حساب التضحية بالتنمية والارتفاع بمستوى الاستهلاك .

دخلت مصر إذن فى أعقاب ١٩٦٧ مرحلة من الركود الاقتصادى استمرت حتى منتصف السبعينات ، وشهدت مصر خلالها فترة من أحلك فترات تاريخها الاقتصادى الحديث . فقد انخفض معدل الاستثمار من ١٧,٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ٦٤ / ١٩٦٥ الى ١١,٨ ٪ فى ٦٩ / ١٩٧٠ ، أى ما لايكاد يزيد على معدل الادخار المحلى (١١,٣ ٪) وبقى الاستهلاك الفردى (أو العائلى) ثابتا تقريبا كنسبة من الناتج المحلى

(٦٥ ٪) ، وذلك للسماح بزيادة الاستهلاك العام (أو الحكومى) من ١٩,٧ ٪ الى ٢٤,١ ٪ [٥] ، وعلى الأخص لزيادة الانفاق الحربى الذى ارتفعت نسبته الى اجمالى الدخل القومى من ٩ ٪ فى ١٩٦٥ الى ١٤ ٪ فى النصف الثانى من الستينات .[٦]

وقد ترتب على ذلك بالطبع انخفاض شديد فى معدل التنمية من نحو ٦ ٪ سنويا فى الخمس سنوات الأولى من الستينات الى نحو ٣ ٪ فى الثانى سنوات التالية (٦٥ ـ ١٩٧٣) ، أى ما لايكاد يزيد عن معدل نمو السكان . فاذا أخذنا فى الاعتبار ما أصاب المرافق العامة والبنية الأساسية من تدهور بسبب ضغط الانفاق على التجديد والصيانة ، تبينا أن مستوى المعيشة قد تعرض بلا شك للانخفاض فى تلك الفترة .

من أسوأ سمات هذه الفترة أيضا توقف الاتجاه الى تصحيح هيكل الاقتصاد المصرى توقفا تاما . فبعد النجاح الكبير الذى أحرزته سنوات الخطة الأولى فى احداث تغير جذرى فى هيكل الجهاز الانتاجى لصالح الصناعة والكهرباء ، بقى نصيب الصناعة والكهرباء فى الناتج القومى الاجمالى ثابتا طوال الفترة ٦٥ ـ ١٩٧٢ بسبب الانخفاض الشديد فى معدل الاستثمار . بل أصابت النكسة أيضا نمط توزيع الدخل فتوقفت الحركة نحو تصحيح توزيع الدخل لصالح فئات الدخل الدنيا توقفا شبه تام ، بسبب تراخى معدلات التصنيع والتشغيل من ناحية ، وبسبب القيود السياسية التى فرضتها الهزيمة على حركة عبد الناصر فى هذا الاتجاه . من المؤشرات الدالة على ذلك عودة نصيب الأجور الزراعية فى اجمالى الدخل الزراعى الى الانخفاض من ٣٢ ٪ الى ٢٥ ٪ فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٢ ، وانخفاض نصيب الاجور الصناعية فى الدخل الصناعى من ٣٣ ٪ الى ٣١ ٪ خلال نفس الفترة ، بعد زيادة كل منها زيادة ملموسة فى الخمس سنوات الأولى من الستينات .

لم تمنع هذه التضحية بالتنمية من تدهور ميزان المدفوعات . فقد كان النقص فى ايرادات مصر من قناة السويس والسياحة ، والانخفاض الشديد فى معونات الدول والمؤسسات الغربية ، والزيادة الكبيرة فى الانفاق العسكرى وفى أقساط تسديد الديون ،

أكبر من أن تستطيع تعويضه الزيادة الطفيفة فى معونات الكتلة الشرقية ومنح الدول العربية وتخفيض الاستثمارات ، فقد ارتفع المستوى السنوى لعجز ميزان العمليات الجارية بنسبة ٨٦ ٪ (من ٢٠٢ مليون دولار فى ٥٩ - ١٩٦٦ الى ٣٧٥ مليون فى ٦٧ - ١٩٧٢) ، وزاد المدفوع تسديدا لأقساط الديون طويلة ومتوسطة الأجل من ٥٦ مليون دولار الى ٢٤٠ مليونا فى السنة ، ومن ثم كان على مصر أن تجد مصادر لتمويل عجز اجمالى فى العملات الأجنبية قدره ٦٢٥ مليون دولار فى السنة . كان أكبر مصدر لتغطية هذا العجز ، كما رأينا ، هو المنح المقدمة من بعض الدول العربية طبقا لاتفاقية الخرطوم (٢٨٦ مليون دولار) ثم قروض الكتلة السوفيتية (١٤٠ مليونا)،وتمت تغطية الباقى بالسحب من احتياطى العملات الأجنبية (٣٠ مليونا) وبتسهيلات الموردين من الدول الغربية (١٣٣ مليونا) وبالاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية (٣٧ مليونا) . (٧)

لابد أن نلاحظ إذن أنه على الرغم من الصعوبات التى واجهت الاقتصاد المصرى فى أعقاب ١٩٦٧ ، لم يكن من بين الحلول التى لجأ اليها عبد الناصر اغراق مصر بديون لاتستطيع الوفاء بها . فمع ضخامة الأعباء والتضاؤل الشديد فى الموارد الذاتية كان سد العجز يتم فى الأساس بالمنح التى لاتولد أية أعباء مالية ، أو بالقروض من الكتلة الشرقية ذات الشروط بالغة اليسر . ولم يلجأ عبد الناصر الى الاقتراض باهظ التكلفة (الاقتراض قصير الأجل وتسهيلات الموردين) إلا فى حدود لاتتجاوز ٢٧ ٪ من اجمالى العجز فى العملات الأجنبية . كان الثمن الذى دفعه الاقتصاد المصرى لذلك يتمثل فى الانخفاض الشديد فى معدل التنمية ، ولكنه كان فى اعتقادنا يمثل اختيارا حكيما ، إذ كان من شأن التورط فى الديون فى تلك الفترة أن يجبر مصر فى وقت لاحق على التخلى عن أية محاولة لمتابعة مسيرة التنمية المستقلة التى بدأها عبد الناصر فى نهاية الخمسينات وكان من شأن هذا الاختيار أن كانت مصر وقت وفاة عبد الناصر لاتحمل إلا عبئا هينا نسبيا من الديون ، فيقدر خالد أكرام اجمالى ديون مصر المدنية (بما فى ذلك كل الديون طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل) فى ٣١ ديسمبر ١٩٧١ ، أى بعد نحو سنة من وفاة عبد

الناصر ، بما لايزيد على ١٣٠٠ مليون دولار ، لاتزيد نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى على نحو الربع (٨) . وبلغت نسبة خدمة الديون كلها ، مدنية وعسكرية ، وبمختلف أنواعها ، طوال السنوات ٦٧ ـ ١٩٧٢ نحو ٣٣ ٪ من اجمالى الصادرات من السلع والخدمات .

إن من المفيد تذكر هذه الأرقام حينما نأتى لوصف حالة المديونية الخارجية لمصر فى الوقت الحاضر ، إذ أن ما كان يبدو عبئا باهظا فى ١٩٧٠ يبدو الآن عبئا يسيرا للغاية إذا ماقورن بحجم المديونية وعبء خدمة الديون فى يومنا هذا . كما أن من المفيد أن نتذكر الفارق البيّن بين هيكل المديونية فى نهاية حكم عبد الناصر وهيكله اليوم . ففى نهاية ١٩٧١ كان اجمالى الديون المدنية موزعا بالتساوى تقريبا بين الكتلتين الشرقية والغربية ، فبينما كانت الديون المستحقة للاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والصين تشكل نحو ٤٣ ٪ من اجمالى ديون مصر المدنية ، كانت الديون المستحقة للدول والموسسات الغربية والبنك الدولى تشكل ٤٦ ٪ ، والباقى كان دينا للكويت . وسوف نرى كيف زال هذا التوازن بالتدريج خلال السبعينات حتى أصبحت الديون المستحقة للدول والمؤسسات الغربية (مضافا اليها اليابان) تشكل النسبة العظمى من اجمالى مديونية مصر الخارجية .

هوامش الفصل السادس :

١ ـ جلال أمين : المشرق العربى والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٧٦ .

2 – Ikram, K.: Egypt : Economic Management in a Period of Transition, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1980, p. 342.

3 – Amin, G.: The Modernization of Poverty, Brill, Leiden, 1974, p. 9.

٤ ـ اكرام ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

5 – Mabro, R.: The Egyptian Economy: 1952 – 72, Clarendon Press, Oxford, p. 177.

٦ ـ أمين : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

٧ ـ اكرام ، المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

٨ ـ اكرام ، نفس المرجع ، ص ٣٤٤ .

الفصـــل السابـــع

ديون السادات فى السنوات العجاف

كلنا يعرف أنـه خلال الأعوام الأحـد عشر التى تولى فيهـا أنور السـادات حكم مصر (٧٠ ـ ١٩٨١) زادت ديون مصر الخـارجيـة زيـادة مـذهلـة . وانما يثور الخلاف حـول الأسباب التى أدت اليها وحول قوة الاعذار التى يمكن أن تقدم لتبريرها . إن من الصعب الوصول الى مقارنة دقيقة بين حجم الديون فى بدايـة حكم السـادات وبينهـا فى نهـايتهـا ، بالنظر الى تناثر المعلومات فى مصادر مختلفة وتنوع أنواع الـديون التى يشير كل من هـذه المصادر الى بعضها دون البعض الآخر ، فضلا عن عدم توفر أرقـام دقيقـة عن بعض أنواع الديون ، خاصة الديون العسكرية . وسوف نحاول هنا أن نقدم للقـارئ الأرقـام على نحو يسمح بالمقارنة الصحيحة ، دون ارهاقه بتفاصيل قـد تمنعـه من ادراك الأبعـاد الأسـاسيـة لتطور المديونية ، ثم نحاول البحث عن الأسباب الحقيقية لزيادتها .

ولنبـدأ بـأهم أنواع الـديون ، وهو الـدين الخـارجى المـدنى العـام ، طويل ومتـوسـط الأجل ، ويشمل المبـالغ التى اقترضتهـا الحكومـة أو المؤسسـات العـامـة ، أو المضمـونـة من جانب الحكومة ، لغير الأغراض العسكرية . والأرقام التى سنذكرها هنا تشمل المبالغ التى تسلمتها الحكومة (والمؤسسات العامة) بالفعل ، تمييزا لها عن المبالغ المتعـاقـد عليهـا دون أن يكون قد تم سحبها فى الفترة محل البحث . هذا النوع من الـديون زاد من ١,٧ بليون دولار فى سنـة وفـاة عبـد النـاصر (١٩٧٠) الى ١٤,٣ بليـونـا فى سنـة مقتـل السـادات

(١٩٨١)[١] ، أى أنه تضاعف خلال حكم السادات أكثر من ثمانى مرات .

ولكن هذا النوع من الديون ، وإن كان أهمها ، لايشمل كافة ديون مصر الخارجية فهناك الديون الحكومية المدنية قصيرة الأجل ، والديون العسكرية ، ثم ديون القطاع الخاص ، وكلها تفرض أعباء على حصيلة البلاد من العملات الأجنبية . ولاتتوافر لدينا إلا أرقام تقريبية عن هذه الأنواع الثلاثة ، ولكن بمقدورنا تقديرها بما لايزيد على ثلاثة بلايين فى ١٩٧٠ وبنحو ١٥ بليونا فى ١٩٨١ . معنى ذلك أن اجمالى مديونية مصر الخارجية ، بمختلف أنواعها ، المدنى والعسكرى ، العام والخاص ، وذات الأجل الطويل والمتوسط والقصير ، زاد من نحو ٥ بلايين دولار فى ١٩٧٠ الى نحو ٣٠ بليونا فى ١٩٨١ أى أنها تضاعفت خلال حكم السادات نحو ست مرات . فكيف يمكننا تفسير ذلك ؟

إن التفسيرات المطروحة تتراوح بين رد هذا النمو المذهل فى المديونية الى أخطاء السياسة الاقتصادية خلال السبعينات ، وعلى الأخص تلك المقترنة بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وردها الى ظروف الاقتصاد الدولى التى لم يكن لمصر حيلة معها ، أو القاء المسئولية على تركة الستينات وما ورثه أنور السادات من أخطاء السياسة الناصرية . ولكى نستطيع أن نحدد أقرب هذه التفسيرات الى الصواب ، ونصيب كل منها من الصحة ، يتعين أن نسير خطوة خطوة متتبعين تطور المديونية خلال السبعينات ، حيث إن الظروف التى واجهتها مصر خلال هذه الحقبة لم تكن ظروفا متجانسة ، وتقلبت خلالها موارد مصر من العملات الأجنبية ، والظروف الإقليمية والدولية تقلبا شديدا ، بحيث إن مايصلح فى تفسير نمو المديونية خلال النصف الأول من السبعينات قد لايصلح فى تفسير ماحدث بعدها .

على أننا قبل أن نبدأ هذه المهمة نريد أن نلاحظ بصفة عامة أن زيادة المديونية الخارجية لأية دولة لابد أن يكون مصدرها المباشر أحد أمرين : إما زيادة العجز فى ميزان المعاملات الجارية ، الذى يعود بدوره الى تراخى نمو الصادرات بالنسبة لنمو الواردات ، أو الى انخفاض تدفق رءوس الأموال الى الدولة المعنية فى صورة استثمارات

أجنبية خاصة أو فى صورة منح وهبات لاترد ، أو بالطبع الى مزيج من الأمرين معا ؛ أى زيادة العجز فى ميزان المعاملات الجارية مع انخفاض فى تدفق الاستثمارات الخاصة والمنح ، بحيث لايبقى أمام الدولة من سبيل الى سد العجز إلا الاقتراض من الخارج .

فاذا ركزنا النظر على الخمس سنوات الأولى من حكم السادات (٧٠ ـ ١٩٧٥) نجد أن البذور الأولى للزيادة السريعة فى المديونية قد بذرت بالفعل خلال هذه الفترة إذ زادت الديون الخارجية المدنية العامة (بما فى ذلك الديون قصيرة الأجل) من ١,٨ بليون دولار الى ٦,٣ بليون ، أى بنحو ٣٥٠ ٪[٢] . وبينما كان معدل النمو السنوى فى الديون الخارجية المدنية طويلة ومتوسطة الأجل ٩ ٪ طوال الستينات قفز هذا المعدل الى ٢٣ ٪ فى الخمس سنوات الأولى من السبعينات . أما الديون الخارجية قصيرة الأجل ، فبينما كانت تنمو بمعدل سنوى قدره ٢٥ ٪ فى الستينات قفز هذا المعدل الى ٥٥ ٪ فيما بين ٧٠ ونهاية ١٩٧٥ . [٣]

لايمكننا تفسير التزايد فى المديونية خلال هذه الفترة بالنقص فى تدفق الاستثمارات الأجنبية أو فى المنح والهبات الخارجية . فالفترة السابقة على حكم السادات لم تشهد استثمارات أجنبية ذات شأن ، والمنح التى كانت تحصل عليها مصر قبل حكم السادات كانت تتكون أساسا من المعونات العربية ، وهذه لم تستمر فقط خلال سنوات السادات الأولى ، بل زادت بشدة عما كانت عليه فى عهد عبد الناصر . فبينما بلغ المتوسط السنوى للهبات التى تلقتها مصر خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٢ (وكلها من دول النفط العربية) ٢٦١ مليون دولار ، قفز هذا الرقم الى ٧٣١ مليون فى ١٩٧٣ و ١,٣ بليون فى ١٩٧٤ و١,١ بليون فى ١٩٧٥ .[٤] لم تلجأ مصر إذن الى الاقتراض الخارجى فى هذه الفترة لتعويض النقص فى المعونات العربية ، فهذه المعونات زادت ولم تنقص ، بل إن الهبات والتحويلات العربية غطت فى هذه الفترة ما يقرب من نصف اجمالى العجز فى موارد مصر من العملات الأجنبية .

يتعين إذن البحث عن تفسير لزيادة المديونية فيما طرأ على ميزان المعاملات الجارية ، أى فى أداء الصادرات والورادات . وهنا بالفعل نجد بداية الاجابة . لقد زادت الصادرات حقا (من السلع والخدمات) خلال الخمس سنوات الأولى من حكم السادات بنحو ٢٤٠ ٪ ولكن الواردات من السلع والخدمات زادت بدورها بنسبة أكبر بكثير (٣٥٠ ٪)(٥) . قارن ذلك بأداء الصادرات والورادات فى الخمس سنوات السابقة (٦٤/٦٥ - ٦٩/١٩٧٠) حيث انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة ٧ ٪ ، للأسباب التى سبق لنا ذكرها ، ويرتبط معظمها بآثار حرب ١٩٦٧ ، لكن انخفضت الواردات بنسبة أكبر (١٥ ٪) نتيجة لسياسة الانكماش وضغط الاستثمارات التى اتبعها عبد الناصر .(٦)

من الممكن إذن أن نقدم الاجابة الأولية التالية : إن زيادة تورط مصر فى الديون خلال الخمس سنوات الأولى من حكم السادات ترجع الى الفشل فى ضبط الواردات . ولكن هذا بدوره يثير التساؤل عما اذا كانت هذه الزيادة السريعة فى الواردات تعود الى خطأ فى الادارة الاقتصادية أم الى ظروف خارجية لاسلطان لمصر عليها . والواقع أن المسئولية تقع على العاملين معا ، ولكن الأرقام المتوفرة لاتدفع مجالا للشك فى أن جزءا كبيرا من المسئولية يقع على أخطاء الادارة الاقتصادية .

فمن ناحية ، عانت مصر خلال هذه الفترة من تدهور حاد فى معدل التبادل الدولى بين أهم صادراتها (القطن) وبين أهم وارداتها (القمح) ، أى من الانخفاض الشديد فى أسعار صادراتها بالنسبة لأسعار ماتستورده . فبينما تضاعف سعر الطن من القمح خلال الخمس سنوات بنحو أربع مرات ونصف (من ٢٥ جنيها للطن الى ١١٢ جنيها) ، لم يزد سعر الطن من القطن إلا بنحو الضعفين (من ٥٣٠ جنيها الى ١٠٦٨ جنيه) . وترتب على ذلك أن الطن الواحد من القطن الذى كانت تصدره مصر جلب لها فى ١٩٧٥ أقل من نصف ما كان يجلبه لها من القمح فى ١٩٧٠ (٧) . ولكن من المهم أن نلاحظ أنه حتى فيما يتعلق بهذا العبء الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات ، لايمكن أن تلقى المسئولية بأكملها على الظروف الخارجية ، فالاضطرار الى الاستيراد بأسعار مرتفعة لايثير فقط

مسئولية العوامل الخارجية التى أدت الى ارتفاع الأسعار الدولية ، وانما يثير أيضا المسئولية الذاتية عن العجز عن زيادة الانتاج الوطنى بمعدل كان من شأنه أن يغنى بدرجة أو بأخرى عن الاستيراد . وهنا نصادف بالفعل أول مظهر من مظاهر مسئولية السياسة الداخلية عن التورط فى الديون . فقد عجز الانتاج المصرى من الحبوب خلال الخمس سنوات الأولى من السبعينات عجزا مذهلا عن مواكبة الزيادة فى استهلاكها . إذ بينما ارتفع استهلاك الفرد من الحبوب الغذائية من ٢٥٨ كيلو جرام فى السنة فى ٧٠ / ١٩٧١ الى ٢٨٦ كيلو جرام فى ١٩٧٥/٧٤ (أى بنسبة ٩ ٪) انخفض الانتاج للفرد الواحد من ١٩٦ الى ١٨٧ كيلو جرام خلال نفس الفترة (أى بنسة ٥ ٪) ، ومن ارتفعت نسبة العجز الذى يتعين تغطيته بالاستيراد من ٢٤ ٪ من اجمالى استهلاك الحبوب الغذائية فى ٧٠ / ١٩٧١ الى ٣٥ ٪ فى ٧٤ / ١٩٧٥ .[٨]

ليس من الانصاف مع ذلك ، أن نرد هذا الفشل فى زيادة انتاج الحبوب خلال النصف الأول من السبعينات الى أخطاء ارتكبتها السبعينات نفسها ، فزيادة الانتاج الزراعى فى فترة ماتحتاج الى القيام باستثمارات وادخال بعض الاصلاحات على السياسة الزراعية فى فترة سابقة . والأقرب الى الصحة أن هذا الفشل فى تحقيق زيادة كافية فى انتاج الحبوب والانتاج الزراعى بوجه عام فى تلك الفترة بالذات (٧٠ ـ ١٩٧٥) انما يعود فى الأساس الى اضطرار مصر لضغط استثماراتها فى النصف الثانى من الستينات وعلى الأخص فى أعقاب حرب ١٩٦٧ .

انما تكمن مسئولية السبعينات الأساسية عن التورط فى الديون خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥) فى أمرين :

الأول : اطلاق حرية الاستيراد فى كثير من السلع الضرورية وغير الضرورية ، وعلى الأخص فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، على نحو لم تكن تسمح به ضآلة موارد مصر من العملات الأجنبية والمعدل المنخفض نسبيا للزيادة فى الصادرات .

والثـانى : هو الالتجـاء المفرط الى تمويل جزء كبير من العجـز فى ميزان المعـامـلات الجارية بالاقتراض قصير الأجل وباهظ التكلفة .

أمـا عن اطـلاق حريـة الاستيراد فيجرى الـدفـاع عنـه عـادة بـالقـول بـأن القطـاع الانتاجى فى مصر كان يعانى منذ فترة طويلة ، ترجع الى منتصف الستينـات ، من نـدرة السلع الرأسمالية والوسيطة ، ومن التضـاؤل الشـديـد فى حجم المخزون من السلع الوسيطـة وبعض السلع الاستراتيجية والغذائية ، الأمر الـذى كان لابـد من تلافيـه بـاطلاق حريـة الاستيراد اذا أريد لعجلة الانتاج أن تعود الى الـدوران . كما يجرى الـدفـاع عنـه أحيـانـا بالقول بأن حالة المرافق العامـة كانت قـد بلغت درجـة من التـدهور خلال الستينـات لم يكن هناك مفر من التصدى لها بزيادة الانفاق على تجديدها ، الأمر الـذى كان لابـد أن ينعكس بـدوره فى زيـادة الـواردات وزيـادة العبء على ميزان المـدفـوعـات . ونحن من جانبنـا نرى أن كلا القولين يمسّـان جزءا فقـط من الحقيقـة ولايمكن أن يفسرا وحـدهمـا ماحدث من تدهور فى ميزان المدفوعات ، ومن ثم لايصلحان لاعفـاء الادارة الاقتصـاديـة فى تلك الفترة من المسئولية عن الزيادة فى حجم المديونية الخارجية .

ففيما يتعلق بالحاجة الى اطلاق حرية استيراد السلع الوسيطـة والرأسماليـة نلاحـظ أن الـواردات من هـذه السلـع قـد زادت بـالفعـل بسرعـة كبيرة فى أعقـاب حرب ١٩٧٣ إذ تضـاعفت الواردات من السلع الرأسماليـه نحو ثلاث مرات (من ٨٩ مليـون جنيـه فى ١٩٧٣ الى ٢٦٠ مليونـا فى ١٩٧٥) ، وتضـاعفت الواردات من السلـع الـوسيطـة نحـو خمس مرات (من ١٣٢ مليون جنيـه فى ١٩٧٣ الى ٦١٩ مليـونـا فى ١٩٧٥)[٩] . ولكننـا نريـد هنا أن نورد ثلاثة تحفظات أساسية :

أولهـا : أن ما حدث خلال هذه الفترة من تلبية لحاجة المنتجين المشروعة الى مزيد من الواردات الرأسمالية والوسيطة يجب ألا يتخـذ وسيلـة لصرف النظر عـمـا حـدث خلال هذه الفترة أيضا من اطلاق حريـة الاستيراد لاشبـاع حـاجـات استهلاكيـة بحتـة لم تكن ظروف الاقتصـاد المصرى وقتهـا تسمح بهـا . فخلال السنتين التـاليتين لحرب ١٩٧٣ زادت

مثلا قيمة الواردات من السيارات بأكثر من أربعة أضعاف وزادت الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة بأكثر من خمسة أضعاف (من ٤٠ مليون جنيه فى ١٩٧٣ الى ٢٢٠ مليونا فى ١٩٧٥)[١٠]،ومن ثم أصبحت قيمتها فى ١٩٧٥ لاتقل كثيرا عن قيمة مجموع الواردات من السلع الرأسمالية .

والتحفظ الثانى : هو أن عبارة « السلع الرأسمالية والوسيطة » تخفى فى طياتها كثيرا من السلع التى لاتساهم مساهمة تذكر فى زيادة القدرة الانتاجية للدولة وأنها قد تضم من السلع ما هو أقرب الى الاستهلاك منه الى الاستثمار . من أمثلة ذلك مواد البناء واللوريات وقطع غيار السيارات التى تخدم أنشطة استهلاكية لا انتاجية . يؤيد هذا التحفظ ما نلاحظه من تدهور بعض أهم الصناعات فى مصر خلال النصف الأول من السبعينات ، فبينما لم يزد معدل النمو السنوى فى انتاج المنسوجات عن ٢ ٪ وفى غزل القطن عن ٠,٧ ٪ ، انخفض الانتاج فى صناعات الأسمنت والورق والسكر والسجائر وحديد التسليح واطارات السيارات والأتوبيسات .. الخ .[١١]

التحفظ الثالث : هو أن من المشكوك فيه جدا أنه كان من الحكمة اطلاق حرية الاستيراد فى تلك الفترة ، حتى فيما يتعلق بالواردات من السلع الانتاجية ، اذا كان تمويل العجز يعتمد أساسا على المزيد من المديونية . فلزيادة المديونية ثمن لابد من دفعه ان آجلا أو عاجلا ، والاعتماد على الديون لرفع معدل التنمية لابد أن يؤدى فى وقت لاحق الى التضحية بالتنمية من أجل خدمة الديون ، ما لم تكن أسعار الفوائد على القروض أقل من معدل العائد على الاستثمارات التى توجه هذه القروض اليها ، وهو ما لم يتحقق .

أما الدفاع عن التورط فى الديون بحجة اصلاح المرافق العامة ، فهو دفاع مرفوض لأكثر من سبب ، أولها ما ذكرناه حالا من خطأ الاعتماد على القروض غير الميسرة لتمويل مشروعات لاتساهم مساهمة مباشرة فى زيادة الانتاج ، أو تساهم فيها بمعدل يقل عن فوائد القروض . يضاف الى ذلك ما نلاحظه من أن نصيب المرافق العامة فى اجمالى الاستثمارات فى الفترة ٧١ ـ ١٩٧٥ لم يزد على ٤ ٪[١٢] ، الأمر الذى يؤيده أن حالة

المرافق العامة فى منتصف السبعينات لم تكن فى الواقع أفضل بكثير مما كانت فى بدايتها ، وأن الجزء الأكبر مما أنفق على المرافق العامة فى أعقاب حرب ١٩٧٣ انما وجه الى اعادة تعمير مدن القناة التى فرضتها فى الاساس اعتبارات سياسية أو مصالح اقتصادية ضيقة أكثر مما استوجبتها اعتبارات اعادة بناء الجهاز الانتاجى ، وهى على كل حال أقرب الى الانفاق الاستهلاكى منها الى الاستثمار .

ليس من الغريب إذن أن نجد أن زيادة الديون فى تلك الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥) لم يصحبها ارتفاع ملحوظ فى معدل النمو أو تحسن فى هيكل الانتاج . فمعدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى لم يزد عن ٤,٥ ٪ ، ولم يزد معدل النمو فى الزراعة عن ٢,٤ ٪ وفى الصناعة عن ٤,٣ ٪ وفى الاسكان عن ٢ ٪ . وانما كانت أكبر معدلات النمو (فيما عدا الكهرباء ١٤,٩ ٪) من نصيب النقل والمواصلات والتخزين (١٣,٣ ٪) وقطاع التجارة والمال (٩,٥ ٪) [١٣]. ترتب على هذا أن بدأ اتجاه معاكس للاتجاه الذى ساد فى الستينات نحو تصحيح الهيكل الانتاجى لصالح القطاعات السلعية . فمع بداية السبعينات بدأ نصيب القطاعات السلعية فى التضاؤل ونصيب الخدمات فى التزايد حتى أصبحت صورة الاقتصاد المصرى فى منتصف السبعينات أسوأ مما كانت عليه فى نهاية الخمسينات من حيث التوزيع النسبى للناتج الاجمالى بين القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات .

أما الجريرة الثانية للسياسة الاقتصادية فى النصف الأول من السبعينات فتتمثل فى زيادة الالتجاء الى القروض قصيرة الأجل من البنوك التجارية ذات أسعار الفائدة التى تجاوزت فى بعض الأحيان ١٥ ٪ . وقد زاد هذا الاعتماد على القروض قصيرة الأجل فى أعقاب حرب ١٩٧٣ حتى بلغت نسبة هذا النوع من القروض بما فى ذلك تسهيلات الموردين فى ١٩٧٥ نحو ٣٥ ٪ من اجمالى ديون مصر المدنية . وقد حمل هذا النوع من القروض ميزان المدفوعات أعباء ثقيلة لاتتمثل فقط فى الفوائد الباهظة المستحقة عليها ، ولكن أيضا فى المبالغ المستحقة للتأخر فى سدادها . وقد كان من الممكن تجنب هذا وذاك لو لجأت الحكومة الى كبح جماح الاستيراد ، بما فى ذلك حتى بعض السلع الوسيطة

والرأسمالية ، فى مواجهة الارتفاع المفاجىء فى أسعار الواردات الاستهلاكية الضرورية ، كالقمح والدقيق .

خلاصة تقديرنا إذن للخمس سنوات الأولى من السبعينات هى أن الاقتصاد المصرى لم يجن كثيرا خلالها فى مقابل زيادة التورط فى المديونية ، سواء من حيث رفع معدل النمو ، أو تغيير هيكل الاقتصاد ، وتكاد تنحصر الثار الاقتصادية لهذه الفترة فى بداية اعادة تعمير مدن قناة السويس واعادة فتح القناة وتطهيرها ، واستكمال النقص فى المخزون السلعى من بعض المواد الأولية والوسيطة . أما حرب ١٩٧٣ فقد اعتمد فى تمويلها فى الأساس على الهبات والمنح العربية ومن ثم لايجوز التعلل بها لتبرير زيادة المديونية .

على أنه أيا كانت تحفظاتنا على السياسة الاقتصادية خلال السنوات الخمس الأولى من حكم السادات ، فإن الأخطاء التى ارتكبت خلال النصف الثانى من حكمه كانت أخطر شأنا بكثير وأبهظ ثمنا ، وهى التى تمثل فى رأينا تركة السادات الحقيقية التى ورثها للاقتصاد المصرى من بعده .

هوامش الفصل السابع :

1 – IMF : Arab Republic of Egypt : Recent Economic Developments, June 19, 1984 mimeo. p. 66.

2 – World Debt Tables, 1985, and Ikram, K.: Econmic Management in a Period of Transition, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1980, p. 362.

٣ ـ اكرام ، نفس المرجع ، ص ٣٦٥ .

٤ ـ المرجع السابق ،ص ٢٤٣ ، ٢٤٧ .

5 – World Debt Tables, 1985.

6 – Mabro, R.: The Egyptian Economy, 1952 – 72 Clarendon Press, Oxford, 1974 p. 177.

٧ ـ اكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

٨ ـ المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

٩ ـ البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ، العدد الأول .

١٠ ـ المرجع السابق ، وانظر أيضا أرقاما مفصلة عن تطور الواردات من بعض السلع الكمالية المعمرة خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٨ فى : رمزى زكى : بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٨٥ .

11 – IBRD: Arab Republic of Egypt : Economic Prospects and External Capital Requirements, March 22, 1977 (mimeo.) Statistical Appendix.

١٢ ـ اكرام ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

١٣ ـ البنك الدولى ، المرجع السابق .

الفصل الثامن

ديون السادات فى سنوات الرخاء

فى ١٩٧٥ فوجىء السادات ، أو هكذا قال ، بالوضع الاقتصادى الخطير الذى تمثل فى عجزه عن الوفاء بمبالغ طائلة من القروض قصيرة الأجل . واستخدم السادات حينئذ فى وصف حالة الاقتصاد المصرى أنه « بلغ درجة الصفر » ، وتعلل بأعذار غريبة منها أن أحدا لم يخبره من قبل بخطورة الأمر ، ومنها أن الأرقام التى عرضت عليه كان يظن أنها بالدولارات ثم تبين له فيما بعد أنها بالجنيهات الاسترلينية .(١)

كنا قد رأينا من قبل ، أن الخديو اسماعيل كان قد اكتشف بدوره قبل ذلك بمائة عام (١٨٧٦) أن الخزينة المصرية خاوية وأنه عاجز عن الوفاء بديونه التى ورطه فيها الدائنون الأوربيون خلال الثلاثة عشر عاما السابقة . وكنا قد ذكرنا أن تورط الخديو اسماعيل فى الديون لم يكن مصدره بالضبط ميله الى البذخ والانفاق وانما توفر أموال سائلة فى المصارف الأوربية كانت تبحث عن فرص للاستثمار المجزى فى الخارج ، وأن بذخ اسماعيل وتوسعه فى الانفاق لم يكن السبب بقدار ما كان نتيجة لما تعرض له من ضغوط واغراءات من جانب السماسرة والمرابين زينت له مشروعات باهظة التكاليف وقليلة العائد . ولكننا نعرف أيضا أنه فى أعقاب ١٩٧٣ توفرت للمصارف الأوربية والأمريكية كميات طائلة من الأموال السائلة نتيجة لما سمى باعادة تدوير عوائد النفط فى أعقاب ارتفاع سعره ، وكانت هذه المصارف تبحث بدورها عن مجال لتوظيف هذه الأموال

خارج بلادها . نحن نعرف أيضا أن مجموع ديون مصر قصيرة الأجل فى ١٩٧٠ لم يكن قد تجاوز ١٤٨ مليون دولار فتضاعف نحو ثمانى مرات فى خمس سنوات ليصل الى ١١٦٨ مليون دولار فى ١٩٧٥ (٢) . فإذا تذكرنا أيضا أنه بمجرد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ زينت للسادات مشروعات اعادة تعمير مدن القناة ، وهى ما لم تكن تسمح بالتوسع فيه أحوال مصر الاقتصادية فى ذلك الوقت ، لضآلة مواردها من الصادرات ، وأن اعتراضات بعض المسئولين الاقتصاديين على هذا التوسع فى الانفاق على مشروعات التعمير ، خاصة اذا كان يضطر مصر الى التورط بشدة فى القروض التجارية قصيرة الأجل ، هذه الاعتراضات قوبلت وقتها بالقول بأن الأمر يتعلق « بسياسات عليا » لايسمح بمناقشتها ، إذا تذكرنا كل هذا أصبح من الصعب ألا يثور بقوة احتمال أن يكون التورط فى هذا النوع من الديون فى عهد السادات قد جاء استجابة لنفس النوع من الضغوط والاغراءات التى تعرض لها الخديو اسماعيل من قبل .

كانت النتيجة على أية حال هى أنه فى ١٩٧٥ كان نحو ثلث اجمالى الديون الخارجية المصرية واجب السداد خلال عامين . وأصبحت مصر مطالبة بدفع ٢٠٨٤ مليون دولار فى ١٩٧٥ وحدها سدادا لأصل وفوائد هذه الديون قصيرة الأجل ، أو مايعادل ٧٨ ٪ من حصيلة الصادرات المصرية كلها فى ذلك العام . (٣)

شهدت تلك السنة (١٩٧٥) والسنة التى تلتها ، جولات متعاقبة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد المصريين فى دول الخليج يرجون فيها زيادة حجم المعونات العربية المقدمة لمصر ، مستخدمين كل مايمكن استخدامه من حجج ، من بطولة الجيش المصرى فى حرب أكتوبر ، الى ماقدمته مصر من تضحيات للقضية الفلسطينية ، الى ما تؤديه العمالة المصرية من خدمات لتنمية دول الخليج ، ولكن دون طائل . فقد كان رد حكومات النفط على الدوام أن هذا الذى تقدمه هو أقصى ما نستطيعه ، وأنه حتى لو كان باستطاعتنا تقديم أكثر من ذلك فإنه ليس لدينا ما يضمن أن مصر سوف تحسن استخدام ما تقدمه لها من معونات . كانت هناك أيضا تلميحات الى

مايسود تصرفات الادارة المصرية من فساد وتبديد ، وهى أمور كانت حكومات النفط العربية آخر من يحق له أن يشير اليها . كانث هناك أيضا ردود تعلمتها حكومات النفط من رجال البنك الدولى والمؤسسات الدولية مثل القول بأن تقديم المساعدات لدعم ميزان المدفوعات يساعد على التبديد ، وأن الأفضل هو تقديم مساعدات لتمويل مشروعات بعينها يتفق عليها ، ولكن مصر للأسف لاتتوافر لديها كمية كافية من دراسات الجدوى ، ومن المشروعات كاملة الاعداد تبرر زيادة حجم المساعدات . هكذا نجد أنه فى ظل اشتداد الضائقة الاقتصادية بمصر فى ١٩٧٦ ، انخفضت المعونات التى قدمتها دول النفط العربية لمصر انخفاضا ملحوظا . فانخفض اجمالى المدفوعات الثنائية الميسرة التى دفعتها هذه الدول لمصر من ١٨٧٣ مليون دولار فى ١٩٧٥ الى ١٠٢٨ مليونا فى ١٩٧٦ ، أى بنسبة ٤٥ ٪ ، وانخفضت المدفوعات غير الميسرة لمصر من نفس الدول من ٦٦٨ مليون دولار الى ٢٣٥ مليونا أى بنحو الثلثين بين هذين العامين .(٤)

ليس هناك ، فى رأيى ، إلا تفسير واحد مقبول لهذا الموقف الذى اتخذته حكومات النفط العربية فى هاتين السنتين (٧٥ ، ١٩٧٦) . لقد كان لدى هذه الحكومات بغير شك ما يكفى من الأموال لانتشال مصر من أزمتها ، ففى الوقت الذى كانت تقترض فيه مصر من البنوك التجارية بأسعار فائدة تزيد على ١٥ ٪ ، كانت دول النفط تستثمر فوائضها فى البنوك الأمريكية والأوربية والبنك الدولى بأسعار فائدة تقل عن نصف هذا القدر . وفى الوقت الذى كانت حكومات النفط وشركات الاستثمار فيها تتكلم فيه عن ارتفاع المخاطر السياسية للاستثمار فى مصر ، كانت استثمارات هذه الحكومات والشركات فى الدول الغربية تتعرض لمخاطر حقيقية تتمثل فى التدهور المستمر فى قيمة الدولار وارتفاع معدلات التضخم . لم يكن الأمر إذن فى الحقيقة إلا أن حكومات دول النفط لم تكن قد تلقت بعد ايماءة الموافقة من الولايات المتحدة وهيئات المعونات الدولية بزيادة حجم معوناتها لمصر ، ولم يكن هذا ليتم إلا اذا أظهرت مصر استعدادها نهائيا لقبول توصيات صندوق النقد الدولى ، ولاتخاذ خطوة حاسمة فى اتجاه عقد اتفاقية سلام مع اسرائيل .

كانت مصر ، بنهاية ١٩٧٦ ، قد ذهبت بالفعل شوطا بعيدا نحو قبول كلا المطلبين ، ولكن يبدو أن ما تم حتى ذلك الوقت لم يكن كافيا . كانت مصر قد أصدرت بالفعل قوانين تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار فى مصر ، وخفضت بشدة من القيود على الاستيراد ، وسمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها فى مصر ، وأقامت مناطق اقتصادية حرة ، وضيقت الفجوة بين قيمة الجنيه المصرى الرسمية وقيمته السوقية .. الخ . ومع ذلك كانت ماتزال هناك سياسة الحماية المفروضة لشركات القطاع العام ، وما تقدمه الحكومة من دعم لهذه الشركات ولتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية ، وهو ما كانت الحكومة المصرية تبدى احجاما واضحا عن التخلى عنه .

كذلك فيما يتعلق بقضية اسرائيل . كانت مصر بنهاية ١٩٧٦ قد قطعت أيضا شوطا بعيدا فى الرضوخ للمطالب الاسرائيلية ، ولكن لم يكن ذلك بدوره كافيا .

فمنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بل وحتى أثناءها ، وقبل عبور القوات الاسرائيلية الى غربى القناة ، كانت الحكومة المصرية قد بدأت تعبر عن استعدادها للسلام ، ثم عقدت اتفاقيتين لفك الاشتباك ، ودخلت فى مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع الاسرائيليين . ولكن كانت الحكومة المصرية لاتزال تصر على رفض عقد صلح منفرد مع اسرائيل لاتشترك فيه سوريا والأردن ، ويستبعد الفلسطينيين .

كان هذا هو الوضع إذن فى نهاية ١٩٧٦ ، ولكن بعد اقل من سنة كانت الصورة قد اختلفت تماما ، ففى صباح أحد أيام نوفمبر ١٩٧٧ ، كان المصريون فيه يحتفلون بعيد الأضحى ، استيقظ الناس على خبر زيارة رئيس الجمهورية المصرية للقدس ، ورأوا فى نفس اليوم على شاشة التليفزيون رئيس جمهوريتهم وهو يستعرض حرس الشرف الاسرائيلى ويضع اكليل الزهر على قبر الجندى الاسرائيلى المجهول .

كانت الحكومة السعودية فى مطلع نفس العام قد أعلنت ، بعد احجام ، عن قبولها أن تساهم بنسبة ٤٠ ٪ فى رأس مال « هيئة الخليج لتنمية مصر » ، البالغ قدره ٢ بليون دولار ، وذلك فى أعقاب اعلان مصر قبولها لمشروع صندوق النقد الدولى « لترشيد »

السياسة الاقتصادية . فى يونيه من نفس العام كان قد عقد فى باريس أول اجتماع للمجموعة الاستشارية التى تضم جميع الدول والهيئات المهتمة بتقديم المعونة لمصر ، واستمع الحاضرون لتقرير وزير التخطيط المصرى عن السياسة الاقتصادية المزمع تطبيقها ، وهو تقرير كان قد تم اعداده فى القاهرة بمساعدة خبراء صندوق النقد الدولى ، ومن ثم فقد تلقى التقرير على الفور مباركة دائنى مصر المجتمعين فى باريس .

لايعرف أحد على وجه الدقة ماذا حدث بين نهاية ١٩٧٦ ونوفمبر ١٩٧٧ ، ولكن من الصعب أن نتصور أن هذه الفترة لم تكن فترة عصيبة للحكومة المصرية . كانت هناك بالطبع أحداث يناير ١٩٧٧ التى قام بها الناس يحتجون على زيادة أسعار بعض السلع الضرورية ، والتى قد تكون قد ساهمت الى حد ما فى التخفيف من قسوة خبراء صندوق النقد الدولى أو على الأقل أقنعته بضرورة تأجيل بعض التنازلات،ولكن من الصعب تصور أنه لم تتخذ خلال تلك الفترة بعض أساليب الضغط التى لم تعرف أبعادها بعد ، والتى كانت الظروف الاقتصادية والديون الخارجية المستحقة الدفع من أهم الوسائل المستخدمة فيها ، وربما كان قبول رئيس الجمهورية لزيارة القدس واحدا من الشروط المفروضة عليه من أجل التدخل لانقاذه . على أية حال فإنه قد يذكر ذلك العام (١٩٧٧) على أنه العام الذى أجبرت فيه مصر على تقديم أكبر تنازل فى المجال السياسى منذ زمن طويل ، بينما قد يذكر العام الذىنحن فيه (١٩٨٧) على أنه العام الذى أجبرت فيه مصر على تقديم أكبر تنازل فى الميدان الاقتصادى كما سنبين فيما بعد .

سوف يذكر القارىء ما حدث فى مصر قبل ذلك بمائة عام . ففيما بين ١٨٧٦ و ١٨٧٩ توالت الضغوط على الخديو اسماعيل ليقبل التدخل المباشر فى ادارة الاقتصاد المصرى من جانب الدول الأوربية التى ينتمى اليها الدائنون . وكانت نقطة الضعف لدى الخديو ، كما كانت لدى السادات ، هى عجزه عن الوفاء بمستحقات الديون التى تورط فيها دون موجب فى السنوات القليلة السابقة . وقد أبدى الخديو اسماعيل منذ ١٨٧٦ استعداده لقبول أى اجراء للاصلاح قد تنصح به الحكومتان البريطانية والفرنسية ، فقبل تكوين

« صندوق الدين العام » وتكوين « لجنة التحقيق » للاشراف على مالية الدولة وحصر مواردها وأوجه انفاقها ، كما قبل السادات توصيات « المجموعة الاستشارية » المجتمعة فى باريس . ولكن السادات فيما يبدو كان على استعداد للذهاب الى أبعد مما ذهب اليه الخديو اسماعيل . إذ بينما حاول الخديو مقاومة اشتراك ممثل لبريطانيا وآخر لفرنسا كوزيرين فى مجلس الوزراء المصرى فكلّفه ذلك عرشه فى ١٨٧٩ ، قبل السادات القيام بزيارة القدس فى ١٩٧٧ فاستحق بذلك رضا الأمريكيين والدول الغربية وهيئات المعونة الغربية والدولية .

بقدوم ١٩٧٧ بدا وكأن عقدا كاملا من المتاعب الاقتصادية المتراكمة قد أوشك على الانتهاء ، واذا بالاقتصاد المصرى يبدأ فترة جديدة من الانتعاش الواضح استمرت حتى نهاية عصر السادات . ففى خلال الأربع سنوات الأخيرة من عهد السادات (٧٧ ـ ١٩٨١) بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، بالأسعار الثابتة ، ما بين ٨ ٪ ، ٩ ٪ سنويا ، وهو معدل لم يستطع تحقيقه فى نفس الفترة إلا عدد محدود للغاية من البلاد ، ولم تحققه مصر منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل . فى هذه السنوات الأربع أيضا شهدت مصر زيادة لم تعرف لها مثيلا منذ ذلك الوقت فى موارد العملات الأجنبية ، فضلا عن اتجاه معدل التبادل الدولى لصالحها . فقد زادت ايرادات مصر من صادرات البترول ، التى لم تتجاوز ١٦٢ مليون جنيه فى ١٩٧٧ ، الى مايقرب من عشرة أمثالها ، فبلغت ١,٥ بليون جنيه فى ١٩٨١ ، بفضل الزيادة السريعة فى كل من انتاج وأسعار البترول ، بينما زادت ايرادات مصر من الصادرات غير المنظورة من ٩٩٨ مليون جنيه الى ٤ بليون جنيه فى نفس الفترة ، وهى زيادة ترجع فى الأساس الى الزيادة السريعة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج . كذلك شهد معدل التبادل الدولى تحولا لصالح مصر بنسبة ٨١ ٪ فيما بين ٧٧ و ١٩٨١ ، حيث فاق الارتفاع فى أسعار النفط ، بدرجة ملحوظة ، الارتفاع فى أسعار الورادات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية . وهكذا تضاعفت ايرادات مصر الجارية من العملات الأجنبية نحو أربع مرات خلال أربع سنوات .(٥)

كانت هـذه الظروف المواتيـة هى بلا شـك أنسب الظروف ، ليس فقـط لوضـع حـد لتزايد المديونية الخارجية بل ولاحداث تخفيض كبير فيهـا . ففى الفترة ٧٧ ـ ١٩٨١ كانت قيمة الزيادة فى اجمالى صادرات مصر من السلع والخدمات نحو خمسة بلايين من الجنيهات أو نحو سبعة بلايين من الـدولارات ، وهو مبلغ يسـاوى نحو ٨٧ ٪ من اجمـالى قيمـة ديون الخارجية المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، فى ١٩٧٧ . ولكن الـذى حـدث هو العكس بالضبط ، واذا بمصر تلجأ فى فترة رخاء لم تشهد مثلها طوال سبعين عامـا على الأقل ، الى مزيد من الاستدانة ، واذا بنا نجد الديون المدنية طويلة ومتوسطـة الأجل التى كانت قـد بلغت ٤,٨ بليون دولار فى ١٩٧٥ ، وزادت الى ٨,١ بليون دولار فى ١٩٧٧ ، تزيـد بنسبـة ٧٦ ٪ فى الأربـع سنـوات التـاليــة فتصـل الى ١٤,٣ بليـون دولار فى ١٩٨١ . كيف يمكن تفسير ذلك ، وأى عذر يمكن أن يقدم لتبريره ؟

لقد رأينا حالا أنه لايمكن تفسير ذلـك بضآلـة أو تراخى حصيلـة الصـادرات ، فقـد شهدت صادراتنـا المنظورة وغير المنظورة فى تلـك الفترة رواجـا لم يسبق لـه مثيل . انمـا يكن السبب فيما أصـاب الورادات من السلع والخـدمـات من زيـادة غير معهودة أيضـا . فخـلال الأربـع سنـوات ٧٧ ـ ١٩٨١ زادت واردات مصر السلعيــة من ١,٨ بليـون جنيــه مصرى الى ٦,١ بليون جنيه ، أى بنحو أربعة أمثال .[٦] ترتب علىذلـك أنـه ، على الرغم من الزيادة الكبيرة فى حصيلة الصـادرات ، زاد العجز فى ميزان المعـاملات الجـاريـة من ٨٩٢ مليون جنيه الى ١,٩ بليون ، أى بأكثر من الضعف . على أن هذه الاجـابـة لاتكفى بالطبع ، إذ يهمنا أن نعرف معدلات الزيادة فى مختلف أنواع الواردات . لقد شـاع القول بـأن هـذه الزيـادة فى عجـز ميزان المعـامـلات الجـاريـة فى تلـك الفترة ، ومن ثم زيـادة الالتجاء الى الاقتراض ، انما يرجع فى الأساس الى اطلاق حريـة استيراد السلع الكـماليـة . وهـذا القـول ، وإن كان يشير الى جـزء من الحقيقـة ، فـإنـه لايشير الى السبب الأسـاسى لزيـادة العجز والمـديونيـة . ذلـك أننـا اذا نظرنـا الى توزيع الواردات بين مختلف البنود وجدنا أن ثلاثـة أربـاع الزيـادة فيهـا ، خلال هـذه السنوات الأربع ، يرجع الى زيـادة الواردات السلعية وربعهـا الى الزيـادة فىالواردات من الخـدمـات . أمـا زيـادة الواردات

السلعية ، وقدرها ٤,٣ بليون جنيه ، فيرجع ١٨ ٪ منها الى الزيادة فى واردات القمح والذرة والدقيق . و ٢٣ ٪ للزيادة فى السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة عدا القمح والذرة والدقيق ، ويرجع الباق ، وقدره ٥٩ ٪ الى الزيادة فى واردات السلع الوسيطة والرأسمالية .(٧) أما الزيادة فى واردات الخدمات فيرجع نحو ثلثها الى فوائد الديون ، ويوصف الجزء الأكبر من الباقى فى احصاءات ميزان المدفوعات التى ينشرها البنك الأهلى بأنه « نفقات أخرى » ، فلا يعلم أين ذهب هذا الجزء إلا الله .

نستخلص من ذلك أن زيادة العجز والمديونية خلال الأربع سنوات الأخيرة من عهد السادات ، وإن كان من الممكن القاء جزء من المسئولية عنها على زيادة الاستهلاك فإن الجزء الأكبر يرجع الى زيادة استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية ، وهو مايعكس ارتفاع معدل الاستثمار الى نحو ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى . ولقد كان من الممكن أن يتخذ هذا عذرا للادارة الاقتصادية فى ذلك الوقت لو كانت أوجه الاستثمار التى وجهت اليها الأموال المقترضة من النوع الذى يولد عائدا يزيد على تكلفة الاقتراض . ولكن العكس تماما كان هو الصحيح ، فقد وجه الجزء الأكبر من الاستثمارات فى تلك الفترة الى فروع قليلة الانتاجية وضعيفة العائد ، كالمرافق العامة والخدمات التجارية والمالية ، مما جعل مصر تواجه السنوات التالية بعبء ثقيل من المديونية دون أن يكون فى قدرتها توليد الدخل الكافى للقيام بهذا العبء . ففى خلال السنوات ٧٧ ـ ٨١ / ١٩٨٢ ، كانت القطاعات التى أحرزت أعلى معدلات النمو (فيما عدا قطاع البترول وقناة السويس) هى قطاعات التجارة والمال (١٢,٥ ٪ سنويا) والبناء والتشييد (١١,٣ ٪) والخدمات الحكومية (١٠,٦ ٪) والنقل والمواصلات والتخزين (٨,٣ ٪) بينما لم تنم الصناعة والتعدين (بعد استبعاد البترول) بأكثر من ٦ ٪ ، وتراخى معدل نمو الزراعة (٢,٣ ٪) عن معدل النمو فى السكان . (٨)

لم تقترن إذن تلك الزيادة المذهلة فى المديونية ، خلال عهد السادات ، بأى تصحيح لهيكل الاقتصاد المصرى ، بل صاحبتها زيادة كبيرة فى درجة الاختلال ، سواء فى هيكل

الانتاج أو فى هيكل العمالة . فانخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٥ ٪ فى بداية عهده الى ١٧ ٪ فى نهايته ، بينما ارتفع نصيب الخدمات من ٤٥ ٪ الى ٤٨ ٪ ونصيب البترول الخام من أقل من ١ ٪ الى ١٨ ٪ . كذلك زاد الاختلال فى هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات الذى يضم أكبر نسبة من البطالة المقنعة . إذ بينما ظل نصيب قطاع الصناعة التحويلية فى اجمالى القوة العاملة ثابتا تقريبا عند ١٢ ٪ طوال عهد السادات ، كان الانخفاض فى نصيب الزراعة فى القوة العاملة مساويا تقريبا للزيادة فى نصيب الخدمات ، حيث زاد هذا الأخير بنحو ٥٠ ٪ (من ٣٠ ٪ من اجمالى القوة العاملة الى ٤٥ ٪) .

ولم يقترن توقيع اتفاقية السلام فى ١٩٧٩ بتخفيض الانفاق العسكرى ، بل على العكس زاد هذا الانفاق بشدة فى أعقابها ، وزاد الالتجاء فى تمويله الى القروض الخارجية أيضا ، التى ساهمت فيها الولايات المتحدة بأكبر نصيب ، وبأسعار الفائدة التجارية التى كانت بالغة الارتفاع فى ذلك الوقت . ويذكر تقرير لصندوق النقد الدولى صادر فى ١٩٨٤ أن الانفاق العسكرى زاد بنسبة تتجاوز ٢٠ ٪ سنويا فى أعقاب ١٩٧٩ ، وبلغت نسبة الزيادة فيه فى عام مقتل السادات ٣٢ ٪ .(٩)

لايسع المرء من جديد إلا أن يلاحظ شبها آخر بين تجربة الاقتصاد المصرى فى عهد السادات وبينها فى عهد الخديو اسماعيل . ففى الحالين اقترنت الزيادة الكبيرة فى المديونية بمعدل نمو بالغ الارتفاع فى الدخل القومى ، وبازدهار واضح فى مصادر النقد الأجنبى ، فلم يمنع الرخاء من التورط فى مزيد من الديون فى الوقت الذى كان يجب فيه أن تستخدم الموارد الذاتية الجديدة فى تسديد الديون السابقة . وفى الحالتين وعلى الأخص فى عصر السادات ، استخدم جزء كبير من هذه القروض فى تمويل مشروعات لاتضيف اضافة ملحوظة الى الانتاج ، بما فى ذلك شراء السلاح ، الأمر الذى لابد أن يثير التساؤل مرة أخرى عن نوع النصائح (أو الضغوط) التى كان يتعرض لها الحاكم فى الحالين ، وعن المصالح الخارجية والداخلية التى كانت تجد مصلحتها فى تشجيع الاتجاه نحو الاستدانة ، إما تسهيلا لفرض الارادة فى المستقبل ، أو تصريفاً لمنتجات لاتجد من يشتريها .

هوامش الفصل الثامن :

١ ـ انظر عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية : ٧٤ ـ ١٩٧٩ ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، الجزء الثانى ، ص ١٤٢ ـ ٠٣.

2 – Ikram, K.: Egypt : Economic Management in a Period of Transition, Johns Hopkins University Press, Baltimore 1980, p. 362.

٣ ـ رمزى زكى : « قضية الديون الخارجية » ، فى : جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ،ص ١٩٣ ـ ٠٤.

4 - O.E.C.D.Flows of Resources from OPEC Members to Developing Countries, Paris, 1977, (mimeo.) Statistical Tables.

٥ ـ البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ، العدد الأول ، ص ١٠٥.

٦ ـ نفس المرجع .

٧ ـ حسبت هذه الأرقام والنسب من المرجع السابق .

8 – IMF : Arab Republic of Egypt : Recent Economic Developments, June 19, 1984, (mimeo.), p. 4.

٩ ـ المرجع السابق ، ص ٣٨ .

الفصل التاسع

ديوننا الخارجية فى الثمانينات

مع تغير القيادة السياسية فى ١٩٨١ ظهرت فرصة أخرى لانهاء حالة الارتباك والفوضى فى السياسة الاقتصادية وللمواجهة الجدية لمشكلة الديون الخارجية. ولقد سبق أن ذكرنا أنه ليس من السهل رسم صورة دقيقة لتركة الديون التى ورثها أنور السادات لمصر فى ١٩٨١ ولكننا نستطيع أن نستخلص ، من بين متاهات الأرقام المتشعبة والمتضاربة ، الصورة التالية التى يمكن أن نعتبرها قريبة جدا من الحقيقة .

كان اجمالى ديون مصر الخارجية ، العامة المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، عند وفاة السادات ١٤,٣ بليون دولار ، وهى الديون المستحقة على الحكومة المصرية أو المضمونة من جانبها والمسحوبة بالفعل . وكانت الديون العامة المدنية قصيرة الأجل ٦,٨ بليون دولار ، وديون القطاع الخاص نحو نصف بليون دولار . كانت الحكومة مدينة أيضا بديون عسكرية تبلغ نحو خمسة بلايين دولار للولايات المتحدة وسائر دول العالم الغربى ، ونحو ثلاثة بلايين للاتحاد السوفيتى وبقية الكتلة الشرقية ، كان اجمالى ديون مصر إذن عند وفاة السادات المدنية والعسكرية ، العامة والخاصة ، طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ، نحو ثلاثين بليونا من الدولارات .[١] كان هذا المبلغ يمثل نحو ١٤١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨١ بالمقارنة بنسبة ٤٣ ٪ عند بداية تولى السادات الحكم . وكان على مصر فى ١٩٨١ أن تدفع لخدمة ديونها المدنية وحدها ٢,٩ بليون دولار (١,٣

بليون كأقساط و ١,٦ بليون كفوائد) أو ما يمثل ٢٨ ٪ من جملة ايراداتها من العملات الأجنبية ، وهو ما يساوى تقريبا معدل خدمة الديون عند بداية عهد السادات ، مع هذا الفارق الهام : وهو أن مصر فى ١٩٨١ كانت تتدفق عليها من الايرادات من العملات الأجنبية ما لم تكن تحلم به فى ١٩٧٠ ، إذ كان مجموع قيمة ايراداتها من صادرات السلع والخدمات فى ١٩٨١ أكثر من عشرة أمثال ما كانت عليه فى ١٩٧٠ .

كان الشعور فى أعقاب مقتل السادات ، عاما وملحا بالحاجة الى اعادة النظر فى السياسة الاقتصادية برمتها ، والى ادخال اصلاحات جوهرية عليها ، ولكن كان من المقدر لأية محاولة للاصلاح أن تجرى فى ظروف خارجية غاية فى الصعوبة . فقد اقترنت نهاية عصر السادات بظروف جديدة بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على تدفق ايرادات البترول وتزايد تحويلات العاملين بالخارج وايرادات قناة السويس والسياحة قد ولت . ففى السنوات الأربع التالية لمقتل السادات (٨٢/٨١ ـ ٨٥ / ١٩٨٦) انخفضت ايرادات البترول بنسبة ٣٦ ٪ ، وأصاب الركود مصادر الدخل الثلاثة الأخرى ، التى تعتمد بدورها ، بدرجات متفاوتة ، على أسعار البترول ، بينما ظل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة ثابتا تقريبا عند زهاء بليون دولار سنويا . فى نفس الوقت لم يسمح استمرار الركود فى أسواق التصدير الرئيسية بحدوث زيادة ملموسة فى الصادرات المصرية من السلع التقليدية ، ومن ثم لم تزد قيمة الصادرات من السلع الأولية (عدا البترول) بأكثر من ٤ ٪ سنويا ، ولم تزد صادرات غزل القطن والمنسوجات التى تمثل أهم بند فى صادرات مصر المصنعة ، وإن كانت لاتشكل الا نسبة ضئيلة للغاية من الصادرات الكلية ، بأكثر من ٨ ٪ سنويا ، ومن ثم انخفضت القيمة الكلية لصادرات السلع والخدمات فى ٨٥ / ١٩٨٦ بنسبة ١١ ٪ بالمقارنة بقيمتها فى ٨١ / ١٩٨٢ .

فى نفس الوقت كان على مصر بالطبع أن تستمر فى دفع فوائد متزايدة على ديونها السابقة ، حيث ارتفعت قيمة الفوائد السنوية المستحقة الدفع من ١,٤ بليون دولار فى ٨١ / ١٩٨٢ الى ١,٧ بليونا فى ٨٥ / ١٩٨٦ .

كان قد ولى أيضا عهد الهبات والمنح القادمة من الدول العربية ، التى توقفت معونتها بتوقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل فى ١٩٧٩ . ولم تكن الهبات والمنح تشكل نسبة كبيرة من معونات الدول الغربية ، ولم تطرأ عليها زيادة تذكر خلال الثمانينات اللهم إلا بتحويل المعونات العسكرية الأمريكية الى هبات لا ترد ابتداء من ١٩٨٥ ، دون أن ينطبق ذلك على القروض العسكرية المعقودة قبل ١٩٨٥ .

كان من الواضح أن الاختيارات السهلة نسبيا ، التى كانت متاحة فى الخمس سنوات الأخيرة من عهد السادات ، حينما كانت تتدفق العملات الأجنبية على مصر بلا حساب ، لم تعد متاحة فى بداية عهد مبارك ، وأن محاولة اجراء تخفيض كبير فى المديونية أو على الأقل عدم التورط فى مزيد منها كان يتطلب تخفيضا كبيرا فى الواردات ، حتى من بعض السلع الأقل كمالية ، وبما فى ذلك الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، مما يتطلب بدوره التضحية بارتفاع معدل النمو ، فضلا عن تخفيض حجم الانفاق العسكرى بما يخفف من عبء ميزان المدفوعات ، مع امكانية تعويض كل ذلك باجراءات جادة لإعادة توزيع الدخل وترشيد توزيع الاستثمارات . كان هذا الحل ، حتى مع ما يتسم به من بعض القسوة ، يمثل فى رأينا الحل الحكيم الوحيد ، إذ كان البديل لذلك لايعنى إلا تأجيل المتاعب الى فترة لاحقة ، بل وزيادة الأعباء فى المستقبل ، متمثلة فى خدمة ما يعقد من قروض جديدة . كان هذا أيضا هو الحل الذى اتجهت الى الأخذ به صفوة الاقتصاديين المصريين فى المؤتمر الذى دعا اليه الرئيس مبارك فى فبراير ١٩٨٢ ، عقب توليته الرئاسة بشهور قليلة ، وكان هو الذى يتردد فى مؤتمرات الاقتصاديين المصريين السنوية فى أواخر عهد السادات وأوائل عهد مبارك .

ولكن الذى حدث هو أن الادارة الاقتصادية تبنت الاختيار الآخر الأكثر سهولة فى المدى القصير ، والمؤذن بمتاعب لاحد لها فى المدى الطويل ، والذى يعتبر فى سماته الأساسية ، استمرارا للسياسة الاقتصادية السابقة على ١٩٨١ ، وهو تبنى معدل مرتفع للاستثمارات ، خاصة فى المرافق العامة ، وعدم اخضاع الواردات أو الانفاق العسكرى

لدرجة عالية من التقييد ، مع الاستمرار فى الاعتماد على القروض الخارجية فى تمويل العجز بين الموارد والمتطلبات .

كان من الواضح منذ تدشين ما سمى بالخطة الخمسية الأولى (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) أن ليس من بين أولوياتها تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى . فعلى الرغم من تبنى الخطة فى مقدمتها شعار « الاعتماد على الذات » ، استهدفت الخطة أيضا زيادة المديونية الخارجية المدنية من ١٣ بليون جنيه فى ٨١ / ١٩٨٢ ، طبقا لأرقامها ، الى ١٦,٢ بليون فى ٨٦ / ١٩٨٧[٢] ، أى زيادة المديونية المدنية بنحو الربع فى خمس سنوات ، وذلك من أجل تمويل استثمارات مستهدفة تبلغ ٢٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وتحقيق معدل نمو ٨,١ ٪ سنويا . لم يكن يتوقع بالطبع فى مطلع ١٩٨٢ ، أن تنخفض أسعار البترول ، ويصيب الركود تحويلات المصريين العاملين بالخارج وايرادات السياحة وقناة السويس على النحو الذى حدث منذ السنة الثانية للخطة ، ولكن كان يكفى فى اعتقادنا ما وصلت اليه حال المديونية فى ١٩٨١ ،وما بدأت تلقيه من أعباء ثقيلة على ميزان المدفوعات ، لأن يتبنى المخطط معدلا للنمو أقل طموحا ، ومعدلا أقل للاستثمار ، بما يتطلبه ذلك من تخفيض الواردات ، بغية التخلص التدريجى من المديونية ، وتعويض هذا الانخفاض فى معدل النمو بالتركيز على ترشيد الاستثمار واعادة توزيع الدخل . بل إن الذى حدث هو أن واضعى السياسة الاقتصادية لم يستجيبوا استجابة كافية للتغيرات التى بدأت تطرأ على موارد مصر من العملات الأجنبية مع توالى سنوات الخطة . فعلى الرغم مما تم بالفعل من تخفيض معدل الزيادة فى الواردات السلعية تخفيضا كبيرا عما كان عليه فى عهد السادات ، عجز هذا التخفيض عن ملاحقة الانخفاض فى الصادرات ، ومن ثم استمر العجز فى ميزان المعاملات الجارية فى الزيادة ، فارتفع من ١,٧ بليون دولار فى ٨١ / ٨٢ الى ٣,٥ بليون فى ٨٥ / ٨٦ ، الأمر الذى حتم ، مع ضآلة الهبات والمنح وثبات حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، الالتجاء الى مزيد من الاستدانة ، واذا بالاقتصاد المصرى فى منتصف ١٩٨٦ ، بعد أربع سنوات من بداية

الخطة ، ينوء بعبء من المديونية الخارجية أثقل بكثير مما تركه السادات ، ومما تصوره واضعو الخطة فى ١٩٨٢ .

ففى ٣٠ يونيه ١٩٨٦ ، بلغت قيمة الديون الخارجية العامة المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، ٢٤,٣ بليون دولار ، بزيادة قدرها عشرة بلايين (أو ٧٠ ٪) عما كانت فى ٣٠ يونيه ١٩٨١ ، كما ارتفعت ديون القطاع الخاص بنحو خمسة أمثال (من نحو نصف بليون دولار فى ٨١ الى ٢,٧ بليون فى ١٩٨٦) . خلال هذه الفترة مالت الديون المدنية العامة قصيرة الأجل الى الانخفاض (من ٦,٨ بليون دولار فى ٨١ الى نحو ٦ بليون فى ١٩٨٦) وبقيت الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ثابتة عند ثلاثة بلايين دولار ، ولكن زادت الديون العسكرية للولايات المتحدة وبقية الدول الغربية من نحو خمسة بلايين دولار فى ١٩٨١ الى مابين ٨ ـ ٩ بلايين دولار فى ١٩٨٦ (٣) . طبقا لهذه التقديرات يكون اجمالى ديون مصر الخارجية ، المدنية والعسكرية ، قد زاد من نحو ٣٠ بليون دولار فى منتصف ١٩٨١ الى نحو ٤٥ بليون دولار فى منتصف ١٩٨٦ أى بزيادة قدرها ٥٠ ٪ فى خمس سنوات أو ضعف النسبة التى استهدفتها الخطة ، مع مراعاة أن هذا الرقم الأخير (٤٥ بليون) لايشمل تسهيلات الموردين التى قدرتها بعض المصادر بنحو ثمانية بلايين دولار فى منتصف ١٩٨٦ . (٤)

إن هناك الكثير من الأعذار التى يمكن أن تقدم ، وتقدم بالفعل ، لتبرير زيادة بهذا الحجم فى المديونية خلال الثانينات . فمن الممكن أولا المقارنة بين تطور المديونية فى الخمس سنوات الأولى من الثانينات وتطورها فى السنوات الأخيرة من حكم السادات على نحو يظهر الثانينات فى ثوب ناصع للغاية . إذ فلنقارن زيادة بنسبة ٤٤ ٪ خلال الخمس سنوات (٨١ ـ ١٩٨٦) فى اجمالى المديونية الخارجية المدنية (من ٢١,١ بليون دولار الى ٣٠,٣ بليون) بتضاعف ديون السادات المدنية أكثر من ثلاث مرات فى الست سنوات الأخيرة من حكمه (من ٦,٣ بليون دولار فى ١٩٧٥ الى ٢١,١ بليون فى ١٩٨١) . وهناك ثانيا اختلاف الظروف الخارجية اختلافا شاسعا ، حيث تضاعفت ديون السادات بهذا القدر فى سنوات بالغة الرخاء ، بينما استدانت مصر فى الثانينات فى ظل انخفاض أسعار

البترول وركود المصادر الأساسية الأخرى للنقد الأجنبي . بل ان من الصحيح أيضا أن جزءا لايستهان به من القروض التى سحبتها مصر خلال الثانينات كان قد تم التعاقد عليه بالفعل أيام السادات . ويقدّر وزير التخطيط الحالى هذا الجزء بنحو ثلثى الزيادة فى ديون مصر الخارجية المدنية خلال الفترة (٨١ ـ ١٩٨٦).(٥) يمكننا أيضا أن نضيف أن الاعتذار الذى تعودنا سماعه لتبرير ديون السبعينات ، وهو حاجة المرافق العامة لمبالغ طائلة للنهوض بها مما تردت اليه ، انما يصلح لتبرير قروض الثانينات بدرجة أكبر بكثير مما يصلح لتبرير قروض السادات . فالتحسن الملحوظ فى حالة المرافق العامة ، وخاصة فىقطاع النقل والمواصلات ، وفى مياه الشرب والصرف الصحى ، انما يرجع فى الأساس الى قروض تم سحبها فى الثانينات وليس قبل ذلك .

كل هذا صحيح ، وانما يكمن اعتراضنا الأساسى على السياسة الاقتصادية لهذه الفترة فى أمرين :

الاعتراض الأول : هو أن التورط فى الاقتراض لتمويل مشروعات المرافق العامة فى ظل اهمال واضح للقطاعات السلعية التى يمكنها وحدها أن تولد القدرة على خدمة هذه القروض فى المستقبل ، كان يعكس استمرارا لنفس سياسة السبعينات التى تقوم على تبنى أسهل الحلول فى المدىالقصير مع تجاهل أثرها المدمر على الاقتصاد فى المدى الطويل . كانت هذه السياسة تعكس توجها آخر أكثر عمقا للسياسة الاقتصادية فى الثانينات والسبعينات معا ، ويتعلق بموقفها من دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص . فقد قامت فلسفة الانفتاح الاقتصادى منذ تدشينها فى ١٩٧٤ ، ولازالت مستمرة دون انقطاع حتى اليوم ، على تقليص مسئولية القطاع العام وتركيز توسعاته على مشروعات المرافق العامة ، على افتراض أن يقوم القطاع الخاص بنصيب متزايد من استثمارات الزراعة والصناعة . هذه النظرة الى توزيع مسئوليات التنمية ما كانت لتحدث بالضرورة ضررا لمعدلات التنمية فى المدى الطويل ، لو كان القطاع الخاص قد قام فعلا بالدور المنوط به فى تنمية القطاعات السلعية . ولكن هذا لم يحدث خلال السبعينات ، وتفاقم الاختلال

لصالح قطاعات الخدمات وعلى حساب الزراعة والصناعة ، كما سبق أن رأينا ، سواء من حيث نصيب هذه القطاعات فى الناتج القومى أو فى خلق فرص العمالة . وقد اعترفت وثيقة خطة التنمية (٨٢ / ٨٣ ـ ٨٦ / ١٩٨٧) بهذا صراحة ، وجعلت من بين أهدافها تصحيحه (٦) . ولكن نفس النمط من التنمية استمر خلال سنوات الخطة . ففى الوقت الذى أقبلت فيه الحكومة على الاقتراض لتمويل مشروعات المرافق العامة ، تراخت جهود القطاع الخاص ، المحلى والأجنبى ، فى الاستثمار فى القطاعات السلعية ، وأقبلت بدورها على الاستثمار فى قطاعات التجارة والمال والإسكان ، وفى مشروعات ضئيلة الأثر فى زيادة القدرة على التصدير ، وشديدة الاعتماد على الاستيراد . بل أن مقارنة توزيع الاستثمارات المنفذة بالفعل خلال السنوات الثلاث الأولى من سنوات الخطة (٨٢ / ٨٣ ـ ٨٦ / ١٩٨٧) ، وهى السنوات التى تتوفر لدينا أرقامها وقت الكتابة ، بتوزيع الاستثمارات فى السنوات الخمس السابقة عليها (٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١) لاتظهر أى تقدم فى هذا الصدد ، إذ بلغ نصيب القطاعات السلعية فى اجمالى الاستثمارات المنفذة ٤٩ ٪ فى الثلاث سنوات المذكورة (٧) . و ٤٩,٣ ٪ فى الخمس سنوات السابقة عليها(٨) . ترتب على ذلك بالطبع استمرار الاختلال فى الجهاز الانتاجى لصالح قطاعات الخدمات وهو مايحمل مغزى هاما فيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية . إذ بينما انهمكت الحكومة فى الاقتراض لتمويل مشروعات ليس من شأنها توليد عائد كاف من العملات الأجنبية يمكنها به خدمة قروضها ، لم يعوض القطاع الخاص هذا العجز بتوليد دخل كاف من الصادرات ، بل شكلت الاستثمارات الأجنبية الخاصة عبئا متزايدا على ميزان المعاملات الجارية ، بما تولده من طلب على الواردات ، وما تحوله من أرباح للخارج ، وأهم من ذلك ما تسرب من خلال فروع البنوك الأجنبية من مدخرات المصريين بالعملات الأجنبية .

لقد وصفنا هذا التوجه العام نحو تركيز الحكومة على الاستثمارات فى مشروعات المرافق العامة بالاعتماد على القروض الأجنبية ، وصفناه بأنه كان أسهل الحلول فى المدى القصير لأنه كان فى الواقع يعفى الحكومة من الأعباء السياسية التى يفرضها الحل البديل وهو تعبئة أقصى قدر من الموارد الذاتية من القادرين على الدفع ، ولأنه كان يعفيها

كذلك من محاولة مقاومة الاغراء الذى يمارسه المقرضون لتمويل مشروعات بعينها ، قد لاتحتل أولوية خاصة فى نظر المخطط ولكنها تجلب للمقرض نفسه مغانم محققة . هذه المغانم لاتتمثل فقط ، ولا أساسا ، فى خدمة القروض بل فيا تتيحه القروض للمقرض من تصريف منتجات يعجز عن تصريفها بعائد عجز . بل إن هذا التوجه كان يعفى الحكومة أيضا من محاولة مقاومة الضغوط التى تمارسها الدول المقرضة نفسها فى سبيل استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تترك مشروعات الاستثمار ، خارج نطاق المرافق العامة ، مفتوحة للاستثمار الخاص .

إن القول بأن جزءا لايستهان به مما اقترضته مصر خلال السبعينات والثانينات كان بضغط واغراء المقرضين وتحقيقا لمصلحتهم ، لاهو من قبيل التخيل ولا هو يصف ظاهرة جديدة لم تعهدها مصر من قبل . فقد سبق أن رأينا كيف كان الجزء الأكبر من ديون اسماعيل ، من هذا النوع ، والمسئولون الرسميون أنفسهم يضطرون فى بعض الأحيان للاعتراف به صراحة . ففى حديث قريب العهد لوزير التخطيط الحالى ، الذى تسلم مسئولية التخطيط فى مصر منذ بداية الثانينات ، تحدث الوزير عما تعرضت له مصر فى السبعينات من « اغراء وتوجيه للاستدانة » من جانب الدول الصناعية بسبب « زيادة الفائض المالى لديها » .(٩) ولانرى من جانبنا سببا للاعتقاد بأن نفس « الاغراء والتوجيه للاستدانة » اللذين مورسا فى السبعينات لم يمارسا أيضا خلال النصف الأول من الثانينات . قد يكون الأمر قد اختلف بالفعل عما كان عليه فى السبعينات من حيث مدى توفر الأموال السائلة لدى الدول المقرضة ، ولكن المصالح الأخرى التى يحققها الاقراض للمقرض استمرت قائمة بطبيعة الحال ، خاصة مع استمرار الكساد الاقتصادى فى الدول الصناعية ، وهى المصالح المتمثلة فى تصريف سلع وخدمات يصعب تصريفها بعائد مجز .

من الأمثلة الصارخة لذلك ما يذكره تقرير صادر عن الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر عن مشروع الصرف الصحى لمدينة الاسكندرية ، ومشروع تطوير ميناء السويس اللذين مولا بقروض أمريكية ، وذهب٥٩,٥ ٪ من حصيلة القرض الأول و ٤٣,٣ ٪ من

حصيلة القرض الثانى مقابل أتعاب المكاتب الاستشارية الأجنبية التى قامت باعداد الدراسات الخاصة بالمشروعين ، وما يذكره نفس التقرير من أن نفقات شحن بعض السلع التى تشتريها مصر من الولايات المتحدة بحصيلة بعض القروض الأمريكيـة ، وتشترط اتفاقية القرض شحنها على سفن أمريكية تبلغ فى بعض الأحيان أربعة أضعاف الأسعار السائدة للشحن ، وأن وزارة الصناعة المصرية أخطرت الجهاز المركزى للمحاسبات بخطاب مؤرخ ١٢ / ٢ / ١٩٨٥ ، بأن أسعار بعض السلع الأمريكية التى تمولها قروض أمريكية تبلغ فى بعض الأحيان ضعفى الأسعار المتاحة لمصر من دول أخرى . (١٠)

على أن أكبر مغنم يتحقق للمقرضين ، هو بالطبع الذى يأتى من الاقراض العسكرى ، وهذا يقودنا الى الوجه الثانى للاعتراض على توجه السياسة العامة فى النصف الأول من الثانينات . إن ديون مصر العسكرية قد زادت ، كما رأينا بنحو ٨٠ ٪ فى خمس سنوات (من نحو خمسة ملايين فى ١٩٨١ الى ٨ ـ ٩ بلايين فى ١٩٨٦) . وقد بدأت الزيادة الكبيرة فى الديون العسكرية فى ١٩٧٩ ، مع بداية الاقتراض لأغراض عسكرية من الولايات المتحدة فى أعقاب اتفاقية « السلام » بقرض قدره ١,٥ بليون دولار . ثم تزايد الاقتراض العسكرى باطراد حتى بلغت ديوننا العسكرية للولايات المتحدة ٤,٥ بليون دولار فى مطلع ١٩٨٥ ، حينما أصبحت المعونات العسكرية الأمريكية منذ ذلك الوقت منحا لاترد . ولكن ما كان قد تم اقتراضه اقترن بشروط بالغة القسوة استمرت فى ارهاق كاهل ميزان المدفوعات المصرى ولاتزال . فقد بلغ سعر الفائدة الذى قدمت هذه القروض العسكرية بمقتضاه ١٢ ٪ فى المتوسط ، الأمر الذى كلف ميزان المدفوعات فى ٨١ / ١٩٨٢ ، كفوائد على الديون العسكرية وحدها ، ١٧٣ مليون دولار ، ارتفعت الى ٤٦٣ مليونا فى ٨٤ / ١٩٨٥ أو ما يمثل ١٣ ٪ من اجمالى خدمة الديون الخارجية فى تلك السنة . ويتوقع أن تصل خدمة هذه الديون العسكرية الى قمتها فى ١٩٩٤ ، حين تبلغ ٧٠٠ مليون دولار . اقترنت هذه القروض العسكرية أيضا بعقوبات على التأخير فى سدادها تتمثل فى اضافة أربع نقاط مئوية الى سعر الفائدة المتفق عليه (فيصبح سعر الفائدة ١٦ ٪ بدلا من ١٢ ٪) على كل مبلغ يتأخر سداده لمدة ستين يوما

أو أكثر . وقد بدأت مصر بالفعل فى التأخر فى سداد هذه الديون فى ١٩٨٤ ، ثم لم تستطع أن تدفع فى السنة التالية أكثر من ٣٨ ٪ من المستحق دفعه منها . وقد قدر بنك التمويل الفيدرالى (الأمريكى) حجم المتأخرات من هذه الديون فى يوليه ١٩٨٦ بمبلغ ٥٢٧ مليون دولار .(١١)

لقد ذكرنا وجهين أساسيين للاعتراض على سياسة الاقتراض فى الثمانينات ، يشترك فى تحمل المسئولية عنهما المقرض والمقترض معا . فكل من الاغراء والضغط يحتاج الى طرفين ، ذلك الذى يمارس الاغراء أو الضغط وذلك الذى يخضع لهما . إن من الممكن بالطبع القول بأنه لم يكن هناك مفر أمام الطرف الأضعف من الخضوع وقبول ما يفرض عليه من شروط ، ولكن الحكم فيما اذا كان هذا من شأنه أن يعفى الطرف الأضعف من المسئولية يثير من القضايا السياسية والأخلاقية ما يخرج عن نطاق بحثنا .

يهمنا هنا أن نبين ما آل اليه هيكل المديونية الخارجية لمصر فى منتصف ١٩٨٦ ، وما اتسم به من اختلال واضح لصالح الكتلة الغربية ، بعد أن كان هذا الهيكل يتسم بدرجة عالية من التوازن بين الكتلتين فى ١٩٧٠ . ففى آخر يونيو ١٩٨٦ كان التوزيع النسبى لاجمالى قروض مصر العامة المدنية ، الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل (٣٠ بليون دولار) على النحو التالى : ٢٥ ٪ للولايات المتحدة ، ٣٣,٣ ٪ لبقية الدول الغربية واليابان واستراليا ، ٩,٥ ٪ لمجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ٢١ ٪ لدول ومؤسسات عربية ، ٣ ٪ للكتلة الشرقية . (١٢) وهكذا اقترن التحول فى السياسة الاقتصادية والخارجية لمصر منذ بداية السبعينات بارتفاع نصيب الدول والمؤسسات الغربية والمنظمات الدولية السائرة فى ركابها من ٤٦ ٪ من ديون مصر المدنية فى نهاية ١٩٧١ الى ٦٨ ٪ فى منتصف ١٩٨٦ ، وارتفع نصيب البلاد العربية من نحو ١١ ٪ الى ٢١ ٪ ، بينما انخفض نصيب الكتلة الشرقية من ٤٣ ٪ الى ٣ ٪ خلال نفس الفترة .

هوامش الفصل التاسع :

١ - اعتمدنا فى الوصول الى هذه التقديرات على عدة مصادر منها : تقرير غير منشور لصندوق النقد الدولى بعنوان :

Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, June 19, 1984.

ورمزى زكى : بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٠٧ .

وكذلك **Middle East Economic Survey, March 30, 1987, p. 3; Butter, D.: Debt and Egypt's Financial Policies,**

وهو بحث مقدم لندوة عقدت فى كلية الدراسات الشرقية بجامعة لندن فى ١٨ / ٥ / ١٩٨٧ تحت عنوان :

Politics and the Economy in Egypt under Mubarak.

٢ - وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) ، الجزء الأول ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .

٣ - انظر مقال **Butter** الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ٢ ، وتقريرى السفارة الأمريكية بالقاهرة عن الاقتصاد المصرى بعنوان : **Economic Trends Report** فى يونية وديسمبر ١٩٨٦ .

٤ - تقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٢٤ - ٢٥ .

٥ - انظر حديث الدكتور كمال الجنزورى لمجلة المصور (١٩٨٧/٧/٣)، ص ٢٢ .

٦ - وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٩ - ٢٠ ، ٣٦ .

٧ - حسبت هذه النسبة من الأرقام الواردة فى : البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، العدد ١ ، ١٩٨٥ ، ص ٧٥ .

٨ - وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

٩ - مجلة المصور ، العدد سالف الذكر ، ص ٢٠ .

١٠ - الجهاز المركزى للمحاسبات : تقرير عن المديونية الخارجية لمصر فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٤ والسياسات المؤثرة عليها ، (بدون تاريخ) ، غير منشور ، ص ٧ .

١١ - من مذكرة أمريكية رسمية غير منشورة .

١٢ - حسبت من بحث **Butter** ، الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ٢ .

الفصل العاشر

ديون مصر الخارجية : الماضى والمستقبل

فى ١٩٨٦ تعرض الاقتصاد المصرى لصدمة عنيفة أظهرت بجلاء جوانب الضعف فى بنيان مصر الاقتصادى برمته ، وألقت مزيدا من الضوء على أخطاء تراكمت خلال أكثر من عقد كامل ، وكأن مصر قد طولبت فجأة بأن تسدد حسابا دأبت على تأجيل دفعه عاما بعد عام .

هذه الصدمة كانت بالطبع هى الانخفاض الحاد فى أسعار البترول . كان العجز المزمن فى ميزان المعاملات الجارية قد أخذ فى التزايد بسرعة منذ بداية سنوات الخطة (٨٢ / ١٩٨٣) ، ولكن مع الهبوط الشديد فى أسعار البترول فى أوائل ١٩٨٦ أصبح من المؤكد أن هذا العجز خلال السنة الأخيرة من الخطة (٨٦ /١٩٨٧) سوف يصل الى أبعاد خطيرة من شأنها أن تفرض أعباء اقتصادية لم تواجهها مصر منذ عشرة أعوام على الأقل ، منذ أن أعيد فتح قناة السويس وبدأ تدفق ايرادات البترول ، وينتكس معها معدل النمو أيا كانت السياسة الاقتصادية التى يمكن أن تتبع . [1] فقد أصبح من المؤكد أن ايرادات البترول سوف تنخفض بما لايقل عن ٥٠ ٪ خلال العام ، وأن تحويلات المصريين العاملين بالخارج سوف تنخفض بدورها نتيجة الانخفاض الشديد فى ايرادات دول البترول المضيفة ، وأن الاتجاه الذى كان قد بدأ بالفعل لعودة أعداد لايستهان بها من المصريين العاملين فى هذه الدول سوف يزداد قوة ، الأمر الذى يخلق تهديدا جديدا لسوق العمالة فى

مصر التى كانت عاجزة ، حتى قبل ذلك ، عن توفير فرص العمالة بالمعدل المطلوب . أما المصدران الهامان الآخران للنقد الأجنبى ، وهما قناة السويس والسياحة ، فقد أصابها الضعف بدورهما ، الأول بسبب كساد سوق البترول نفسه ، والثانية بسبب ما اقترنت به ١٩٨٦ والسنة السابقة عليها من أحداث سياسة عنيفة أثرت على معدل تدفق السياحة فى مصر .

زاد الطين بلة أن سنة ٨٥ / ١٩٨٦ اقترنت أيضا بحلول موعد سداد بعض الأقساط لديون سابقة ، زادت بشدة من عبء خدمة الدين فى تلك السنة عن السنوات السابقة عليها . فطبقا لتقدير صندوق النقد الدولى ، كان المستحق على مصر دفعه فى تلك السنة لخدمة الديون لا أقل من ٥,٥ بليون دولار (٢,٩ بليون سدادا لأصل الدين و ٢,٦ بليون فوائد)[٢] وهو ما لايقل كثيرا عن ضعفى خدمة الديون فى ١٩٨١ ، ويمثل أكثر من ٥٠ ٪ من كل ايرادات مصر من العملات الأجنبية من صادرات السلع والخدمات فى تلك السنة ، أى أنه يلتهم وحده كل ايرادات مصر من البترول وقناة السويس والسياحة جميعا بالاضافة الى نحو ثلث تحويلات المصريين العاملين بالخارج . بينما كان ماعلى مصر دفعه فى تلك السنة من الفوائد وحدها يفوق كل ما تلقته خلالها من الولايات المتحدة من قروض ومنح ، مدنية وعسكرية .

لم تكن مصر قادرة بالطبع على الوفاء بهذا المبلغ . كانت مصر قد توقفت بالفعل منذ عدة سنوات عن الوفاء ببعض التزاماتها لدائنيها . ففى أعقاب مؤتمر بغداد فى مارس ١٩٧٩ ، الذى شجب اتفاقية كامب دافيد ، أصدرت الحكومة المصرية قرارا بالتوقف عن خدمة ديونها المستحقة للدول المشاركة فى ذلك المؤتمر ، وكان هذا القرار يتعلق بديون قيمتها نحو أربعة بلايين دولار ، وترتب عليه أن توقفت مصر منذ ذلك الوقت عن خدمة ديونها للبلاد العربية بما فى ذلك ديونها لما سمى « بهيئة الخليج لتنمية مصر » التى تكونت فى ١٩٧٦ . كذلك توقفت مصر عن خدمة ديونها العسكرية للاتحاد السوفيتى فى ١٩٨٠ بعد ادانة السوفيت لاتفاقية كامب دافيد ، ولا تقوم بخدمة ديونها المستحقة لايران . بالاضافة الى ذلك بدأت مصر فى التأخر فى خدمة ديونها لعدد من الدول

الغربية حتى بلغ حجم المتأخرات فى السداد أكثر من بليون دولار فى ٨٤ / ١٩٨٥ ويقدر البعض أن هذه المتأخرات قد وصلت الى ٢ بليون فى ٨٥ / ١٩٨٦ . (٢)

من الممكن النظر الى حالة المديونية الخارجية لمصر كما بدت فى ١٩٨٦ ، وما آل اليه الوضع الاقتصادى بوجه عام فى ذلك الوقت ، من أكثر من زاوية ، كلها صحيح . فمن الممكن القول ، من ناحية ، بأن التركة الثقيلة التى خلفها السادات للاقتصاد المصرى فى ١٩٨١ ، وتتمثل أساسا فى أعباء ثقيلة من الديون مع بنيان اقتصادى شديد الاختلال بدرجة يعجز معها عن خدمتها ، لم يكن من الممكن التخفيف منها خلال الخمس سنوات الأولى من عهد الرئيس مبارك ، بسبب تضافر مجموعة من العوامل الخارجية غير المواتية وانقضاء الرواج الذى اتسمت به سنوات السادات الأخيرة ، وذلك حتى لو كانت الادارة الاقتصادية قد أدخلت اصلاحات جذرية على السياسة الاقتصادية المتبعة ، إذ أن هذه الاصلاحات ، حتى لو كانت قد طبقت بالفعل ، ما كانت لتحدث أثرها بسرعة ، ومن ثم ما كانت لتنقذ مصر مما آلت اليه فى ١٩٨٦ .

ومن الممكن القول ، من ناحية أخرى ، بأن الوضع الذى آل اليه الاقتصاد المصرى فى ١٩٨٦ ، كان فى الأساس نتيجة لفشل وأخطاء السياسة الاقتصادية المطبقة منذ ١٩٧٤ ، والتى استمرت ملامحها الرئيسية كما هى حتى ١٩٨٦ . إن من الممكن اطلاق وصف « الانفتاح الاقتصادى » للدلالة على الملامح الرئيسية لهذه السياسة ، ولكن هذا وحده لايكفى للدلالة على كل أوجه القصور التى اتسمت بها ، والتى ترتبت عليها الأزمة الاقتصادية الراهنة

إن من المؤكد فى رأينا ، أن سياسة الحرية الاقتصادية التى دشنت فى ١٩٧٤ ، بما عنته من اطلاق حرية الاستيراد ، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة دون تمييز كاف بينها حسب مدى مساهمتها فى زيادة الصادرات ، وأمام فروع البنوك الأجنبية دون رقابة كافية على ما تقوم به من تحويل مدخرات المصريين الى الخارج ، من المؤكد أن هذا وحده كان كفيلا بزيادة عجز ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية . ولكن الذى زاد الأمر سوءا أن سياسة الانفتاح ، كما طبقت بالفعل ، كانت تتسم ، بالاضافة الى ذلك ، بدرجة عالية من التخبط وعدم الاتساق حرمت الاقتصاد المصرى حتى من بعض المزايا التى كان يمكن أن تترتب على اطلاق الحرية لقوى السوق وتشجيع الحافز الفردى . إن المعنى الذى نريد أن نؤكده هنا هو أنه ، حتى اذا طرحنا الاعتبارات الاجتماعية والأيديولوجية جانبا ، وافترضنا أن سياسة الحرية الاقتصادية كانت هى السياسة الأفضل فى ظروف مصر فى السبعينات والثمانينات من حيث رفع معدل النمو وتصحيح الاختلال فى البنيان الاقتصادى ، وتجاهلنا أثرها على توزيع الدخل على افتراض أنه سوف يصحح تلقائيا مع استمرار معدل النمو فى الارتفاع ، حتى اذا افترضنا كل ذلك (مع أننا لانميل الى قبوله) فإن هذه السياسة ما كان من المحتمل أن تصادف النجاح المفترض إلا اذا كان قد توفر لها حد أدنى من الاتساق والانسجام بين عناصرها الأساسية . فليس هناك أسوأ ، فيما يبدو لنا ، من سياسة اقتصادية تحاول أن تحقق أهدافا اقتصادية متعارضة فى آن واحد ، كالتى تحاول توزيعا أفضل للدخل مع اجتذاب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الخاصة ، أو التى تحاول أن تحمى القطاع العام فى نفس الوقت الذى تحاول فيه تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، أو التى تحاول توفير الضرورات الغذائية بأسعار متدنية فى نفس الوقت الذى تريد فيه تشجيع الصادرات الزراعية .. الخ .

والواقع أن نجاح تجربة التنمية فى مصر فى الفترة (٥٦ ـ ١٩٦٥) ، التى حقق الاقتصاد المصرى خلالها معدلا عاليا للنمو وتغييرا ملحوظا ، فى نفس الوقت ، فى الهيكل الاقتصادى ، مع تحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتى فى الغذاء ودون أن تتحمل

البلاد عبئا ثقيلا من المديونية الخارجية ، هذا النجاح يرجع الى حد كبير الى ما اتسمت به السياسة الاقتصادية فى تلك الفترة من درجة عالية من الاتساق والانسجام بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية ، حيث تدخلت الحكومة فى أدق تفاصيل النشاط الاقتصادى ، وطبق نظام التخطيط بدرجة من الجدية لم تعرف مصر مثلها قبل تلك الفترة أو بعدها ، وخضعت الأسعار للسيطرة الادارية ، وخفض الاستثمار الأجنبى الخاص الى الحد الأدنى ، وكاد يقتصر الاستثمار الوطنى بأكمله على القطاع العام .

على العكس من ذلك اتسمت سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٦ ، بدرجة عالية من التردد وعدم الاتساق فى تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية ، وكانت كما يقول التعبير الشعبى « كمن رقص على منتصف السلم » ، أو كمن سقط بين مقعدين ، فلا هى طبقت سياسة الحرية الاقتصادية بحذافيرها ، ولاهى تبنت سياسة التدخل الحكومى الصارم بمختلف متطلباتها ، ومن ثم لم تحرز مزايا هذه ولاتلك ، بل عانت من نقائص كليهما . مثال ذلك ميل عجز الموازنة العامة الى التزايد عاما بعد آخر ، إذ فى الوقت الذى استمرت فيه الدولة فى سياسة دعم السلع الضرورية (بل وبعض السلع الكمالية أيضا) وفى الالتزام بتعيين الخريجين ، بما يخلقه كلاهما من عبء فى جانب الانفاق الحكومى ، لم تلجأ الدولة الى تعويض ذلك بزيادة الايرادات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبى . وقل مثل ذلك عن أثر تضارب أدوات السياسة الاقتصادية على توزيع الاستثمارات ، إذ بينما استمرت سياسة التحديد الادارى لأسعار بعض المنتجات الزراعية والصناعية ، على نفس النمط الذى كان سائدا قبل الانفتاح ، الأمر الذى لم يكن من شأنه تشجيع الاستثمار الخاص على ولوج بعض أوجه الاستثمار فى هذين القطاعين ـ تراخى معدل الاستثمار العام فى كل منهما ولم تستخدم وسائل التدخل الادارى لكبح جماح الاستثمار الخاص فى القطاعات قليلة الانتاجية .

ويذكر الدكتور عبد الجليل العمرى مثالا آخر هاما لنفس الخطأ فى مجال التعليم إذ يقول :

« كيف نعلل قرار الحكومة بالتزامها بايجاد عمل لكل من ليس له عمل ، وهو المتبع فى البلاد الاشتراكية ، وفى نفس الوقت لاتتبع السياسة التى يستلزمها هذا (الالتزام بالتعيين) من حيث مراقبة توجيه من يدخل المدارس الثانوية العامة وعدد من يدخل المدارس الفنية ، وبالتالى نحد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث لايتخرج إلا الأعداد المطلوبة من خريجى الجامعات ، وهو النظام المتبع بدقة فى البلاد الاشتراكية ؟ »(٤)

على أن الذى يهمنا بوجه خاص فيما يتعلق بمشكلة المديونية ، أثر هذا التضارب وعدم الاتساق على معدل الزيادة فى الواردات بالمقارنة بالصادرات . فهنا أيضا نجد أن الاعتماد على قوى السوق فى تخفيض معدل النمو فى الواردات وتشجيع الصادرات كتخفيض سعر الصرف كان دائما جزئيا وناقصا ، إذ ظلت الفجوة واسعة دائما بين سعر الصرف الرسمى وسعره فى السوق الحرة ، ولم يقترن هذا بسياسات أخرى يتطلبها منطق الحرية الاقتصادية نفسه ، كالتخفيف من القيود الادارية على الصادرات وتبسيط اجراءات التصدير ، فى الوقت الذى أحجمت فيه الدولة عن التدخل الجدى فى حرية الاستيراد ، واذا بالاستيراد لايكبح جماحه لاقوى السوق الحرة ولا التدخل الحكومى المباشر ، فيزداد ميزان المعاملات الجارية عجزا وتزداد الحاجة الى الاقتراض .

ولكن هناك زاوية ثالثة يمكن النظر منها الى ما آل اليه الاقتصاد المصرى والمديونية الخارجية فى ١٩٨٦ ، حيث تظهر أزمة الاقتصاد المصرى كانعكاس لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية . ذلك أن من الممكن النظر الى أخطاء السياسة الاقتصادية منذ أوائل السبعينات وما اتسمت به من تحول غيرمبرر فى توجهها العام ، ومن مظاهر التضارب وعدم الاتساق بين عناصرها المختلفة ، على أنها كانت فى الأساس استجابة

لضغوط خارجية لم يكن من السهل مقاومتها . لقد سبق أن اشرنا الى أن التورط غير المبرر فى الديون فى النصف الأول من السبعينات كان ، جزئيا على الأقل ، استجابة لتوفر السيولة فى أيدى المصارف الغربية ومؤسسات التمويل التى كانت تبحث عن فرص للاستثمار المجزى خارج حدودها ، وأن أزمة السيولة التى عانت منها مصر فى منتصف السبعينات كانت من الوسائل التى استخدمت لفرض تسوية مع اسرائيل لعل مصر ما كانت لتقبلها فى ظروف اقتصادية مختلفة . كذلك فإن من الممكن النظر الى الامعان فى التورط فى الديون فى الخمس سنوات الأخيرة من عهد السادات ، رغم كل ما تدفق على مصر خلالها من نقد أجنبي ، على أنه كان بدوره ولو جزئيا أيضا ، استجابة لضغوط واغراءات الدول والمؤسسات المقرضة التى كانت تحقق نفعا محققا من الاقراض ، يتمثل فى تصريف سلع وخدمات يصعب تصريفها بغير ذلك ، وكوسيلة أكيدة تمكن الدول المقرضة من فرض ارادتها السياسية فى أيام مقبلة . من الممكن أيضا أن ننظر الى السنوات الخمس التى أعقبت مقتل السادات من نفس المنظور ، حيث زاد توريط مصر فى الديون المدنية والعسكرية تحقيقا لنفس الأغراض .

ليس المقصود بذلك أن نعفى أحدا من المسئولية ، وأن نتعلل بمسئولية العوامل الخارجية اراحة لضمائرنا . فكما سبق أن قلنا : ان التورط فى الديون يحتاج الى طرفين لايمكن أن يعفى أحد منهما من المسئولية عنه . وانما المقصود أن نشير الى أن تجنب الخطأ فى اتخاذ القرارات الاقتصادية لايتطلب فقط حدا أدنى من المعرفة والحكمة ، وانما يتطلب أيضا حدا أدنى من حرية الارادة واصرارا على استخدام القدر المتاح منها . وقد كانت مصر دائما ، وبدرجة أكبر من دول كثيرة أخرى ، معرضة لفقدان هذه الحرية ، ولكن هذا لاينفى أيضا أن الرجال ليسوا سواء فى مدى استعدادهم لتولى المسئولية فى ظل ظروف لايمارسون فيها حريتهم فى التصرف ، كما أنهم ليسوا سواء فى حرصهم على استخدام القدر المتاح من هذه الحرية لأبعد مدى ممكن .

يهمنا هنا أيضا أن نلاحظ أوجه شبه أخرى بين تجربة مصر فى فى المديونية الخارجية

فى السبعينات والثمانينات من هذا القرن ، وما مرت به فى السبعينات من القرن الماضى والعقود الثلاثة التى تلت الاحتلال الانجليزى لمصر ، فى محاولة لاستشراف مايمكن أن تسفر عنه السنوات القادمة للاقتصاد المصرى .

لقد سبق أن رأينا كيف أن تورط مصر فى الديون فى عهد الخديو اسماعيل اقترن بفترة من الرخاء سال لها لعاب المقرضين والمرابين الأوربيين ، وأنه ما أن وصلت الديون حدا لم تعد موارد مصر تسمح معه بخدمة ديونها ، حتى انقض الدائنون عليها مطالبين بالسداد ، وفرضوا على مصر السياسات التى تهيىء لهم استرداد أموالهم وفوائدها ، متسلحين بما وفرته لهم قوات الاحتلال الانجليزى من سيطرة. وقد ترتب على ذلك أن أنفقت مصر العقود الثلاثة التالية للاحتلال تنمى مواردها الزراعية لتستخدم الفائض الناجم عنها فى خدمة ديونها . ولكننا نلاحظ أيضا أنه فى فترة مابين الحربين العالميتين ، التى فرضت خلالها الأزمة الاقتصادية العالمية على مصر أعباء اقتصادية لاحد لها ، استمرت مصر فى خدمة ديونها الى أن سددتها جميعا ، وهى أقل ما تكون قدرة على تحمل أعبائها وأشد ما تكون حاجة الى الاقتراض بدلا من تسديد الديون القديمة . ولكن الأزمة العالمية لم تكن شرا محضا على مصر (إذ أن قليلا من الأمور هو شر محض) ، فقد اضطرت مصر خلالها الى تطوير هيكلها الاقتصادى ، حيث قامت الصناعات الوطنية الناشئة لتلبى حاجات كانت مصر تلبيها من قبل عن طريق الاستيراد ثم امتنع عليها ذلك بسبب ضآلة مواردها من النقد الأجنبى . وكان استحكام الازمة نفسه فى عقد الثلاثينات ، هو الذى فرض على مصر تنويع جهازها الانتاجى ، حينما عجزت مواردها الزراعية وحدها عن القيام بعبء خدمة الديون وتلبية حاجات الاستهلاك فى نفس الوقت .

لايسعنا الآن (١٩٨٧) ، ونحن فى قمة أزمة المديونية الخارجية وفى ظل تدهور مواردنا من العملات الأجنبية ، إلا أن نتساءل عما اذا كانت تجربتنا التاريخية الماضية يمكن أن تلقى بعض الضوء على احتمالات المستقبل . فالواقع أن حلول أزمة ٨٦ / ١٩٨٧ ،

بعد نحو عشر سنوات من الرواج النسبي ، قد شكل فرصة ذهبية لممارسة الضغط الخارجي على مصر لفرض سياسة اقتصادية جديدة تتمثل فى التبنى الكامل لسياسة الحرية الاقتصادية ، التى ظلت مصر طوال أكثر من عشر سنوات تمارسها بتردد وعلى استحياء ، فضلا عما يمكن أن تطالب به كبرى الدول الدائنة ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، من بعض التنازلات السياسية لها ولاسرائيل . فى هذا الضوء علينا أن نلاحظ الدور البالغ النشاط الذى يلعبه صندوق النقد الدولى منذ صدمة أسعار النفط فى مطلع ١٩٨٦ ، فنراه يلعب دورا يشبه الى حد كبير ما لعبته مختلف لجان التحقيق وتقصى الحقائق التى أرسلتها الدول الدائنة الى مصر فى النصف الثانى من السبعينات من القرن الماضى ، ونراه يحقق نجاحا فى الحصول على ما يطلبه من تعديلات فى السياسة الاقتصادية يشبه ما حققه الدائنون منذ مائة عام ، ويجعل اعادة جدولة الديون المصرية مشروطة بتعهد الحكومة المصرية باجراء هذه التعديلات ، وهو ما تحقق له بالفعل فى مايو ١٩٨٧ .

نحن إذن ، فيما يبدو لى ، مقبلون على فترة سوف تتسم بمزيج من أهم سمات العقود الثلاثة التالية للاحتلال الإنجليزى وفترة مابين الحربين . فاصرار الدائنين على استيفاء رطل اللحم كاملا ، أصله وفوائده ، سوف يوجه السياسة الاقتصادية فى السنوات القادمة نحو استكشاف كل السبل الكفيلة بزيادة موارد مصر من العملات الاجنبية ، كما وجهت الادارة البريطانية للاقتصاد المصرى جل طاقتها فى العقود الثلاثة (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) لزيادة صادرات مصر من القطن استيفاء لحقوق الدائنين . ولكن إذ تقترن الظروف الاقتصادية الراهنة لمصر بعوامل خارجية غير مواتية ، فإن ضغط الاستهلاك يصبح الآن ضروريا ، من وجهة نظر الدائنين ، بدرجة لم تكن متحققة فى أعقاب الاحتلال الانجليزى ، حيث كان القطن المصرى يصادف رواجا ، وكان لايزال أمام مصر مجال واسع لزيادة رقعتها الزراعية ومساحتها المحصولية بمعدل مرتفع .

كذلك فانه اذ تحل الأزمة الاقتصادية الراهنة فى أعقاب فترة رواج ومعدل للنمو بالغ الارتفاع ، وشيوع أنماط للاستهلاك لم تكن مألوفة من قبل فأصبحت تعتبر من قبيل

الضروريات ، فإنه لم يعد هناك مفر أمام السياسة الاقتصادية من تنويع الهيكل الانتاجي بحيث يتزايد بسرعة نصيب السلع الصناعية المنتجة محليا لتحل محل الواردات ، حتى وإن اقترن ذلك بمعدل للنمو أقل بكثير مما اتسمت به العشر سنوات الماضية . والأمر هنا يشبه تجربة مصر فى الثلاثينات إذ اقترن الانخفاض الكبير فى معدل النمو بسبب الأزمة العالمية ، بتزايد نمو الصناعة وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى فى العديد من السلع الصناعية . إن العودة الى شعارات تشجيع الانتاج الوطنى واستهلاك ما « صنع فى مصر » ليست نتيجة اختيار حر بمقدار ما هو نتيجة لظروف الأزمة التى فرضها على مصر تضاؤل مواردها من العملات الأجنبية وأعباء المديونية الخارجية .

على أننا لايجب بالطبع أن نبالغ فى المدى الذى نذهب اليه فى اسقاط تجارب الماضى على الحاضر والمستقبل ، فالتاريخ ، حتى اذا كان يعيد نفسه ، لايمكن أن يعيد نفسه بالضبط . نعم : فى كلتى التجربتين يتورط الاقتصاد فى الديون ثم يوجه لخدمة الدائنين ، وفى كلتى التجربتين يخضع الاقتصاد التابع لما تفرضه عليه متطلبات التقسيم الدولى للعمل ، أى توزيع الأدوار (السلع) التى تقوم بها كل دولة طبقا لمصلحة الدول المسيطرة اقتصاديا وسياسيا . ولكن نمط التقسيم الدولى للعمل لايبقى ثابتا الى الأبد ، إذ أن مصالح الدول المسيطرة دائمة التغير . فاذا كانت خدمة الدائنين قد تطلبت منذ مائة عام تحويل مصر الى مزرعة للقطن ، فهى قد تتطلب الآن تنمية صناعات للتصدير وللاحلال محل الواردات . واذا كان المستفيد من نمو ثروة القطن منذ مائة عام هم الأجانب من ملاك الأراضى والتجار وأصحاب الرهونات وحفنة ضئيلة للغاية من ملاك الاراضى الكبار من المصريين ، فإن نمو الصناعات الجديدة سوف يفيد منها بالضرورة شرائح أوسع من الطبقة المتوسطة المصرية . واذا كان القطاع العام الوطنى مجهولا تماما منذ مائة عام ، فانه الآن مرشح للدخول فى مشروعات مشتركة متزايدة العدد مع المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات . وهكذا ترتقى مصر فى سلم التبعية بضع درجات ، ولكنها تظل مع ذلك تابعة بأكثر من معنى ، ليس من بين هذه المعانى الركود الاقتصادى

بالضرورة ، ولكن من أهم معانيها أن يظل نموها محكوما بنمط لتقسيم العمل الدولى لم يكن أصلا من اختيارها .

لقد بدأت قصتنا بعصر محمد على الذى لم تنعزل مصر فيه عن النظام الدولى لتقسيم العمل ، فصدّرت القطن واستوردت منتجات الصناعة ، ولكنها قامت فيه بمحاولة جادة وباهرة لتغيير الدور المسند اليها فى هذا النظام ، بأن تتحول الى دولة منتجة ومصدرة للسلع الصناعية ، وحاولت أن تفعل ذلك دون أن تقترض قرشا واحدا من الخارج ، ولم تبؤ المحاولة بالفشل إلا بالتدخل العسكرى المباشر من جانب الدول صاحبة الأدوار الأولى .

ثم تكررت المحاولة فى عصر عبد الناصر ، ولكن مجرد المحاولة لم تكن ممكنة على الاطلاق إلا بالالتجاء الى القروض ، إذ تزداد المحاولة صعوبة كلما تأخر بها الوقت . وكانت هذه المحاولة بدورها جادة وباهرة ، وانتهت بعبء من القروض لم يكن من الصعب على مصر أن تنهض به ، لولا أيضا التدخل العسكرى المباشر .

وفى كلتى التجربتين كان الشرطان الأساسيان لمجرد المحاولة ولاحراز قدر من النجاح : ظروف دولية مواتية ، وقيادة قادرة وراغبة فى استغلال هذه الظروف لصالح الوطن ، وفى الافادة بأقصى قدر ممكن من التناقضات القائمة بين مصالح القوى الدولية التى تحاول اخضاعها .

واليوم تحيط بمصر ظروف دولية شديدة الوطأة ، تكبلت فيها ارادتها السياسية والاقتصادية بقيود شديدة الاحكام ، أهمها قيد الديون الخارجية . وقد يقال إن محاولة الافلات شبه مستحيلة ما لم تحل من جديد ظروف دولية مواتية ، وان على مصر أن تقبل صاغرة الدور المفروض عليها فى النظام الاقتصادى الدولى . ولكن هذا هو بالضبط محور الاختبار الحقيقى الذى تتعرض له القيادة السياسية والحركة الوطنية على السواء ، وهو : الى أى مدى تقبل القيادة السياسية الانصياع للضغوط الخارجية دون مقاومة ،

والى أى مدى يقبل الوطنيون الانسحاب والرضا بالأمر الواقع . ونتيجة هذا الاختبار ليست مجرد الحكم بدرجة الكفاءة والحنكة السياسية ، ولكنها تتضمن أيضا حكما أخلاقيا .

هوامش الفصل العاشر :

١ - فى بحث قريب العهد لمدير ادارة العمليات بالبنك الدولى ، قدر أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى فى مصر انخفض من ٩,٤ ٪ فى الفترة (٧٣ - ١٩٨٠) الى ٥,٢ ٪ فى الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) والى ٣ ٪ فى ٨٥ / ١٩٨٦ . انظر :

Hasan, P.: « Structural Adjustment in Selected Arab Countries ».

المقدم للندوة التى نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى أبو ظبى فى ١٦ - ١٨ فبراير ١٩٨٧ تحت عنوان :

« Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World».

٢ - تقرير السفارة الأمريكية بالقاهرة عن الاقتصاد المصرى ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٢٥ .

٣ - عن مذكرة أمريكية غير منشورة .

٤ - عبد الجليل العمرى : ذكريات اقتصادية واصلاح المسار الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢ .

١ ـ المراجع العربية :

ــ البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة .

ــ تيودور روذشتين : تاريخ المسألة المصرية : ١٨٧٥ ـ ١٩١٠ ، ترجمة العبادى وبدران ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ .

ــ جلال أمين : المشرق العربى والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

ــ الجهاز المركزى للمحاسبات : تقرير عن المديونية الخارجية لمصر فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٤ والسياسات المؤثرة عليها (بدون تاريخ ـ غير منشور) .

ــ دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

ــ رمزى زكى : « قضية الديون الخارجية » فى جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ــ عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية : ٧٤ ـ ١٩٧٩ . جزءان ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ .

ــ عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل (جزءان) ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٣٢ ، ١٩٤٨ .

ــ على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة : ٥٢ ـ ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

ــ على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر : ٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ــ محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ .

ــ نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى : ٢٢ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

ـ وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ٨٢ / ٨٣ ـ ٨٦ / ١٩٨٧ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢ ـ المراجع الإنجليزية :

- American Embassy in Cairo : Economic Trends Report, (mimeo.) June and December 1986.
- Amin, G,: The Modernization of Poverty, Brill, Leiden. 1974.
- Blunt, S.: Secret History of the English Occupation of Egypt, Unwin, London, 1907.

(وقد أعاد نشره فى مصر المركز العربى للبحث والنشر ، فى ١٩٨٠)

- Butter, D.: Debt and Egypt's Financial Policies Presented at S.O.A.S conference: Politics and the Economy in Egypt under Mudarak, London, 18 May 1987.
- Condliffe, J.: The Commerce of Nations, N.Y., Norton, 1950.
- Crouchley, A.: The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938.
- El Gritly, A,: The Structure of Modern Industry in Egypt: Societe Fouad Ler D'Economie Politique, Cairo, 1948.
- Hansen, B.: «Planning and Economic Growth in the U.A.R. : 1960–65» in, Vatikiotis, P. (ed.) : Egypt Since the Revolution, Allen & Unwin, London, 1968.
- Hansen, B. and Marzouk, G.: Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), North–Holland, Amsterdam, 1965.
- Ikram, K.: Egypt Economic Management in a Period of Transition, Jonhs Hopkins University Press, Baltimore, 1980.
- I.M.F.: Arab Republic of Egypt : Recent Economic Developments, (mimeo.), June 19, 1984.
- Issawi, C.: Egypt in Revolution, Oxford University Press, London, 1963.
- Kirk, G.: A Short History of the Middle East, Methuen, London, 1952.
- Mabro, R.: The Egyptian Economy: 1952–72, Clarendon Press, Oxford, 1974.
- Mabro, R. and Radwan, S.: The Industrialization of Egypt: 1939 – 73, Clarendon Press, Oxford, 1976.
- Marlowe, J.: Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974.
- Mead, D.: Growth and Structural Change in The Egyptian Economy, Irwin, Illinois, 1967.
- O.E.C.D : Flows of Resources from OPEC Members to Developing Countries, (mimeo.) Paris, 1977.
- Owen, R.: The Middle East in the World Economy: 1800 – 1914, Methuen, London, 1981.

رقم الايداع بدار الكتب ٨٧/٩٠٥٨
الترقيم الدولى ٠- ٠٢٨٨ - ١٠ -٩٧٧

دار على مختار للدراسات والنشر

طبــع فى



المنطقة الصناعية قطعـة L مربع XI منطقة A 1
العاشر من رمضان (ج.م.ع)

الكتاب

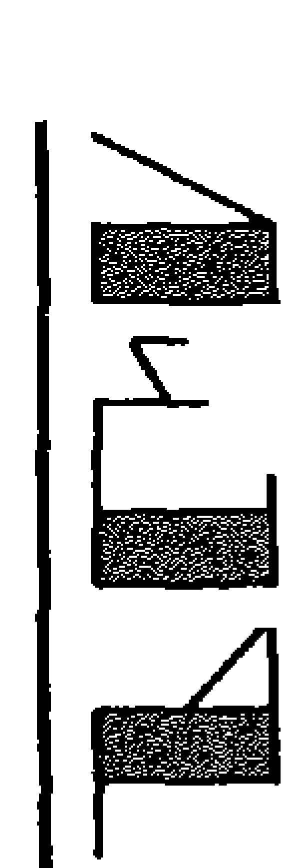
هذا الكتاب الصغير قريب من قارئه ، وقد استطاع مؤلفه بقدرته المعترف بها أن يلم موضوعه عبر نحو قرنين من الزمن بدقة وإلمام شامل وبمقياس تعيش به الأحداث ، مقياس لم يفلت من يديه طوال الكتاب يتعلق بأثر وقائع تلك القصة « قصة الديون » في النهوض الاقتصادي المستقل للوطن .

طارق البشري

المؤلف

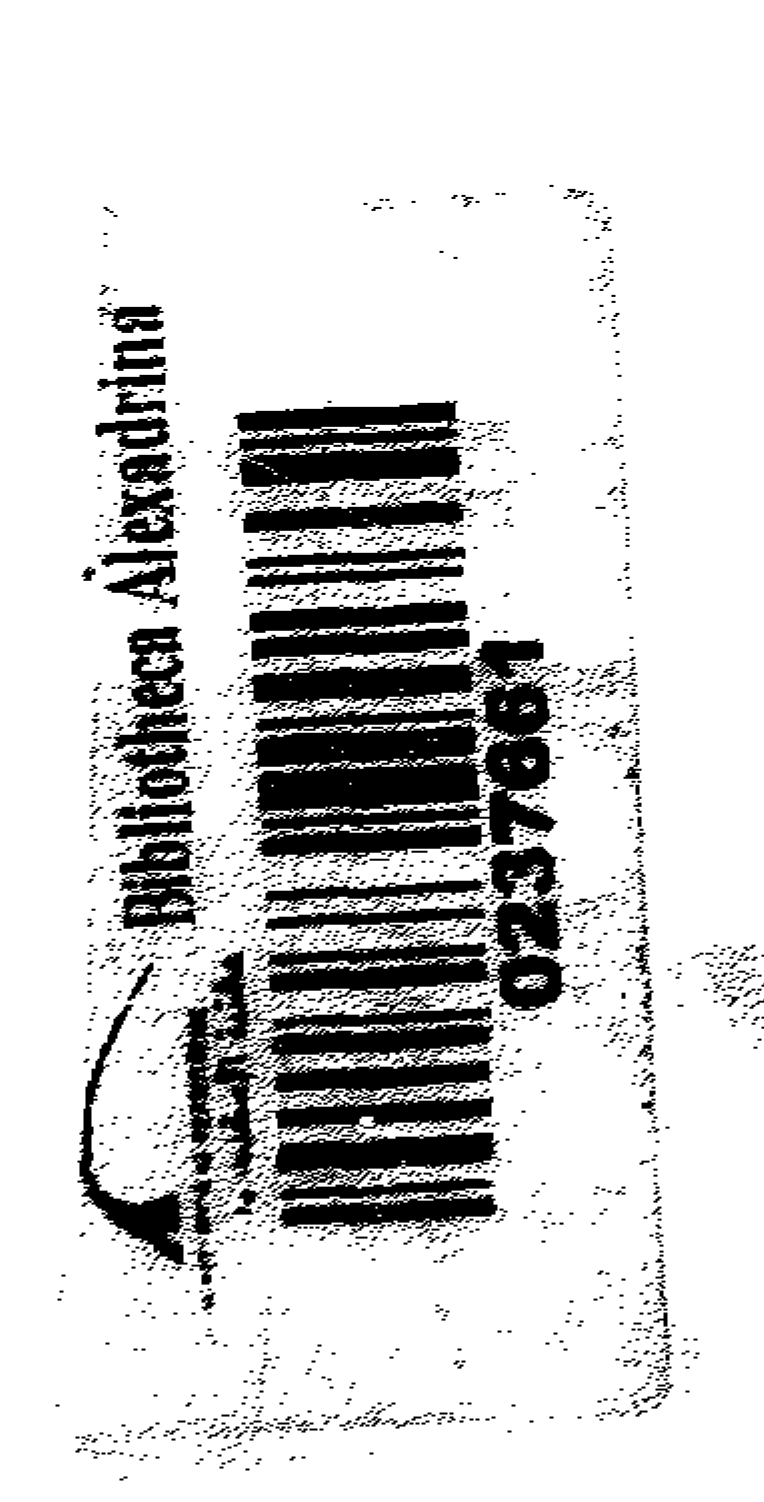
د. جلال أمين

- أستاذ الإقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .
- ولد بالقاهرة (١٩٣٥) وتخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة ١٩٥٥ حصل على الدكتوراه من جامعة لندن (١٩٦٤) ، وحاضر في جامعات لندن وأكسفورد وكاليفورنيا (لوس أنجلوس) .
- له مؤلفات كثيرة بالعربية والانجليزية في النظرية الاقتصادية ومشاكل التنمية والثقافة في مصر والوطن العربي ، والتاريخ الاقتصادى العربي .



دار على مختار للدراسات والنشر

٧ ش مراد ، الجيزة .



الفجر للطباعة

العاشر من رمضان (ج.م.ع)